2014

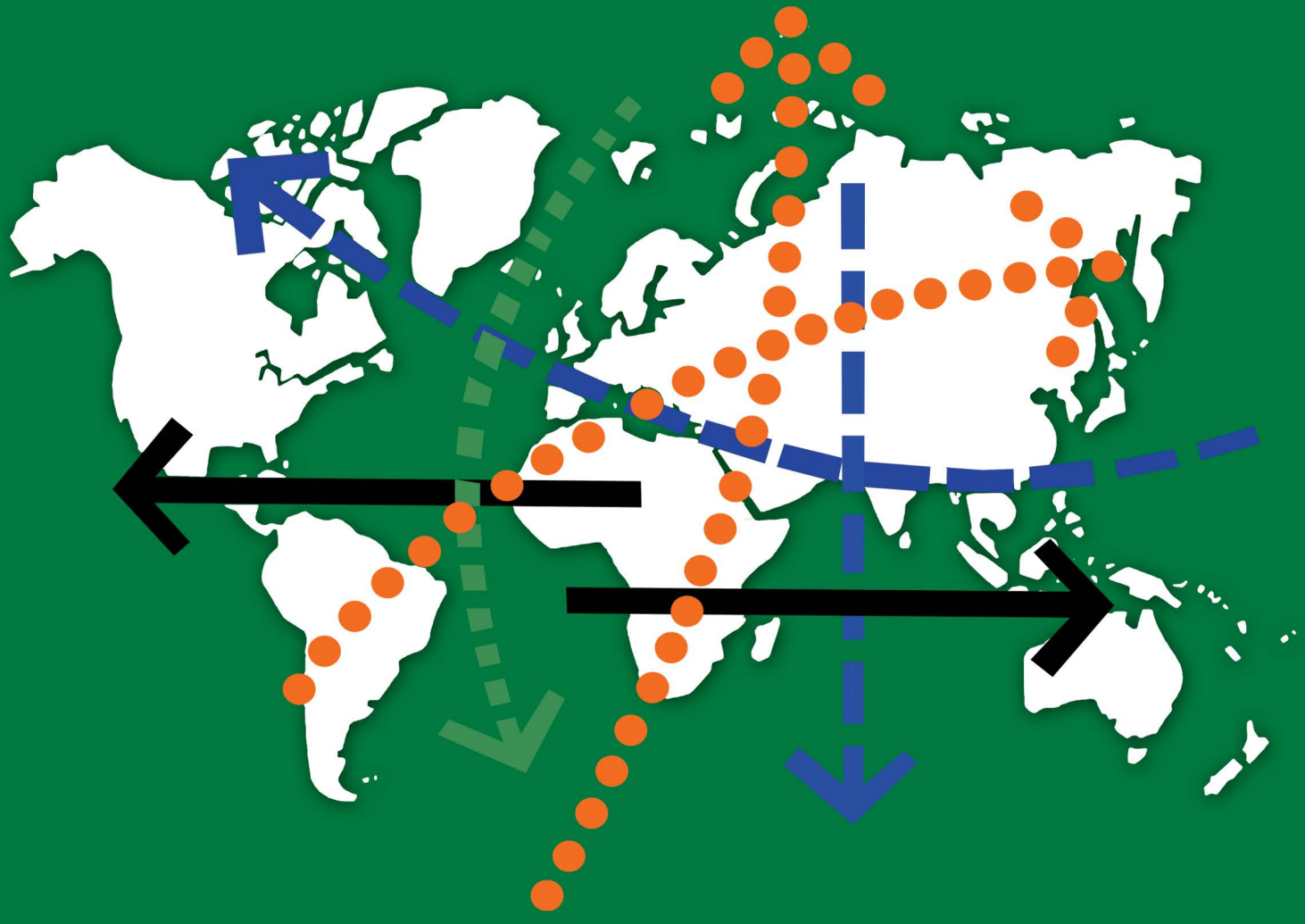

التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية

الهجرة الدولية والتنمية

جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة

التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية
الهجرة الدولية والتنمية
2014

إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تمثل بالضرورة رأي جامعة الدول العربية أو الدول الأعضاء.

إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة - القطاع الاجتماعي - جامعة الدول العربية

الأمانة العامة - ميدان التحرير ، القاهرة - هاتف : 25752966 20+ - 25750511 20+ 3965 -3915 :ext

رقم الايداع(ISBN): م06/(2014)/-03د(0355)

email: aemigrant.dept@las.int

www.poplas.org

تقديم

ارتبطت ظاهرة الهجرة بالإنسان منذ وجوده على الأرض، وكان لها تأثير في المجتمع الذي خرجت منه والمجتمع الذي انتهت إليه على حدٍ سواء، كما كان لها دور إيجابي في عملية التنمية البشرية وجلب المنافع للدول الفقيرة والغنية، فقد عملت على تدعيم النمو الاقتصادي العالمي وأسهمت في تطور الدول والمجتمعات، كما أغنت العديد من الثقافات والحضارات. ورغم تباين حجم واتجاهات وآثار الهجرة عبر العصور المختلفة، إلا أنها في العصر الحديث وبصفة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن الماضي قد تميزت بالتزايد المستمر والانتقائية الشديدة.

والمنطقة العربية لديها ذخيرة من أبنائها المقيمين في الخارج الذين يمكنهم لعب دور إيجابي وفعال في تنمية بلدانهم الأصلية وخاصةً في المرحلة الحالية، ووعياً بهذه الحقيقة، فقد حاولت جامعة الدول العربية تفعيل دور المغتربين العرب داخل مجتمعاتهم في المهجر واهتمت بالتواصل معهم ومد جسور الحوار والتعاون لما فيه فائدة الطرفين، وقد اتضح ذلك من خلال العديد من القرارات التي أصدرها مجلس الجامعة على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري منذ عام 1955 والتي أكدت في مجملها على الاهتمام بنشر الثقافة العربية في الخارج خاصة للأجيال التالية من المهاجرين العرب، والتواصل مع رموز ومؤسسات الجاليات العربية للتحاور والتفاهم حول سبل مواجهة ما يتعرض له المغتربون العرب من دعايات زائفة وضغوط تمس معتقداتهم وموروثاتهم، وبحث كيفية دعمهم للقضايا العربية، وتعزيز علاقاتهم بالوطن الأم، إلى جانب محاولة إزالة العوائق أمام جذب الكفاءات العربية المهاجرة للمساهمة في جهود التنمية العربية.

وسعياً لتمكين الدول العربية من تطوير المعرفة بأبعاد العلاقة بين الهجرة والتنمية، تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة، ولذلك تم اختيار موضوع الهجرة والتنمية ليكون عنوان العدد الثالث من تقرير الهجرة العربية الذي تصدره الأمانة العامة.

ويصدر هذا التقرير في الوقت الذي تعد فيه المنطقة العربية في أشد الحاجة إلى ربط قضايا الهجرة بالتنمية، وإلى التعرف على الأدوار المحتملة للجاليات المغتربة في التخطيط والممارسة من أجل التنمية، وخصوصاً بعد الثورات العربية، بهدف مساعدتها على عبور المرحلة وإحداث التنمية والنهضة في مختلف المجالات سواء عن طريق قيام الجاليات المغتربة بإرسال التحويلات المالية، أو الاستثمار في بلدانهم الأصلية، أو نقل المعرفة التي اكتسبوها في مختلف المجالات. وتسعى جامعة الدول العربية إلى تنظيم هذه الجهود وتعميمها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة لمختلف أقطار الوطن العربي.

ويعد هذا العدد من تقرير الهجرة العربية استكمالاً لسلسلة التقارير التي بدأت الأمانة العامة في إصدارها حول الهجرة العربية عام 2006، وهذا هو التقرير الأول الذي يصدر بعد قرار ضم إدارة السياسات السكانية مع إدارة المغتربين والهجرة في إدارة واحدة تحت مسمى «إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة»، وهو القرار الذي بدأ العمل به منذ يناير 2014.

وختاماً أود أن أتقدم بخالص شكري إلى السادة الخبراء الذين ساهموا في إعداد ومراجعة هذا التقرير، وكذلك إلى إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة على الجهد المتميز المبذول لإصدار التقرير.

السفيرة/ فائقة سعيد الصالح
الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية
جامعة الدول العربية

فريق العمل المشارك بالتقرير

جامعة الدول العربية

إيناس الفرجاني	مدير إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة
لبني عصام عزام	إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة
أمينة الشيباني	إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة

المحرر

أيمن زهري	خبير السكان ودراسات الهجرة

محرروا فصول التقرير

محمد الرمضان	مركز الكويت للأبحاث العلمية، الكويت
أحمد فاروق غنيم	جامعة القاهرة، مصر
محمد الخشاني	جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، المغرب
دينا عبد الفتاح	الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصر

الملحق الإحصائي

سمية متولي السيد	جامعة القاهرة، مصر

فريق مراجعة التقرير (طبقاً للترتيب الأبجدي)

بشير حمدوش	جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، المغرب
بول طبر	الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة، لبنان
حسان القصار	كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس
خالد السيد حسن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت
عبد القادر لطرش	خبير في الهجرات العربية إلى الخارج، الجزائر
مجدي عبد القادر إبراهيم	المركز الديموجرافي بالقاهرة
هبة نصار	جامعة القاهرة، مصر

الإخراج الفني

عبد الجليل غنيم - إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة

الطباعة والتجهيز

مطبعة جامعة الدول العربية

قائمة المحتويات

مقدمة

أهداف ومنهجية التقرير
بعض المصطلحات المستخدمة في التقرير
محتويات التقرير

الفصل الأول: العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية 1

1.1 الهجرة والتنمية
1.2 إسهامات جامعة الدول العربية في مجال الهجرة والتنمية
1.3 العلاقة بين الهجرة والتنمية

الفصل الثاني: حجم وتيارات الهجرة العربية 7

2.1 مقدمة
2.2 السكان والهجرة في الوطن العربي
2.3 بلدان المشرق العربي
2.3.1 حجم الهجرة من وإلى بلدان المشرق العربي
2.3.2 تيارات الهجرة من وإلى بلدان المشرق العربي
2.4 بلدان المغرب العربي
2.4.1 حجم الهجرة من وإلى بلدان المغرب العربي
2.4.2 تيارات الهجرة من وإلى بلدان المغرب العربي
2.5 بلدان الخليج
2.5.1 حجم الهجرة من وإلى بلدان الخليج
2.5.2 تيارات الهجرة من وإلى بلدان الخليج
2.5.3 التوزيع العمري للمهاجرين في الخليج
2.5.4 الهجرة العربية لبلدان الخليج
2.5.5 الهجرة الدولية لبلدان الخليج
2.6 بلدان الجنوب العربي
2.6.1 حجم الهجرة من وإلى بلدان الجنوب العربي
2.6.2 تيارات الهجرة من وإلى بلدان الجنوب العربي
2.7 هجرة النساء
2.7.1 هجرة النساء من بلدان الوطن العربي
2.7.2 هجرة النساء لبلدان الوطن العربي
2.8 الهجرة القسرية واللجوء
2.9 خلاصة

الفصل الثالث: تحويلات المهاجرين وأثرها على التنمية 29

3.1 التحويلات والتنمية: نظرة عامة
3.1.1 أثر التحويلات على مستوى الإقتصاد الكلي
3.1.2 أثر التحويلات على مستوى الإقتصاد الجزئي
3.2 التحويلات من المنطقة العربية
3.3 التحويلات الى المنطقة العربية
3.4 الخاتمة والتوصيات

الفصل الرابع: الجاليات العربية المغتربة والتنمية 49
4.1 مقدمة
4.2 الكفاءات العربية المغتربة والتنمية
4.2.1 في أسباب هجرة الكفاءات العربية
4.2.1.1 الأسباب الدافعة
4.2.1.2 الأسباب المستقطبة
4.2.2 تقييم حجم هجرة الكفاءات
4.3 نقل الخبرة من خلال الكفاءات العربية المغتربة
4.3.1 نقل الخبرة من خلال الكفاءات العربية المغتربة: مقدمة نظرية
4.3.2 سياسات الدول العربية لإستقطاب الكفاءات العربية المغتربة
4.4 خلاصة

الفصل الخامس: الهجرة العائدة والتنمية 71
5.1 مقدمة
5.2 الهجرة العائدة والتنمية: مقدمة نظرية
5.3 سياسات إستيعاب الهجرة العائدة في البلدان العربية
5.4 الهجرة العائدة والنشاط الإقتصادي
5.5 الخاتمة والتوصيات

الفصل السادس: الخاتمة 83

الملحق الإحصائي 87

الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول 2.1: عدد المهاجرين من وإلى بلدان المشرق العربي 2000-2013	11
جدول 2.2: معدل التغير السنوي للمهاجرين في بلدان المشرق العربي 1990-2013	12
جدول 2.3: تقدير أعداد المهاجرين من وإلى بلدان المغرب العربي، 2000-2013	14
جدول 2.4: معدل التغير السنوي للمهاجرين في بلدان المغرب العربي2000-2013	15
جدول 2.5: نسبة المهاجرين الدوليين من جملة سكان بلدان المغرب العربي، 2000-2013	15
جدول 2.6: عدد المهاجرين من وإلى بلدان الخليج العربي 2000-2013	17
جدول 2.7: معدل التغير السنوي للمهاجرين في بلدان الخليج العربي 2000-2013	18
جدول 2.8: تقدير أعداد المهاجرين الدوليين في بلدان الخليج العربي من أهم الدول المرسلة 2013	20
جدول 2.9: نسبة المهاجرين الدوليين الى جملة سكان بلدان الجنوب العربي، 2000-2013	21
جدول 2.10: تقدير أعداد المهاجرين من وإلى بلدان الجنوب العربي 2000-2013	22
جدول 2.11: هجرة النساء من بلدان الوطن العربي 2000-2013	23
جدول 2.12: هجرة النساء إلى بلدان الوطن العربي 2000-2013	24
جدول رقم 2.13: اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الجوار، 2013	25
جدول3.1: النسبة المئوية لأوجه إنفاق التحويلات فى بعض الدول العربية	37
جدول 3.2: ترتيب بعض الدول طبقاً لمؤشرات بيئة الأعمال (2014)	38
جدول 4.1: معدل البطالة العام ومعدل بطالة الشباب في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعالم	51
جدول 4.2: معدلات التسجيل الخام في التعليم العالي في الدول العربية الموفدة	51
جدول 4.3: هجرة الأطباء من الدول العربية	56
جدول 4.4: توزيع الباحثين من أصل عربي في مختلف مخابر المركز الوطني للبحث العلمي	57
جدول 4.5: توزيع الكفاءات التونسية في الخارج حسب الاختصاص(2011)	58
جدول 4.6: توزيع الكفاءات التونسية في الخارج حسب بلدان الإستقبال (2011)	58

الأشكال البيانية

الشكل البياني	رقم الصفحة
شكل 3.1: حجم التحويلات من أهم الدول العربية المرسلة ونسبتها للناتج المحلى الإجمالي (2011)	33
شكل 3.2: التحويلات وصافى تدفقات المساعدات الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية (2011)	35
شكل 3.3: التحويلات ونسبتها من الناتج لبعض الدول العربية المتلقية لها(2011)	36

مقدمة

يقع هذا التقرير ضمن سلسلة من التقارير تقوم بإصدارها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف رصد التطورات الخاصة بالهجرة العربية، والتي بدأت بالتقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية الصادر عام 2006، ثم التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية الصادر عام 2008 حول هجرة الكفاءات. ونظراً لتزايد الاهتمام الدولي بالهجرة والتنمية، وبعد مشاورات مع الدول والخبراء العرب في مجال الهجرة، تم اختيار موضوع الهجرة العربية والتنمية ليكون عنوان التقرير الثالث.

أهداف ومنهجية التقرير

تم إعداد هذا التقرير بالاستعانة بمجموعة من الخبراء العرب في مجال الهجرة الدولية ذوي خلفيات علمية وعملية متعددة في مجالات الإقتصاد والإجتماع والديموغرافيا والإحصاء والقانون والسياسة. كما قامت مجموعة أخرى من الخبراء بمراجعة الأوراق الخلفية قبل تضمينها في هذا التقرير. وقد واجه محررو التقرير صعوبات عدة فيما يتعلق بندرة مصادر البيانات العربية الخاصة بالهجرة والتنمية مما إضطرهم في كثير من الأحيان إلى الإعتماد على البيانات الدولية المتاحة.

يهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين الهجرة والتنمية من خلال استعراض بعض الجوانب المرتبطة بتلك العلاقة من أجل العمل على تعزيزها في البلدان العربية وتفعيل الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه الهجرة وبلورة سياسات أكثر فعالية لتوظيف الهجرة لصالح التنمية. ويمكن إيجاز أهداف التقرير في النقاط التالية:

1. عرض أهم تيارات الهجرة من وإلى وبين البلدان العربية والتحولات التي طرأت على تلك التيارات منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.
2. عرض أهم التحولات التي طرأت على تحويلات المهاجرين وأثرها على اقتصاديات البلدان العربية
3. عرض علاقة الكفاءات العربية المغتربة بالتنمية في بلدان العالم العربي وأسباب هجرة الكفاءات العربية والسبل الداعمة لتعزيز مساهمة الكفاءات العربية بالخارج في التنمية.

دراسة العلاقة بين الهجرة العائدة والتنمية وسياسات استيعاب الهجرة العائدة في البلدان العربية.

بعض المصطلحات المستخدمة في التقرير:

الهجرة:

تم استخدام مصطلح الهجرة في هذا التقرير للإشارة إلى التحركات السكانية عبر الحدود الدولية للدول بصفة عامة مع التقدير لتحفظات بلدان الخليج العربي حول استخدام هذا المصطلح. وعلى ذلك فإن استخدام هذا المصطلح في التقرير فيما يخص العمالة غير الوطنية في بلدان الخليج العربي يعادل في معناه المصطلح المستخدم لتعريف غير المواطنين في تلك البلدان وهو «العمالة الوافدة».

سوق العمل:

تم استخدام مصطلح «سوق العمل» بديلاً عن ومرادفاً لـ «سوق الشغل» وهو المصطلح الأكثر انتشاراً في دول المغرب العربي.

محتويات التقرير

يحتوى هذا التقرير على خمسة فصول رئيسية تتناول في كل منها هدفاً من الأهداف التي حددها التقرير، بالإضافة الى خاتمة وملحق إحصائي. وفيما يلي عرضاً موجزاً للفصول الخمسة الرئيسية للتقرير:

الفصل الأول: العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية

يتناول هذا الفصل عرضاً سريعاً حول الهجرة والتنمية والفعاليات الدولية التي تناولت هذا الموضوع، والدور الذي لعبته الهجرة الدولية في دعم النمو الاقتصادي وإثراء المجتمعات. كما استعرض هذا الفصل إسهامات وجهود جامعة الدول العربية في مجال الهجرة والتنمية، والتي بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي في محاولة لجذب الكفاءات العربية المهاجرة للمساهمة في جهود التنمية في الوطن العربي. وأخيراً، تم استعراض المحاور الرئيسية التي تسهم الهجرة الدولية من خلالها في عملية التنمية والمتمثلة في: تحويلات المهاجرين لبلدانهم الأم، ونقل المعارف والخبرات المكتسبة في بلدان المهجر للوطن الأم، والتبادل التجاري والمشاريع المشتركة التي يؤسسها المهاجرون.

الفصل الثاني: حجم وتيارات الهجرة العربية

بعد عرض موجز لتطور سكان الوطن العربي، يتناول هذا الفصل بالعرض والتحليل حجم وتيارات الهجرة الدولية في الوطن العربي والتطورات التي طرأت على أعداد المهاجرين للوطن العربي والمهاجرين من الوطن العربي في الخارج خلال الفترة من عام 2000 وعام 2013. ونظراً لعدم توافر بيانات قطرية أو عربية يمكن من خلالها المقارنة بين الدول العربية، يعتمد هذا الفصل بشكل رئيسي على البيانات الدولية المقارنة المتاحة من خلال المصادر الدولية. عند تحليل أنماط الهجرة بين البلدان العربية، تم تقسيم البلدان العربية إلى أربعة مجموعات هي: أولاً، المشرق والمكون من: مصر، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا واليمن، وثانياً، المغرب والمكون من: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس، ثالثاً، الخليج والذي يتألف من: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت، ورابعاً وأخيراً، الجنوب والذي يشمل كل من: جزر القمر وجيبوتي والصومال والسودان، لما لكل من هذه الأقاليم من خصوصية وسمات تفرض تناولاً مختلفاً لكل إقليم على حدة.

الفصل الثالث: تحويلات المهاجرين وأثرها على التنمية

بشكل عام ينظر للتحويلات على أنها إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة فى تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور. ونعرض في هذا الفصل تحويلات المهاجرين من وإلى البلدان العربية، وكذلك آثار التحويلات على الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، والسياسات الكفيلة بتعظيم دور تحويلات المهاجرين في التنمية من خلال تحسين بيئة الاقتصاد الكلي ومناخ الإستثمار وإتباع سياسات مناسبة لجذب التحويلات.

الفصل الرابع: الجاليات العربية المغتربة والتنمية

نظراً للأهمية التي يكتسبها موضوع الجاليات المغتربة والتنمية، حظي هذا الموضوع باهتمام خاص منذ سبعينات القرن الماضي وأصبح موضوع هجرة الكفاءات محور عدة نقاشات في الشمال والجنوب وفي المنظمات الدولية. وتعتبر الدول العربية من أهم الدول المصدرة لهذه الكفاءات في اتجاه الدول المتقدمة ودول الخليج. ويتناول هذا الفصل بالعرض والتحليل ظاهرة هجرة الكفاءات العربية وأسبابها وتقدير أعداد وخصائص تلك الكفاءات، وكذلك نقل الخبرة من خلال الكفاءات العربية المغتربة.

الفصل الخامس: الهجرة العائدة والتنمية

تتمثل مساهمات الهجرة العائدة في التنمية في بلد ما من خلال نقل الموارد إلى بلد المنشأ أثناء فترة الهجرة وعند العودة. تشمل تلك الموارد التحويلات النقدية والعينية والمدخرات المالية المتراكمة خلال فترة الهجرة، والخبرات والمهارات التي قد يكتسبها المهاجر أثناء تواجده في بلد المقصد، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية التي تتمثل في القيم والأخلاقيات المكتسبة خلال فترة الهجرة. وتحدد الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبيئة الأعمال في بلد المنشأ مدى مساهمة تلك الموارد في التنمية. يتناول هذا الفصل عرضاً لأهم النظريات المفسرة للهجرة العائدة، ثم يستعرض سياسات بعض البلدان العربية لاستيعاب الهجرة العائدة، وكذلك تحليل علاقة الهجرة العائدة بالتنمية وعرض لبعض حالات بلدان المنشأ في المنطقة العربية. يقدم هذا الفصل أيضاً بعض التوصيات حول الهجرة العائدة وطرق تفعيل دورها في التنمية في بلدان الوطن العربي.

العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية

1.1 الهجرة والتنمية

إن الهجرة الدولية لها أهمية كبيرة في عملية التنمية البشرية إذا ما أحسن توظيفها والاستفادة منها. فقد عملت الهجرة على تدعيم النمو الاقتصادي العالمي وأسهمت في تطور الدول والمجتمعات. كما أغنت العديد من الثقافات والحضارات. وقد استمرت في لعب دور مهم، سواء على المستوى الوطني أو القطري أو العالمي. فالهجرة تستمد أهميتها من أن هناك 232 مليون مهاجر دولي يشكلون 3.2% من جملة سكان العالم في 2013، وقد نما هذا العدد بشكل منتظم منذ عام 1990 (United Nations, 2013). وفي العديد من الدول النامية، تمثل تحويلات المهاجرين مصدراً مهماً للدخل أكثر من مساعدات التنمية الرسمية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي معظم أنحاء العالم لا يستخدم المهاجرون فقط لتأدية الوظائف التي يمتنع أصحاب البلد الأصليون عن تأديتها، وإنما يستخدمون أيضاً في أنشطة عالية القيمة والتي يفتقد السكان الأصليون المهارات اللازمة لتأديتها.

بالإضافة إلى إسهامات المهاجرين في مجال تحقيق الرفاهة في بلدان المقصد، فإن لهم دوراً مهماً كذلك في تدعيم التنمية والحد من الفقر في بلدان المنشأ. ولذلك يجب أن يتم وضع هذا الدور في الاعتبار وتعزيزه، ويجب أن تصبح الهجرة الدولية مكملاً للاستراتيجيات الوطنية والقطرية والعالمية للنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ويعد تعدد الفعاليات الدولية ذات العلاقة بالهجرة والتنمية تعبيراً عن مدى الاهتمام الدولي المتزايد

بهذه القضايا. ويؤكد تنظيم والمشاركة في مثل هذه الأنشطة على تضافر الجهود الدولية الساعية إلى تطوير المعرفة حول العلاقة بين الهجرة والتنمية، واستثمار هذه المعرفة في تطوير السياسات التنموية على المستوى الإقليمي والدولي.

ويعتبر الحوار رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية الذي تنظمه الجمعية العامة للأمم المتحدة الحدث الأبرز والأهم في هذا المجال. وقد عقد هذا الحوار لأول مرة عام 2006، وعقدت دورته الثانية خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول هذا العام. كما يتم عقد المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية بصورة سنوية منذ عام 2007. وقد أولت المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الهجرة وكذلك عمليات التشاور الإقليمي اهتماماً بالغاً بالإعداد للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة والتنمية.

1.2 إسهامات جامعة الدول العربية في مجال الهجرة والتنمية

إيماناً من جامعة الدول العربية بأهمية تعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة العربية والتقليل من انعكاساتها السلبية على عمليات التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي في الدول العربية، ووعياً منها بأهمية ظاهرة الهجرة

عملت الهجرة الدولية على تدعيم النمو الإقتصادي العالمي وساهمت في تطور الدول والمجتمعات وأغنت العديد من الثقافات والحضارات.

يعد تعدد الفعاليات الدولية ذات العلاقة بالهجرة والتنمية تعبيراً عن مدى الاهتمام الدولي المتزايد بهذه القضايا.

العربية من حيث الحجم وتنوع أشكالها بما في ذلك هجرة العمالة المؤقتة والطويلة الأجل، فإنها اهتمت منذ عام 1974 بإزالة العوائق أمام جذب هذه الكفاءات للمساهمة في جهود التنمية العربية، وتمثل هذا في العديد من القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة بمستوياته المختلفة بهذا الشأن. وحثت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دائماً على ضرورة إدماج الهجرة في خطط التنمية الوطنية في بلدان الأصل والمهجر، والعمل على وضع برامج لإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، ومساعدتهم للحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة، والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك. كما تشجع الأمانة العامة المبادرات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التواصل مع الجاليات المغتربة في سبيل تعزيز جهود التنمية في بلدان الأصل، حيث قامت على سبيل المثال بتثمين المبادرة التي أطلقتها مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع لإنشاء شراكة مستدامة بين العلماء العرب المغتربين في الخارج، وحثت الدول العربية الأعضاء على الاستفادة من هذه التجربة لبناء شبكة للكفاءات العربية في الخارج في مختلف التخصصات.

كما جاء في الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت عام 2009 بعض البنود المتعلقة بالهجرة والتي تضمنت النص على «تعزيز فوائد الهجرة لصالح التنمية والتكامل الإقليمي العربي».

وقد ناقشت العديد من الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة (إدارة المغتربين العرب سابقاً) أهمية ربط الهجرة بالتنمية، حيث أكد السادة الوزراء العرب المعنيون بشؤون الهجرة والمغتربين والجاليات المقيمة بالخارج في الاجتماعين اللذين عقدتهما الأمانة العامة عامي 2008 و2009 على أهمية الاستفادة من إمكانات الكفاءات العربية في الخارج لدعم برامج التطوير والتنمية المستدامة في البلدان العربية. كما تناولت الفقرة الثانية من الإعلان الصادر عن المؤتمر الأول للمغتربين العرب الذي عقد بمقر الأمانة العامة في شهر ديسمبر/ كانون أول 2010 «دور الكفاءات العربية وتبادل الخبرات بينهم وبين أمتهم العربية»؛ حيث أكد المشاركون على أن الكفاءات العربية في المهجر هي ثروة قومية ودولية يجب الاهتمام بها ودعمها وإيلائها مكانة متميزة ضمن الخيارات الإستراتيجية للدول العربية، وعلى رأسها بالطبع الاستراتيجيات التنموية، حيث يمثل المهاجرون من وإلى وبين البلدان العربية، بالإضافة إلى الهجرة العائدة، عاملاً هاماً من عوامل التنمية المستدامة في بلدان الأصل وبلدان المهجر.

ولعل المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية حالياً تجعلها في أشد الحاجة إلى ربط قضايا الهجرة بالتنمية، وإلى التعرف على الأدوار المحتملة للجاليات المغتربة في التخطيط والممارسة من أجل التنمية. وقد شهدت هذه الفترة اهتمام مكثف من جانب الكفاءات العربية المهاجرة نفسها بالمشاركة في عملية التنمية في الوطن العربي، حيث تقدم بعض المغتربين العرب بمبادرات فردية تهدف إلى إفادة أوطانهم الأصلية ومساعدتها على عبور المرحلة ودفع عجلة التنمية في مختلف المجالات، سواء عن طريق إرسال التحويلات المالية، أو الاستثمار في بلدان المنشأ، أو نقل المعرفة التي اكتسبوها في مختلف المجالات. وتسعى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى تنظيم هذه الجهود وتعميمها لتحقيق

اهتمت جامعة الدول العربية منذ عام 1974 بإزالة العوائق أمام جذب الكفاءات العربية المهاجرة للمساهمة في جهود التنمية والعمل على وضع برامج لإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي.

المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية حالياً تجعلها في أشد الحاجة إلى ربط قضايا الهجرة بالتنمية، وإلى التعرف على الأدوار المحتملة للجاليات المغتربة في التخطيط والممارسة من أجل التنمية.

أقصى استفادة ممكنة لمختلف أقطار الوطن العربي. وكان آخر هذه الجهود تنظيم مؤتمر العلماء العرب المغتربين تحت شعار «عندما تتكامل العقول العربية» الذي عقد يومي 19 و20 ديسمبر/ كانون أول 2012 بالتعاون مع (جمعية التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم العربي) بالولايات المتحدة SASTA، والذي صدرت عنه «مبادرة العلماء العرب المغتربين» المتضمنة مشروعات في ثلاث مجالات هي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم الطبية والصحية، والطاقة البديلة.

وفي نفس الإطار تنظم إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية بالأمانة العامة «مؤتمر الكفاءات الصحية المهاجرة»، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM ومنظمة الصحة العالمية WHO. وقد عقدت ورشة عمل تحضيرية لهذا المؤتمر خلال الفترة من 18-20 ديسمبر/ كانون أول 2012 بمدينة شرم الشيخ، حيث ناقشت تداعيات ومحددات هجرة الكفاءات الصحية وأدوارها الممكنة في دعم القطاع الصحي في الدول العربية.

كما قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة (إدارة المغتربين العرب سابقاً) بتنفيذ مشروع «دور المرأة الألمانية من أصل عربي في نقل مهارات إدارة المشروعات الصغيرة إلى المرأة المصرية»، وذلك بالشراكة مع رابطة الصداقة العربية الألمانية ببرلين DAFG وبالتعاون مع جمعية حواء المستقبل، وبتمويل من مبادرة الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية للهجرة من أجل التنمية. بالإضافة إلى قيامها بإعداد دراسة عام 2012 حول «ديناميكيات الجاليات العربية المغتربة: تعزيز المساهمات الإيجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحولات الديمقراطية بأوطانهم الأصلية»، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM. وكان من بين أهداف هذه الدراسة تقييم إمكانات المغتربين ومدى استعدادهم للمشاركة في جهود التنمية في الوطن العربي.

وفي مجال بناء القدرات، تعتزم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة تنظيم ورشات عمل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، وذلك لتدريب المسئولين الحكوميين من الدول العربية على كيفية الربط بين موضوعات الهجرة والتنمية وكيفية إشراك المغتربين في التنمية باستخدام الدليل التدريبي الذي تم وضعه بمعرفة المنظمة الدولية للهجرة إلى جانب الدليل الذي أعدته المجموعة العالمية للهجرة GMG وقامت الإسكوا بترجمته إلى اللغة العربية.

في إطار التحضير للحوار الثاني رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية، عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) اجتماع تشاوري إقليمي بشأن الهجرة والتنمية في المنطقة العربية يومي 4-2013/6/5 بمقرها بالقاهرة، وذلك بهدف دعم الحوار الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية وتعزيز قدرات الدول العربية، إلى جانب إبراز التقدم المحرز في مجال الهجرة والتنمية في المنطقة العربية منذ الحوار الرفيع المستوى الأول، والاتفاق على الخطوات المستقبلية التي من شأنها تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية في المنطقة العربية والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة على بلدان الأصل والمهجر. وقد خرج هذا الاجتماع ببيان حول «الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية» كان بمثابة وثيقة معلومات أساسية ومرجعية مشتركة للمشاركين من الدول العربية. وقد شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أعمال الحوار الثاني رفيع المستوى، حيث تم عرض أهم ما جاء في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية

والتنمية في المنطقة العربية والذي نظمته في إطار التحضير لهذا الحوار. كما تم إطلاع ممثلي الدول العربية على ما تم في هذا الاجتماع من خلال عقد اجتماع للمجموعة العربية في نيويورك قبيل موعد انعقاد الحوار الثاني الرفيع المستوى.

وفي نفس الإطار، شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في العديد من الفعاليات التي تعقد في إطار التحضير لهذا الحوار، منها الاجتماع التنسيقي الحادي عشر الذي نظمه قسم السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة حول الهجرة الدولية يومي 21 و22 فبراير/ شباط 2013 بنيويورك، حيث أعدت ورقة للعرض على الاجتماع تضمنت الأنشطة التي قامت بها خلال عام 2012 في مجال الهجرة والمغتربين العرب وكذلك أبرز الأنشطة التي ستقوم بها خلال عام 2013.

بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماع العالمي الرابع لرؤساء وأمانات العمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة الذي نظمته حكومة بيرو والمنظمة الدولية للهجرة، والذي عقد في مايو/ أيار 2013 في ليما - بيرو، والمؤتمر المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان ASRO-UNFPA ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD حول «حشد الكفاءات المهاجرة لتنمية المنطقة العربية: تحقيق أقصى استفادة من مهارات المهاجرين الشباب»، والذي عقد بتونس خلال شهر مايو/ أيار.

كما نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع لجنة الهجرة الدولية بالإتحاد العالمي للسكان ومركز دراسات الهجرة واللاجئين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وهيئة التعاون الدولي البريطانية «المؤتمر الدولي حول الآثار طويلة المدى للتغيرات السياسية في العالم العربي على الهجرة»، وذلك يومي 22 و23 أبريل/ نيسان 2013، والذي عرض فيه مجموعة قيمة من أوراق العمل التي تناولت العديد من الموضوعات من بينها إشراك الجاليات المغتربة في التنمية في الوطن العربي.

إن جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا المجال متواصلة ومستمرة، فهي تعمل مع مختلف الكيانات ذات العلاقة من حكومات ومنظمات دولية وإقليمية ومنظمات مجتمع مدني، من أجل الوصول إلى هدفها المتمثل في إشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي، والذي تؤمن أنه سيتم تحقيقه في النهاية طالما توفرت الإرادة لدى جميع الأطراف.

1.3 العلاقة بين الهجرة والتنمية

تساهم الهجرة الدولية في التنمية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: تحويلات المهاجرين لأوطانهم الأصلية، ونقل المعارف والخبرات المكتسبة في بلدان المهجر للوطن الأم، والتبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة التي يؤسسها المهاجرون. ونتناول فيما يلي عرضاً موجزاً لتلك المحاور:

أولاً: تحويلات المهاجرين

تتمثل أهمية التحويلات وأثرها على التنمية فى كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتى مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تمثل التحويلات إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة فى تنمية إقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور. ومن الآثار الإيجابية للتحويلات على مستوى الإقتصاد الكلي فى الدول المستقبلة لها الدور الهام الذى تلعبه في مساندة ميزان المدفوعات فى تلك الدول وإتسامها بالاستقرار النسبى بما يساعد حكومات الدول المستقبلة على التيقن

تمثل تحويلات المهاجرين أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتى مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بحجم المتوقع من التحويلات. كما تلعب التحويلات دوراً هاماً في دعم إحتياطات النقد الأجنبى للدول المستقبلة لها.

أما عن الآثار المتعلقة بالاقتصاد الجزئى، فإن التحويلات تلعب دوراً هاماً فى تكوين رأس المال اللازم للمهاجرين بما يمكنهم من القيام بمشروعات اقتصادية غالباً لم تكن الفرصة سانحة لهم لإقامتها ما لم تتواجد هذه التحويلات. كما تمكن التحويلات حائزيها وذويهم من الإرتقاء بمستوى المعيشة والإنفاق على خدمات التعليم والصحة ومواجهة النفقات الجارية للأسرة بشكل أفضل وأسرع مقارنة بالوضع فى حال غياب هذه التحويلات (غنيم ونظير، 2010).

ثانياً: نقل المعارف والخبرات:

تعد عمليات نقل المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة المكتسبة من دول المهجر إحدى الوسائل المهمة لإستفادة بلد المنشأ من المغتربين، والتي تؤثر تأثيراً إيجابياً فى رأس المال البشرى فى بلدان المنشأ. وتختلف قدرات المهاجرين على نقل المعرفة والمهارات والخبرات لبلد المنشأ بإختلاف نوعية تلك الخبرات ومدى توافقها مع الخبرات المطلوبة في بلد المنشأ وكذلك مدى جودة القنوات التي توفرها بلدان المنشأ لتسهيل نقل تلك الخبرات.

ثالثاً: التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة

أكدت الدراسات أن قيام بعض المهاجرين بدعم جهود التنمية فى بلد المنشأ، سواء بإقامة مشروعات متطورة فيه، أو القيام بجهود تطوعية فى مختلف المجالات يمثل حلولاً وسطاً بين صعوبة العودة والرغبة فى رد الجميل لبلد المنشأ. فتلك الأنشطة تقلل من حدة الآثار السلبية لهجرة الكفاءات وتسهم، جزئياً، فى تحويل «نزيف العقول brain drain» إلى كسب لها. كما تتيح تلك الأنشطة للمهاجرين دعم جهود التنمية في بلد المنشأ من ناحية، مع الاحتفاظ بمقر إقامتهم في بلد المقصد. أضف الى ذلك أن الإنخراط في تلك الأنشطة قد يساعد هؤلاء المهاجرين على استكشاف فرص العودة إلى بلد المنشأ مستقبلاً.

وجدير بالذكر أن أدبيات الهجرة تحفل بالعديد من الأبحاث والدراسات حول تحويلات المهاجرين، بينما يقل التركيز على الجانبين الآخرين: نقل المعارف والخبرات، والتبادل التجاري وإقامة مشاريع مشتركة. وربما يعزى ذلك إلى سهولة القياس الكمي للتحويلات والصعوبات التي تواجه قياس العاملين الآخرين.

تختلف قدرات المهاجرين على نقل المعرفة والمهارات والخبرات لبلد المنشأ بإختلاف نوعية تلك الخبرات ومدى توافقها مع الخبرات المطلوبة في بلد المنشأ وكذلك مدى جودة القنوات التي توفرها بلدان المنشأ لتسهيل نقل تلك الخبرات.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. غنيم، أحمد فاروق وحنان نظير (2010)، تقرير عن سياسات الهجرة فى منطقة الاسكوا. تقرير مقدم لمنظمة الاسكوا. رقم التقرير 3/E/ESCWA/SDD/2010/WG.1

2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المغتربين والهجرة)، نشرة «المغترب العربي»، العدد الثالث، ديسمبر 2013.

المراجع الأجنبية

1. United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2013) Trends in International Migrant Stock: The 2013 Revision, (POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013), Population Division, United Nations, New York.

حجم وتيارات الهجرة العربية [1]

2.1 مقدمة

تُعَد المنطقة العربية من بين أهم مناطق العالم المستقبلة والمرسلة للهجرة. ويحاول هذا الفصل عرض وتحليل ورصد تغيرات الهجرة العربية واتجاهاتها وفق الأقاليم الأربعة للوطن العربي وهي: أولاً، المشرق والمكون من مصر، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا واليمن، وثانياً، المغرب والمكون من الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس، ثالثاً، الخليج والذي يتألف من الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت ورابعاً، وأخيراً، الجنوب والذي يشمل كل من جزر القمر وجيبوتي والصومال والسودان. لِما لكل من هذه الأقاليم من خصوصية وسمات تفرض تناولاً مختلفاً لكل إقليم على حدة.

من أكبر تحديات التعاطي مع موضوع حجم وتيارات الهجرة العربية توفر البيانات التي تُمكن من تحقيق أهداف هذا التقرير. ونظراً لعدم توافر بيانات مقارنة صادرة عن المنطقة العربية، اعتمد الفصل بشكل أساسي على قواعد البيانات الدولية مثل شعبة السكان في الأمم المتحدة التي تُعتبر من أكبر المصادر الشاملة للبيانات عن أعداد المهاجرين لفترة السنوات 1960-2013 لجميع دول العالم (الأمم المتحدة، 2013)، وتعتمد شعبة السكان في الأمم المتحدة على التعدادات السكانية الوطنية واستقصاءات القوى العاملة، وسجلات السكان، فضلاً عن البيانات الخاصة بأعداد المهاجرين التي يجرى تقديرُها باستخدام افتراضات مختلفة.

بالإضافة لذلك، تمت الاستعانة ببيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبيانات البنك الدولي حول الهجرة. وقد أشار التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية لعام 2006 إلى تحدي توفر البيانات المتعلقة بالهجرة العربية كونها ظاهرة تتعلق بعدة دول وضعف تبادلها خاصة فيما يتعلق بحجم الهجرة وخصائصها كما أن هناك قيوداً إدارية وأمنية تحد في كثير من الأحيان من نشر وتداول بيانات الهجرة بتفاصيلها المختلفة.

يتناول الفصل في مقدمته عرضاً موجزاً لتطور سكان الوطن العربي، مع التركيز بشكل مُفصل على حجم الهجرة الدولية في الوطن العربي، ومن جانب آخر يتناول حجم المهاجرين العرب في الخارج. وسيتم استخدام البيانات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة حول الهجرة والمهاجرين لعامي 2000 و2013 مع بعض الإشارات إلى عام 2010 وبيانات البنك الدولي وبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما ذكرنا آنفاً.

يُقصد بحجم الهجرة الدولية في سياق هذا الفصل المخزون، أي العدد المطلق الذي يعكس الوضع السكاني في لحظة محددة، بينما نعني بتدفقات الهجرة من وإلى الوطن العربي الأعداد الموثقة التي طرأت على السكان خلال الفترة موضع الدراسة، مع تخصيص أجزاء خاصة لرصد خبرات الدول العربية الاثنتين والعشرين، وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر،

تُعَد المنطقة العربية من بين أهم مناطق العالم المستقبلة والمرسلة للهجرة.

إن ندرة البيانات حول حجم الهجرة وخصائصها تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الباحثين وواضعي السياسات في المنطقة العربية.

1 - محمد الرمضان، خبير بمعهد الكويت للأبحاث العلمية.

جزر القمر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، مصر، موريتانيا، واليمن.

2.2 السكان والهجرة في الوطن العربي

ارتفع عدد سكان العالم العربي من 284 مليون نسمة عام 2000 إلى 370 مليون نسمة عام 2013.

تشير أحدث تقديرات الأمم المتحدة للوضع السكاني في العالم إلى أن مجموع سكان العالم العربي قد بلغ حوالي 370.5 مليون نسمة في 2013 مرتفعاً من 284.4 مليون نسمة في عام 2000 مسجلاً معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 2% في المتوسط خلال تلك الفترة. وبذلك، يُشكل سكان الوطن العربي نحو 5.2% من جملة سكان العالم لعام 2013. وتؤكد البيانات أن نصيب سكان الوطن العربي من جملة سكان العالم ارتفع مقارنة بعام 2000 حيث لم تتجاوز نسبتهم عند إذ 4.6%. ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الارتفاع الذي طرأ على معدل نموهم السنوي، حيث ارتفع معدل نمو سكان الوطن العربي ارتفاعاً طفيفاً من 2.03% خلال الفترة من 2000 إلى 2010 ليصل إلى 2.07% خلال الفترة بين عامي 2010 و2013. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو السكان المسجلة في الوطن العربي تفوق المستوى العالمي، حيث إن سكان العالم نموا بمعدل سنوي قدره 1.2% بين عامي 2000 و2010، وانخفض المعدل بعض الشيء ليصل إلى 1.16% بين عامي 2010 و2013.

ارتفع عدد المهاجرين الدوليين في العالم العربي من 17.1 مليون نسمة عام 2000 إلى 28.8 مليون نسمة عام 2013.

وعند رصد حجم السكان في مختلف البلدان العربية يتضح أن مصر هي الأكبر من حيث العدد (82.1 مليون نسمة)، وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية بـ 39.2 مليوناً، ثم السودان[1] في المرتبة الثالثة بـ 38 مليوناً، والعراق رابعاً بـ 34 مليوناً، ويمثل مجموع سكان تلك البلدان الأربعة 52% من جملة سكان الوطن العربي. وتتوالى البلدان العربية بعد ذلك من حيث الحجم من الأكبر إلى الأصغر كالآتي: المغرب 33 مليوناً، السعودية 29 مليوناً، اليمن 24.4 مليوناً، سوريا 22 مليوناً، تونس 11 مليوناً، الصومال 10.5 ملايين، الإمارات 9.3 ملايين، الأردن 7.2 ملايين، ليبيا 6.2 ملايين، لبنان 4.8 ملايين، فلسطين 4.2 ملايين، موريتانيا 3.9 ملايين، عمان 3.6 ملايين، الكويت 3.4 ملايين، قطر 2.2 مليون، البحرين 1.3 مليون، جيبوتي 873 ألفاً، وأخيراً جزر القمر 683 ألفاً.

من جانب آخر، بلغ عدد المهاجرين الدوليين في الوطن العربي 17.1 مليون نسمة عام 2000 بما يشكل حوالي 6% من جملة سكانه، وارتفع عدد المهاجرين إلى 28.8 مليون نسمة عام 2010 ليمثل ما نسبته 8.3% من السكان، واستمر تدفق المهاجرين إلى الوطن العربي في الازدياد ليصل إلى حوالي 30.3 مليوناً عام 2013. وترجع النسبة العظمى من تلك الزيادة إلى ارتفاع أعداد المهاجرين الدوليين في بلدان الخليج. ويتبين من بيانات عام 2013 حول أعداد المهاجرين الدوليين في الوطن العربي أن السعودية تستضيف أكبر عدد منهم، بنحو 9.1 ملايين نسمة، وتليها الإمارات بنحو 7.8 ملايين نسمة، ثم الأردن بـ 2.9 مليون، وتحل الكويت في المرتبة الرابعة بحوالي 2 مليون، ثم قطر بنحو 1.6 مليون نسمة، ومن ثم تتوالى بقية الدول العربية.

وفقاً لتقديرات عام 2000، تباين توزيع المهاجرين وفق الأقاليم الرئيسية للوطن العربي، حيث تركزت أكبر نسبة منهم في الخليج بنسبة تبلغ نحو 62%، بينما حظي المشرق بما نسبته 24% من جملة المهاجرين في العام ذاته، وتبعه كل من الجنوب والمغرب بنسبتي 8% و6% على

1- تعكس بيانات السودان بعد انفصال الجنوب عن شماله رسميا في 9 يوليو 2011 وانضمام جنوب السودان بعضوية الأمم المتحدة كالعضو 193. وبالتالي تعكس جميع البيانات لعام 2013 السودان بعد الانفصال.

التوالي. وقد ارتفع نصيب الخليج من جملة المهاجرين في الوطن العربي إلى 74% وفقاً لبيانات عام 2013، بينما تقلص نصيب بقية الأقاليم العربية مقارنة بما كان عليه الوضع عام 2000، حيث انخفض نصيب المشرق العربي إلى 20%، وتقلص نصيب المغرب العربي إلى 4% في حين بلغ نصيب الجنوب العربي من المهاجرين الدوليين 2%).

وحول الهجرة الدولية من الوطن العربي، تُشير بيانات البنك الدولي إلى أن هناك حوالي 18.1 مليون مهاجر من إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2] عام 2010، بما يشكل حوالي 5.3% من جملة سكان الإقليم، وتتصدر مصر والمغرب وفلسطين والعراق والجزائر واليمن وسوريا والأردن ولبنان قائمة الدول العربية من حيث الهجرة للخارج، حيث يتجه غالبية المهاجرين من تلك الدول (40.2%) إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و23.2% إلى دول العالم المتقدم الأخرى، و31.5% إلى دول داخل بلدان الوطن العربي، وحوالي 1.2% إلى دول نامية أخرى.

وحول الخلفية التعليمية للمهاجرين من الوطن العربي، تستند قاعدة بيانات البنك الدولي لعام 2000 على نتائج دراسة دوكوبير ومرفوق (Docquier and Marfouk, 2006) التي تبين أن نسبة الهجرة بين المتعلمين تعليماً عالياً بلغت أقصاها في الصومال (97.5%) من المهاجرين، تليها لبنان بنسبة 38.6%، ثم يأتي المغرب ثالثاً بـ 17% من المهاجرين، لتتوالى بعد ذلك النسب في الدول العربية الأخرى بـ 12.5% في تونس، و11.1% في العراق، و11% في جيبوتي، و9.4% في الجزائر، و7.2% في الأردن، و7.2% في فلسطين، و6.1% في سوريا. وبلا شك تمثل تلك النسب حجم الهدر والنزيف في الكفاءات العلمية التي قد تحتاجها تلك البلدان لاستثمارها على المستوى الوطني. وقد أكد التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية لعام 2006 على ارتفاع نسب المتعلمين بين المهاجرين من البلدان العربية وتنامي هجرة العقول والكفاءات وأصحاب المهارات.

بينما قُدِر عدد المهاجرين لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2010 بحوالي 12 مليون مهاجر يشكلون 3.5% من جملة سكان الإقليم. وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئين يمثلون 65.3% من جملة المهاجرين في دول الإقليم، وهي نسبة عالية بدون شك تعكس الظروف السياسية التي تعيشها المنطقة. ومن جانب آخر، تُشكل الإناث نحو 45.7% من جملة المهاجرين (World Bank, 2011).

أما عن التركيب العمري للسكان كأحد الخصائص السكانية الهامة، يُبين كبر نسبة الأطفال والشباب في المشرق العربي، مما سيفرض كثيراً من التحديات في المستقبل، من أهمها ضرورة العمل على توفير فرص عمل للشباب، حيث أنه في ظل معدلات البطالة المرتفعة السائدة بين الشباب، من المتوقع أن ترتفع تطلعات السكان حول الهجرة كأحد الحلول لمشكلة البطالة، بينما تنخفض أعداد تلك الفئة مقارنة بالأقاليم الأخرى، لتصل إلى أدنى نسبة لها بين بلدان الخليج العربي، في حين يعكس التوزيع العمري لبلدان المغرب انخفاض معدلات نمو السكان نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة. لذا، سيفرض التركيب العمري للسكان خاصة في المشرق العربي تحديات متعددة تتطلب التعامل معها بشكل جدي لتلافي أية عواقب سلبية على المستوى الاجتماعي والسياسي، وبطبيعة الحال الاقتصادي. أما إذا ما استمرت الأوضاع على ما

تتصدر مصر والمغرب وفلسطين والعراق والجزائر واليمن وسوريا والأردن ولبنان قائمة الدول العربية من حيث الهجرة للخارج.

2- صنف البنك الدولي جغرافيا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليشمل كافة الدول العربية بالإضافة إلى كل من إيران وإسرائيل.

هي عليه فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع وتيرة وتيارات المهاجرين بحثاً عن فرص عمل في أماكن أخرى من العالم. وقد أكد التقرير الإقليمي لهجرة العمل لعام 2008 «أن ضعف الدخل وفرص العمل المناسب من بين أبرز العوامل الطاردة، كما تعتبر البطالة في المنطقة العربية من أعلى النسب عالمياً خاصة بين الشباب» (جامعة الدول العربية، 2008).

وفي المحصلة النهائية يمكننا استنتاج أنه عند مقارنة تطور أعداد المهاجرين الدوليين إلى الوطن العربي من جهة، مع المهاجرين من البلدان العربية خلال السنوات 2000 و2013، يتبين ازدياد أعداد المهاجرين الدوليين للوطن العربي بمقدار أعلى من أعداد المهاجرين العرب للخارج، حيث بلغ الفرق بين الفئتين عام 2013 حوالي 20 مليون لصالح المهاجرين للوطن العربي مرتفعاً من 13 مليون في عام 2000. وقد يكون للهجرة لبلدان الخليج العربي دوراً في ارتفاع مستوى تدفق المهاجرين الدوليين على بلدان الوطن العربي، ومن جانب آخر، لعبت سياسات الهجرة الانتقائية والتقييدية لبعض الدول الأوروبية بسبب الظروف الاقتصادية للأزمة الاقتصادية العالمية دوراً في الحد من تدفق المهاجرين العرب لذلك الإقليم.

2.3 بلدان المشرق العربي

2.3.1 حجم الهجرة من وإلى بلدان المشرق العربي

يضم المشرق العربي أكبر تجمع بشري في الوطن العربي، حيث بلغ مجموع سكانه حوالي 178.6 مليون نسمة عام 2013 مرتفعاً من 135.1 مليوناً عام 2000، وبالتالي يشكلون أكبر نسبة من سكان الوطن العربي، حيث بلغت 48.2% عام 2013. يُعنى هذا الجزء برصد حركة وتطور تيارات الهجرة في بلاد المشرق العربي السبعة وهي: مصر، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا، واليمن، حيث تؤكد المؤشرات على ارتفاع عدد المهاجرين من المشرق بشكل عام وفقاً لبيانات الأمم المتحدة بمقدار 4.2 ملايين نسمة بين عامي 2000 و2013 مسجلين بذلك معدل تغير سنوي يبلغ 4.2%. وفي ذات الوقت، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين إلى بلدان المشرق العربي بنحو 2 مليون نسمة بين عامي 2000 و2013 (بمعدل تغير سنوي 3.2%) استأثرت كل من الأردن وسوريا بالنصيب الأعظم منها (جدول2.1).

وبشكل أكثر تفصيلاً، ارتفع عدد المهاجرين المصريين من 2.3 مليون عام 2000 إلى 3.5 ملايين نسمة عام 2013، حيث بلغ معدل التغير السنوي حوالي 3.87%. كما ازداد عدد المهاجرين من العراق من 1.2 مليون عام 2000 إلى 2.3 مليون في 2013، مشكلين بذلك معدل تغير سنوي يبلغ 7.8%، وهو أعلى معدل تغير بين بلدان المشرق العربي. كما ارتفع عدد المهاجرين الأردنيين من 391 ألفاً إلى 632 ألفاً ليشكل ذلك الارتفاع معدل تغير سنوي قدره 4.7%. وعلى الرغم من ارتفاع عدد المهاجرين اللبنانيين من 545 ألفاً إلى 690 ألفاً عام 2013. ومن جانب آخر، ارتفع عدد المهاجرين الفلسطينيين من 2.7 مليون عام 2000 إلى 3.6 ملايين عام 2013 بمعدل تغير سنوي يصل إلى حوالي 2.7%، وازداد عدد المهاجرين من سوريا من 486 ألفاً إلى 674 ألفاً بمعدل تغير سنوي يبلغ 3%، وقد لا يعكس هذا حقيقة الوضع الحالي في سوريا نتيجة استمرار الهجرة منها بسبب عدم الاستقرار السياسي. وأخيراً، ارتفع عدد المهاجرين من اليمن من 545 ألفاً عام 2000 إلى 907 آلاف عام 2013 ليسجلوا معدل تغير سنوي يبلغ 5.1% وهو ثاني أعلى معدل بين بلدان المشرق العربي. وبذلك تكون وتيرة زيادة المهاجرين من العراق واليمن هي الأكبر في الإقليم.

لم يقتصر إقليم المشرق العربي على إرسال المهاجرين وإنما شمل الاستقبال أيضاً حيث سجل المهاجرون إلى الدول السبع للإقليم معدل تغير سنوي يبلغ متوسطه 3.2%، حيث استقبلت مصر مزيداً من المهاجرين بين عامي

جدول 2.1: عدد المهاجرين من وإلى بلدان المشرق العربي 2000-2013

	2000	2013	الفرق
المهاجرون من بلدان المشرق العربي			
مصر	2,305,125	3,465,707	1,160,582
العراق	1,154,482	2,321,604	1,167,122
الأردن	391,227	632,004	240,777
لبنان	545,193	689,853	144,660
فلسطين	2,685,145	3,635,056	949,911
سوريا	485,836	673,711	187,875
اليمن	544,726	906,605	361,879
جملة	8,111,734	12,324,540	4,212,806
المهاجرون في بلدان المشرق العربي			
مصر	169,149	297,448	128,299
العراق	146,910	95,780	-51,130
الأردن	1,927,845	2,925,780	997,935
لبنان	692,913	849,721	156,808
فلسطين	275,202	256,517	-18,685
سورية	832,273	1,394,227	561,954
اليمن	143,495	314,683	171,188
جملة	4,187,787	6,134,156	1,946,369

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

2000 (169 ألفاً) و2013 (297 ألفاً) إذ بلغ معدل التغير السنوي للمهاجرين إليها حوالي 5.8%، بينما انخفض عدد المهاجرين إلى العراق بمقدار 51 ألفاً بين عامي 2000 و2013. وارتفع عدد المهاجرين للأردن بمقدار 997 ألفاً، واستقبل لبنان المزيد من المهاجرين بين عامي 2000 و2013، في حين ارتفع عدد المهاجرين الدوليين في سوريا بمقدار 562 ألفاً (معدل تغير سنوي يبلغ 5.2%)، وأخيراً، ارتفع عدد المهاجرين في اليمن من 143 ألف إلى 315 ألفاً خلال تلك الفترة، مسجلين معدل تغير سنوي قدره 9%.

لا يُشكل موضوع نسبة المهاجرين الدوليين إلى جملة السكان لأي من بلدان المشرق العربي أهمية كبرى فيما عدا الوضع الخاص بكل من الأردن ولبنان، حيث بلغت نسبة المهاجرين الدوليين من جملة سكان الأردن حوالي 40% ولم يطرأ على تلك النسبة أي تغير بين عامي 2000 و2013، بينما انخفضت نسبة المهاجرين الدوليين إلى جملة سكان لبنان من 21.4% إلى 17.6% خلال الفترة المذكورة (United Nations, 2013). ويمكن إرجاع ذلك إلى تدفق اللاجئين إلى هذين البلدين والزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) للاجئين الفلسطينيين المقيمين في كلتا الدولتين وكذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة التي يعانيها المشرق العربي.

2.3.2 تيارات الهجرة من وإلى بلدان المشرق العربي

توضح المؤشرات ارتفاع عدد المهاجرين من بلدان المشرق السبعة من 8.1 ملايين عام 2000 إلى 12.3 مليوناً عام 2013 بزيادة قدرها 4.2 مليوناً وبمعدل تغير سنوي يبلغ 4%. ويتسم المشرق العربي بدرجة عالية من الهجرة البينية بشكل مقارناً ببقية الأقاليم العربية، حيث تلعب الأوضاع السياسية بشكل عام، المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والأزمات السياسية والنزاعات المسلحة، دوراً في الهجرة البينية.

وبالنظر لمعدل التغير السنوي للمهاجرين الدوليين في المشرق العربي (جدول 2.2)، نجد أن العراق واليمن والأردن سجلت أعلى معدل تغير سنوي للمهاجرين في تلك البلدان، حيث بلغ معدل التغير في العراق حوالي 4.7%، وفي اليمن 3.2% بين عامي 2010 و2013، بينما بلغ المعدل في الأردن 2.4% خلال نفس الفترة. وقد سجلت سوريا وفلسطين معدلات سالبة لتغير عدد المهاجرين فيها. وعند الأخذ في الاعتبار النوع يتبين أن العراق سجل أعلى معدل تغير سنوي للمهاجرين الذكور (4.9%).

إذا انتقلنا للتغيرات التي شهدتها أعداد المهاجرين طبقاً للدول، نجد أن عدد المصريين في الخارج ارتفع بمقدار 1.2 مليون بين عامي 2000 و2013 حيث تتواجد الغالبية العظمى منهم في بلدان الخليج العربي وليبيا والأردن، إلا أن العمالة المصرية في بلدان الخليج العربي تواجه منافسة عالية في أسواق العمل مع العمالة الآسيوية مما يتطلب رفع مهارات وخبرات العمالة العربية وقيم عملها والعمل على تقييم متطلبات سوق العمل الخليجي (جامعة الدول العربية، 2006). تشير البيانات المتوافرة أيضاً إلى ارتفاع أعداد اليمنيين بالخارج بحوالي 362 ألف بين عامي 2000 و2013، يقصد غالبيتهم بلدان الخليج العربي خاصة السعودية والإمارات.

أما في العراق فقد ارتفع عدد المهاجرين بحوالي 1.2 مليون بين عامي 2000 و2013، نظراً لما شهده العراق من اضطرابات سياسية إبان الغزو الأمريكي لأراضيه عام 2003، حيث اتجه المهاجرون خلال الفترة البينية بشكل أساسي إلى بلدان مجاورة في الإقليم خاصة الأردن وسوريا، فيما اختار آخرون الهجرة لأوروبا خاصة إلى السويد وألمانيا، وكذلك لدول أمريكا الشمالية.

جدول 2.2: معدل التغير السنوي للمهاجرين في بلدان المشرق العربي 1990-2013

	جملة			ذكور			إناث		
	1990-2000	2000-2010	2010-2013	1990-2000	2000-2010	2010-2013	1990-2000	2000-2010	2010-2013
مصر	-0.37	5.07	1.93	-0.33	5.61	2.08	-0.42	4.40	1.73
العراق	5.63	-5.70	4.73	5.96	-5.55	4.89	4.95	-6.04	4.35
الأردن	5.20	3.45	2.39	5.16	3.42	2.30	5.23	3.48	2.50
لبنان	2.80	1.69	1.16	2.77	1.90	1.35	2.84	1.47	0.95
فلسطين	-0.47	-0.64	-0.20	-0.59	-0.83	-0.25	-0.36	-0.50	-0.15
سوريا	1.53	6.92	-5.85	1.54	6.93	-5.85	1.52	6.91	-5.86
اليمن	1.88	6.89	3.20	1.96	7.42	3.22	1.79	6.16	3.19

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

بالنسبة لفلسطين، ازداد عدد المهاجرين الفلسطينيين بحوالي 950 ألف منذ عام 2000، حيث آثرت نسبة كبيرة منهم البقاء في المشرق العربي بالهجرة للبلدان المجاورة مثل الأردن وسوريا ولبنان، إلا أن جزءاً لا يستهان به من تضخم أعداد الفلسطينيين في بلدان الجوار يعود للزيادة الطبيعية كما سلف الذكر. كما أن هناك نسبة لا يُستهان بها تتواجد في بلدان الخليج العربي. وبالطبع تمثل الهجرة الفلسطينية مزيجاً من الهجرة القسرية بسبب الاحتلال بالإضافة إلى الهجرة الاقتصادية، لهذا يصعب استنباط تصورات قاطعة بشأن تيارات الهجرة وأسبابها.

بالنسبة للأردن يلاحظ ارتفاع أعداد المهاجرين من الأردن بحوالي ربع مليون مهاجر في عام 2013 مقارناً بعام 2000، ويتواجد المهاجرون الأردنيون بشكل أساسي في بلدان الخليج العربي. من جانب آخر، بلغ عدد المهاجرين من الأردن حوالي 734 ألفاً. كما يستضيف الأردن عدداً كبيراً من المهاجرين الفلسطينيين الذي بلغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين نسمة بما يمثل حوالي 49.2% من جملة السكان، ويشكل اللاجئون النسبة العظمى من جملة المهاجرين. ومن بين أهم الجاليات التي تستضيفها الأردن المصريون والعراقيون والسوريون.

إذا انتقلنا للبنان نجد أن عدد المهاجرين اللبنانيين قد ارتفع بمقدار 145 ألفاً في عام 2013 مقارنة بعام 2000. وتنوع الوجهات الجغرافية للمهاجرين اللبنانيين بين دول ووجهات شتى بين الهجرة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، بالإضافة إلى بلدان الخليج العربي. من جانب آخر، يستضيف لبنان مهاجرين يبلغ عددهم 758.2 ألف نسمة يشكل اللاجئون الفئة الأعظم منهم (World Bank, 2011).

تشير البيانات الخاصة بسوريا إلى ازدياد أعداد المهاجرين منها بمقدار 188 ألف تقريباً بين عامي 2000 و 2013، تنوعت وجهاتهم الجغرافية لمختلف بلدان العالم، إلا أن نسبة كبيرة منهم تتجه إلى بلدان الخليج العربي. بعد الأحداث التي شهدتها سوريا في السنوات الثلاث الأخيرة، اضطرت أعداداً كبيرة من السوريين إلى مغادرة البلاد باتجاه دول الجوار، خاصة الأردن وسورية وتركيا ولبنان (للمزيد أنظر الجزء الخاص باللجوء في هذا الفصل). ويمثل اللاجئون نسبة لا تقل عن 70% من المهاجرين في سوريا، معظمهم من الفلسطينيين، إلا أنه في ظل الأوضاع الحالية لا يمكننا التوصل لمعطيات دقيقة بشأن وضع الهجرة في سوريا.

2.4 بلدان المغرب العربي

2.4.1 حجم الهجرة من وإلى بلدان المغرب العربي

ارتفع عدد سكان بلدان المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس) من 77.9 مليون نسمة عام 2000 إلى حوالي 93.3 مليون نسمة عام 2013، وبذلك يمثل سكان المغرب العربي نحو 25.2% من جملة سكان الوطن العربي عام 2013، وهو بذلك يمثل ثاني أكبر إقليم عربي من حيث عدد السكان. ويقدر عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي الخمسة بنحو 5.8 مليون عام 2013، بزيادة قدرها 1.9 مليون عن عام 2000، مسجلين بذلك معدل تغير سنوي يبلغ 3% (جدول 2.3). وتعتبر المغرب والجزائر وتونس أكبر الدول المرسلة للمهاجرين.

ويعتبر المغرب أكبر بلد بالمغرب العربي من حيث عدد المهاجرين، حيث ارتفع عدد المهاجرين المغاربة بمقدار 898 ألف نسمة بين عامي 2000 و2013 وبمعدل تغير سنوي 3.5%. كما ارتفع عدد المهاجرين من الجزائر بنحو 727 ألف بين عامي 2000 و2013 مسجلين بذلك أعلى معدل تغير سنوي (5.4%) بين بلدان المغرب العربي. كما ازداد عدد المهاجرين من ليبيا بنحو 122 ألفاً، بـ 3.81% تغيراً سنوياً بين عامي 2000 و 2013. وأخيراً، ازداد عدد المهاجرين التونسيين بحوالي 170 ألفاً بين عامي 2000 و2013، مسجلين

جدول 2.3: تقدير أعداد المهاجرين من وإلى بلدان المغرب العربي، 2000-2013

	2000	2013	الفرق
المهاجرون من بلدان المغرب العربي			
الجزائر	1,036,939	1,763,789	726,850
ليبيا	246,475	368,637	122,162
موريتانيا	142,578	135,591	-6,987
المغرب	1,970,467	2,868,828	898,361
تونس	488,122	658,364	170,242
جملة	3,884,581	5,795,209	1,910,628
المهاجرون في بلدان المغرب العربي			
الجزائر	250,110	270,407	20,297
ليبيا	558,770	755,974	197,204
موريتانيا	62,593	90,206	27,613
المغرب	53,124	50,771	-2,353
تونس	36,212	36,526	314
جملة	960,809	1,203,884	243,075

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

بذلك معدل تغير سنوي 2.7% (جدول 2.4).

تجدر الإشارة إلى حقيقة أن المغرب العربي إقليم غير جاذب للهجرة الدولية بشكل عام، باستثناء ليبيا التي استقطبت نحو 756 ألف مهاجر عام 2013، بزيادة 197 ألفاً عن عام 2000. شكل المهاجرون الدوليون في ليبيا أعلى نسبة من جملة السكان (10.8%) عام 2000، وقد ازدادت تلك النسبة بعض الشيء لتصل إلى 12.2% عام 2013 وترتفع النسبة بين الذكور مقارنة بالإناث. وعلى النقيض، شكل المهاجرون الدوليون في المغرب أدنى نسبة حيث لم تتجاوز 0.2% من جملة السكان خلال عامي 2000 و2013، بينما تقاربت النسبة في باقي البلدان والتي لم تتجاوز 1% من جملة السكان (جدول 2.5).

2.4.2 تيارات الهجرة من وإلى بلدان المغرب العربي

يرتبط المغرب العربي بعلاقات تاريخية مع أوروبا، مما أثر على تيارات وتدفقات الهجرة من بلدان المغرب العربي لأوروبا. لذا فليس مستغرباً أن يدفع ذلك أغلبية المهاجرين من بلدان المغرب العربي إلى تفضيل الهجرة إلى أوروبا على بقية الأقاليم الجغرافية، لذلك تتسم الهجرة من الإقليم باتجاه رئيسي هو الشمال، مما يقلل من أهمية موضوع استثمار الهجرة البينية العربية لبناء وتعزيز المصالح المشتركة، هذا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن بلدان الخليج العربي، التي تعتبر من بين أهم المناطق الجاذبة للهجرة الدولية، لا تمثل مقصداً رئيسياً للهجرة الدولية

جدول 2.4: معدل التغير السنوي للمهاجرين في بلدان المغرب العربي2000-2013

	جملة			ذكور			إناث		
	1990-2000	2000-2010	2010-2013	1990-2000	2000-2010	2010-2013	1990-2000	2000-2010	2010-2013
الجزائر	-0.91	-0.21	3.29	-0.91	-0.21	3.39	-0.91	-0.21	3.17
ليبيا	2.00	2.24	2.61	2.00	2.40	2.81	2.00	1.95	2.21
موريتانيا	-4.05	3.54	0.38	-4.09	3.62	0.47	-4.00	3.43	0.26
المغرب	-0.81	-0.58	0.43	-0.74	-0.24	0.86	-0.88	-0.94	-0.02
تونس	-0.49	-0.75	2.80	-0.27	-0.74	3.16	-0.70	-0.77	2.43

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

المغاربية. وتؤكد البيانات أن أعداد المهاجرين من بلدان المغرب العربي ارتفعت بنحو 1.9 مليون عام 2013 مقارنة بعام 2000 مما يدلل على استمرار وتيرة الهجرة من بلدان المغرب العربي. كما كانت لطبيعة سياسات الهجرة بالغ الأثر في حجم تدفق الهجرة من بلدان المغرب العربي لأوروبا، حيث مرت تلك السياسة بمراحل اتسمت بالتسامح وحرية الدخول في مراحلها الأولى، إلى التقييد والحد من الهجرة تحت ذرائع أمنية، وانتهاء بفتح باب الهجرة الانتقائية لسد احتياجات سوق العمل الأوروبي (جامعة الدول العربية، 2006).

وتشير البيانات إلى أن عدد المهاجرين من المغرب ارتفع من مليوني مهاجر عام 2000 إلى 2.898 مليوناً عام 2013 بفارق قدره 898 ألفاً. وتعد فرنسا وأسبانيا وإيطاليا من أهم الدول التي يقيم بها مغاربة الخارج، بالإضافة إلى بلدان أوروبية أخرى مثل هولندا وألمانيا وبلجيكا. ويمثل المغاربة في أوروبا 88% من إجمالي المغاربة بالخارج، بينما يمثل عدد المغاربة في العالم العربي أقل من 2% من إجمالي المغاربة بالخارج.

إذا انتقلنا للجزائر نجد أن إجمالي الجزائريين بالخارج قد ارتفع من مليون مهاجر عام 2000 إلى 1.764 مليون مهاجر عام 2013 بفارق قدره 764 ألف مهاجر. وتعتبر فرنسا الوجهة الأولى والمفضلة لدى المهاجرين الجزائريين حيث يمثل الجزائريون في فرنسا أكثر من 80% من إجمالي الجزائريين بالخارج. وتستضيف الجزائر حوالي 270 ألف مهاجر، معظمهم من المغرب وفلسطين والصومال والعراق. وتشير بيانات تونس إلى ارتفاع أعداد المهاجرين التونسيين من 488 ألف عام 2000 إلى 658 ألف عام

جدول 2.5: نسبة المهاجرين الدوليين من جملة سكان بلدان المغرب العربي، 2000-2013

	2000			2013		
	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
الجزائر	0.8	0.9	0.7	0.7	0.8	0.6
ليبيا	10.8	13.4	8.0	12.2	16.1	8.3
موريتانيا	2.3	2.7	1.9	2.3	2.7	1.9
المغرب	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1
تونس	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

2013، بزيادة قدرها حوالي 170 ألف شخص. ويمثل التونسيون في فرنسا 60% من إجمالي التونسيين بالخارج تليها إيطاليا بنسبة 17.5% من إجمالي التونسيين بالخارج. ومن الملاحظ أن التونسيين في البلدان العربية يمثلون 3.8% فقط من إجمالي التونسيين بالخارج.

ارتفع عدد المهاجرين في ليبيا من 559 ألفاً عام 2000 إلى 756 ألفاً عام 2013 بزيادة قدرها 197 ألفاً، إلا أن أعداد المهاجرين الدوليين في ليبيا قد لا تعكس الوضع الحقيقي بالنسبة لليبيا نظراً لتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة والمصريين الذين يدخلون الأراضي الليبية بصورة غير شرعية سواء للعمل في ليبيا أو للسفر لأوروبا، إلا أن الأحداث التي تلت سقوط نظام حكم الرئيس السابق معمر القذافي أدت إلى عودة نسبة كبيرة من العمالة إلى بلدانهم الأصلية. أضف إلى ذلك أن ضبابية الوضع الحالي في ليبيا وصعوبة الحصول على أرقام موثقة تعكس حقيقة الوضع في سوق العمل الليبي تحول دون الوصول إلى معطيات مؤكدة بشأن العمالة المهاجرة في ليبيا.

تأتي موريتانيا في ذيل قائمة دول المغرب العربي من حيث حجم الهجرة منها وإليها، حيث تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين من موريتانيا بلغ حوالي 135.6 ألف نسمة عام 2013، يتواجدون في دول أفريقية مجاورة، حيث يمثل الموريتانيون في دول السنغال ونيجيريا ومالي وساحل العاج أكثر من 70% من إجمالي الموريتانيين بالخارج، بينما يمثل الموريتانيون في فرنسا وأسبانيا قرابة 20% من إجمالي الموريتانيين بالخارج. تستضيف موريتانيا في ذات الوقت مهاجرين من السنغال ومالي يمثلون قرابة 70% من إجمالي المهاجرين في موريتانيا.

2.5 بلدان الخليج

يعتبر الخليج العربي ببلدانه الستة (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت) من أصغر الأقاليم العربية سكاناً، إذ يقطنه حوالي 48.7 مليون نسمة، بما لا يتجاوز 17% من جملة سكان الوطن العربي. وتتمثل أهمية البلدان الخليجية في أنها من بين أهم الأقاليم الجاذبة للهجرة الدولية على مستوى الوطن العربي والعالم على حدٍ سواء، كما أنها تعد نموذجاً حياً للهجرة البينية للدول النامية التي تسمى في العادة «هجرة الجنوب- الجنوب». وتحتضن بلدان الخليج نحو 62% من جملة عدد المهاجرين الدوليين في الوطن العربي لعام 2000 (10.6 ملايين من أصل 17.1 مليوناً)، وارتفعت تلك النسبة بقدر ملحوظ عام 2013 لتصل إلى 74% من جملة المهاجرين ذلك العام (22.4 مليوناً من أصل 30.3 مليوناً)، وبالتالي لا يمكن فهم طبيعة الهجرة الدولية في الوطن العربي دون التركيز على معطيات الهجرة إلى الخليج ومتابعة تياراتها.

يقيم أكبر عدد من المهاجرين في السعودية وصل عددهم إلى 9.06 ملايين عام 2013، وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية بعدد وصل إلى 7.83 ملايين مهاجر، تليها الكويت بعدد مهاجرين 2.03 مليون، ثم قطر بـ 1.6 مليون مهاجر، فعمان بـ 1.11 مليون مهاجر، وأخيراً تأتي البحرين بعدد لم يتجاوز 730 ألف مهاجر. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن عدد المهاجرين قد نما نمواً ملحوظاً عند مقارنة بيانات الأمم المتحدة لعامي 2000 و2013.

2.5.1 حجم الهجرة من وإلى بلدان الخليج

ارتفع عدد المهاجرين الدوليين في الخليج بمقدار 11.8 مليون نسمة عام 2013 مقارنة بعام 2000 (جدول 2.6). وقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول الخليجية من حيث الزيادة في عدد المهاجرين بين عامي 2000 و2013 الذي بلغ 5.4 ملايين نسمة، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية بنحو 3.8 ملايين، ثم قطر بحوالي 1.1 مليون، فالكويت بنحو 524 ألفاً وعمان بحوالي 488 ألفاً وأخيراً جاءت البحرين بزيادة

تتمثل أهمية بلدان الخليج في أنها من بين أهم الأقاليم الجاذبة للهجرة الدولية على مستوى الوطن العربي والعالم على حدٍ سواء.

جدول 2.6: عدد المهاجرين من وإلى بلدان الخليج العربي 2000-2013

	2000	2013	الفرق
المهاجرون من بلدان الخليج العربي			
البحرين	46,886	55,692	8,806
الكويت	195,962	309,222	113,260
عمان	14,716	18,813	4,097
قطر	15,448	19,912	4,464
السعودية	133,238	230,290	97,052
الإمارات العربية المتحدة	75,201	144,498	69,297
جملة	481,451	778,427	296,976
المهاجرون في بلدان الخليج العربي			
البحرين	244,937	729,357	484,420
الكويت	1,500,442	2,028,053	527,611
عمان	623,608	1,112,032	488,424
قطر	470,731	1,600,955	1,130,224
السعودية	5,263,388	9,060,433	3,797,045
الإمارات العربية المتحدة	2,446,675	7,826,981	5,380,306
جملة	10,549,781	22,357,811	11,808,030

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

قدرها 484 ألفاً. أما من حيث معدل التغير السنوي لأعداد المهاجرين، فقد فسجلت قطر أعلى معدل تغير سنوي (18.5%)، تلتها الإمارات العربية المتحدة بـ 16.9%، ثم البحرين بـ 15.2%، وعمان بـ 6%، فالسعودية بـ 5.6% في حين سجلت الكويت أدنى معدل بـ (2.7%).

وعن المهاجرين من المواطنين، تُبين بيانات الأمم المتحدة أن هناك مهاجرين خليجيين وأن أعدادهم قد ارتفعت من 481 ألف في 2000 إلى 778 ألف عام 2013 بزيادة قدرها 297 ألف كما هو مبين في جدول 2.6. ويمكننا القول إن جزءاً كبيراً من تلك الأعداد ينحصر في التنقل بين بلدان الإقليم بالإضافة إلى الدراسة أو العمل خارج الإقليم. وعلى الرغم من تضخم تقدير أعداد الكويتيين في الخارج طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، تؤكد نتائج التعداد العام للسكان بالكويت لعام 2011 أن عدد الكويتيين المقيمين بصورة دائمة خارج الكويت لم يتجاوز 15 ألف نسمة واختلفت أسباب الإقامة من تعليم وعمل وزيارة أو علاج (الإدارة المركزية للإحصاء، 2013).

وعند رصد تطور نسبة المهاجرين إلى جملة سكان بلدان الخليج خلال الفترة من 2000 إلى 2013 يتبين انخفاض هذه النسبة في الكويت التي تقلصت من حوالي 79% عام 2000 إلى 60% عام 2013، كما حققت قطر تحسناً بسيطاً بانخفاض نسبة المهاجرين فيها بمقدار 5% بين عامي 2000 و2013، بينما ارتفعت نسبة المهاجرين إلى بقية بلدان الخليج، بيد أن نسبتهم ازدادت بمقدار بسيط في كل من

الإمارات والسعودية وعمان، ولكنها ارتفعت بشكل أكبر في البحرين من حوالي 37% إلى 55%. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات سجلت أعلى نسبة للمهاجرين إلى جملة السكان فيها (84%)، بينما حلت قطر في المرتبة الثانية بنحو 74%، ثم الكويت بـ 60% فالبحرين بـ 55%، بينما سجلت كل من عمان والسعودية أقل النسب بحدود 30%. لذلك يمكننا القول بأن كلاً من الإمارات وقطر والكويت تعاني إلى حد كبير خللاً في تركيبتها السكانية لصالح المهاجرين الدوليين، بينما تواجه البحرين تحدي الحفاظ على عدم تدهور نسبة مواطنيها إلى جملة السكان.

2.5.2 تيارات الهجرة من وإلى بلدان الخليج

لا تزال تدفقات المهاجرين إلى بلدان الخليج تسجل ارتفاعات، حيث لم تؤثر الأزمة العالمية تأثيراً ملموساً على تدفقات الهجرة للخليج، بدليل أن قطر سجلت أعلى معدل تغير سنوي بين عامي 2000 و2013 بمستوى 11.3%، بينما جاءت الإمارات في المرتبة الثانية بـ 11%، ثم البحرين بـ 10%، ثم أتت عمان في المرتبة الرابعة بـ 4.9%، وتلتها السعودية بمعدل تغير سنوي 4.7%، وأخيراً، جاءت الكويت مسجلة معدل تغير سنوي لعدد المهاجرين بين عامي 2000 و2013 يبلغ 2,7% حيث يعتبر الأدنى بين بلدان الخليج.

أما عند تقليص فترة المقارنة لتغطي آخر 3 سنوات في معدل التغير السنوي للسكان المهاجرين في بلدان الخليج ومقارنةً بواقع الحال بين عامي 2010 و2013 كما هو موضح في جدول 2.7 فتظهر صورة مغايرة نسبياً عما ذكرناه في السابق، حيث يتبين أن قطر مازالت تحقق معدل تغير سنوي لعدد المهاجرين إليها يُعتبر الأعلى مقارنةً ببقية بلدان الخليج (3.2%)، بينما تقدمت البحرين إلى المرتبة الثانية بـ 3%، ثم جاءت عمان ثالثة بمعدل 2.95%، وتبعتها الكويت بـ 2.7%، ثم السعودية في المرتبة قبل الأخيرة بمعدل 2.4%، وتذيلت الإمارات الترتيب بنحو 2.3%.

2.5.3 التوزيع العمري للمهاجرين في الخليج

تستمد بلدان الخليج العربي أهميتها بالنسبة للهجرة الدولية من حقيقة أنه يقطن بها حوالي 9,7% من جملة المهاجرين الدوليين بالعالم، مما يجعله من بين أهم الأقاليم الجاذبة للهجرة الدولية، خاصة العمالة المهاجرة

جدول 2.7: معدل التغير السنوي للمهاجرين في بلدان الخليج العربي 2000-2013

	جملة		ذكور		إناث	
	2010-2000	2013-2010	2010-2000	2013-2010	2010-2000	2013-2010
البحرين	10.01	3.02	10.44	3.02	8.96	3.02
الكويت	2.21	2.68	2.57	2.68	1.42	2.68
عمان	4.90	2.95	5.02	3.33	4.43	1.40
قطر	11.29	3.16	12.34	2.85	7.97	4.37
السعودية	4.71	2.40	5.23	2.72	3.58	1.65
الإمارات العربية المتحدة	10.95	2.25	11.34	2.28	9.89	2.15

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

على مستوى العالم. وفي هذا السياق، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين إلى الخليج من 10.5 ملايين نسمة عام 2000 إلى 22.4 مليوناً عام 2013، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً متوسطاً يبلغ 5.7%. وتستأثر كل من السعودية (9.1 ملايين نسمة) والإمارات (7.8 ملايين) بأعلى عدد من المهاجرين الدوليين مقارنة ببقية دول الخليج، حيث يشكل نصيبهما من إجمالي المهاجرين الدوليين للخليج حوالي 76%. وتأتي الكويت في المرتبة الثالثة (2.03 مليون نسمة) ثم قطر بـ (1.6 مليون نسمة) فعمان (1.1 مليون). وأخيراً تأتي البحرين التي يبلغ عدد المهاجرين الدوليين فيها حوالي 730 ألفاً.

ويتأثر التركيب العمري للمهاجرين لبلدان الخليج بسمات العمالة المهاجرة بشكل أساسي حيث يتضح ارتفاع نسبة المهاجرين ممن هم في سن العمل بين 20 و45 سنة بشكل ظاهر للعيان حيث ترتفع تلك الفئة في الإمارات بشكل لافت وتنخفض في الكويت، بينما ترتفع فيها نسبة المهاجرين ما دون سن 15 سنة مقارنة ببقية بلدان الخليج مما يدل على أن هناك استقراراً عائلياً للعمالة المهاجرة فيها.

2.5.4 الهجرة العربية لبلدان الخليج

تفيد بيانات أعداد المهاجرين العرب إلى بلدان الخليج عند مقارنة واقع الحال بين عامي 2000 و2013، بأن أعداد المهاجرين العرب قد ارتفعت من 2.7 مليون نسمة عام 2000 إلى 4.7 ملايين عام 2013. حيث يعكس ذلك التغير معدل نمو سنوي يعادل 4.3% وهو معدل عالٍ نسبياً، ولكنه يقل عن متوسط نمو عدد المهاجرين الدوليين إلى الخليج خلال تلك الفترة (5.7%). ويُمكننا استنتاج أن المصريين هم أكبر جالية عربية مهاجرة إلى الخليج، حيث بلغ عددهم عام 2013 حوالي 2.5 مليون نسمة، ثم يأتي اليمنيون في المرتبة الثانية بـ 773 ألف نسمة، ويتبعهم السودانيون بـ 483 ألفاً، ثم الأردنيون بـ400 ألف نسمة. أما أعداد الجنسيات العربية الأخرى فقد كانت على النحو الآتي: السوريون 234 ألف نسمة، والفلسطينيون 202 ألفاً، واللبنانيون 96 ألفاً، والصوماليون 45 ألفاً، فالمغاربة 34 ألفاً، وأخيراً التونسيون بـ 21 ألفاً، وهم أقل المهاجرين العرب في الخليج. ويبدو واضحاً ضعف تيارات الهجرة البينية خاصة بين بلدان المغرب والخليج حيث يفضل غالبية سكان المغرب العربي الهجرة إلى الشمال لا إلى الجنوب.

وعند مقارنة عدد المهاجرين العرب في بلدان الخليج للكشف عن زيادة وتيرة تيارات الهجرة إليها عن بقية أقاليم الوطن العربي، يتضح ارتفاع عدد العرب بين عامي 2000 و2013. ويتبين أيضاً ارتفاع تيارات الهجرة من مجمل البلدان العربية إلى دول الخليج دون استثناء. ولكن اللافت للنظر أن المهاجرين المصريين سجلوا أعلى زيادة مقارنة ببقية الجنسيات العربية، يليهم اليمنيون ثم السودانيون والأردنيون.

2.5.5 الهجرة الدولية لبلدان الخليج

يهدف هذا الجزء إلى إلقاء الضوء حول مزيج الجنسيات والثقافات التي تحتضنها مجتمعات الخليج العربي وما لها من آثار ايجابية اقتصادية وجوانب ثقافية واجتماعية ذات أبعاد سلبية. وتُشير البيانات إلى تخطى عدد الجنسيات العاملة في بلدان الخليج العربي 120 جنسية مختلفة (الرمضان، 2013)، وحيث أنه لا يمكننا حصر جميع الجنسيات فقد اكتفينا بالجنسيات العشر الأكثر تواجداً في بلدان الخليج العربي. ويعرض الجدول رقم 2.8 بياناً بأعداد تلك الجنسيات طبقاً لدولة الإقامة في الخليج الستة. كما هو مبين في الجدول، يتضح جلياً ارتفاع حجم الهجرة الهندية إذ بلغ عددها في جميع بلدان الخليج حوالي 6.8 مليون نسمة، ثم تحتل بنغلادش المرتبة الثانية بـ 3.2 مليون نسمة، ثم باكستان بـ 2.9 مليون نسمة، ثم مصر بـ 2.4 مليون نسمة، تليها الفلبين بـ 1.8 مليون نسمة، ثم تتوالى كل من أندونيسيا

يمثل الهنود أكبر جالية في بلدان الخليج حيث بلغ عددهم 6.8 مليون نسمة طبقا لتقديرات عام 2013.

التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: «الهجرة الدولية والتنمية» 2014

جدول 2.8: تقدير أعداد المهاجرين الدوليين في بلدان الخليج العربي من أهم الدول المرسلة 2013

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي
الهند	262,855	730,558	644,704	576,776	1,761,857	2,852,207	6,828,957
بنغلاديش	100,444	279,169	148,314	220,403	1,309,004	1,089,917	3,147,251
باكستان	87,892	244,281	117,208	192,860	1,319,607	953,708	2,915,556
مصر	65,607	182,342	41,365	143,960	1,298,388	711,894	2,443,556
الفلبين	43,971	122,214	21,669	96,487	1,028,802	477,139	1,790,282
اندونيسيا	29,553	82,139	35,027	64,849	379,632	320,684	911,884
اليمن	18,564	51,598	--	40,737	461,042	201,451	773,392
السودان	14,281	39,693	8,466	31,337	234,564	154,968	483,309
الأردن	13,040	36,242	10,249	28,613	168,827	141,490	398,461
سريلانكا	9,804	27,251	14,091	21,516	147,032	106,394	326,088

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

واليمن والسودان والأردن وسريلانكا بأقل من مليون نسمة لكل منهم. ويمثل المهاجرون من تلك البلدان العشرة مجتمعة أكثر من 20 مليون مهاجر في بلدان الخليج من بين 22.4 مليون مهاجر دولي ببلدان الخليج العربي أو ما يقارب 90% من إجمالي المهاجرين في بلدان الخليج. ومن بين أهم مبررات تفضيل العمالة الآسيوية على غيرها انخفاض مستوى أجورها، والتحاقها بدول المقصد من دون أسرهم (University of California at Davis, 2013).

6 بلدان الجنوب العربي

يتألف إقليم الجنوب العربي من أربع دول هي: جزر القمر وجيبوتي والصومال والسودان حيث تُشير بيانات الأمم المتحدة لعام 2013 إلى أن سكان هذه البلدان مجتمعة قد بلغ حوالي 50.1 مليون نسمة، مشكلين بذلك حوالي 17.6% من جملة سكان الوطن العربي. ويعتبرُ كل من السودان والصومال مجتمعَين الأكبر من حيث عدد السكان، حيث يمثلون 97% من إجمالي سكان الإقليم.

2.6.1 حجم الهجرة من وإلى بلدان الجنوب العربي

عادة يأتي معظم المهاجرين إلى هذا الإقليم من الدول المتاخمة له، وتلعب الظروف المعيشية والظروف المناخية والبيئية التي تسبب موجات من الجفاف المؤدي للمجاعات إلى الهجرة والتنقل بين الدول المجاورة. وتؤكد البيانات الخاصة بنسبة المهاجرين من جملة السكان تواضع النسب في هذه الدول الأربع، حيث سجلت أدنى نسب على مستوى الوطن العربي.

أما عن نسبة المهاجرين في بلدان الجنوب العربي من جملة السكان، فيتضح من جدول 2.9 أن أكبر نسبة سُجلت في جيبوتي وبلغت نحو 15% من إجمالي سكان عام 2000. وتنخفض نسبة المهاجرين إلى السكان بالصومال إلى أقل من 1%.

جدول 2.9: نسبة المهاجرين الدوليين الى جملة سكان بلدان الجنوب العربي، 2000-2013

	2000			2013		
	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
جزر القمر	2.6	2.5	2.8	1.7	1.6	1.8
جيبوتي	15.2	16.1	14.4	14.2	15.6	12.7
الصومال	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.2
السودان	2.3	2.3	2.3	1.2	1.2	1.2

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

2.6.2 تيارات الهجرة من وإلى بلدان الجنوب العربي

ارتفع عدد المهاجرين من الجنوب العربي بحوالي 1.65 مليون نسمة بين عامي 2000 و2013، وتعتبر الصومال والسودان من بين أكبر البلدان المرسلة في الجنوب العربي، حيث ارتفع عدد المهاجرين من الصومال بمقدار 843 ألفاً بين عامي 2000 و2013، مسجلين بذلك معدل تغير سنوي 5.7%، كما ارتفع عدد المهاجرين من السودان بحوالي 724 ألف بأعلى معدل تغير سنوي (12.6%) على مستوى الوطن العربي (جدول 2.10).

وقد كان لانفصال جنوب السودان عن شماله بالغ الأثر في تغير خارطة وجهات السودانيين الجغرافية حيث انتقل حوالي 408 ألفاً من الشمال للجنوب. ويشكل السودانيون في بلدان الخليج عدداً لا يستهان به، حيث يمثلون ثالث اكبر جنسية في الخليج بعد المصريين واليمنيين طبقاً لتقديرات عام 2013. في المقابل يستضيف السودان حوالي 754 ألف مهاجر دولي بما يمثل 1.7% من جملة السكان، يمثل اللاجئون منهم حوالي 28%، ويأتي المهاجرون من بلدان مثل أرتريا وأثيوبيا وتشاد ونيجيريا.

لعبت العوامل السياسية دوراً كبيراً في ارتفاع وتيرة الهجرة من الصومال، حيث ارتفع عدد المهاجرين من الصومال بمقدار 740 ألفاً بين عامي 2000 و2013 اتجهت الغالبية العظمى منهم إلى كينيا واليمن. إذا انتقلنا إلى جزر القمر نجد أن عدد المهاجرين قد بلغ حوالي 109 آلاف عام 2013، يتواجد غالبيتهم في جزيرة مايوت المتنازع عليها بين فرنسا وجزر القمر، ثم تأتي فرنسا في المرتبة الثانية تليها مدغشقر في المرتبة الثالثة، بالإضافة إلى أعداد قليلة من مواطني جزر القمر في ليبيا وبعض البلدان الأخرى. كما تستضيف مدغشقر عدداً قليلاً من المهاجرين الدوليين من بلدان الجوار. بالنسبة لجيبوتي، هناك عدد محدود من المهاجرين من جيبوتي، حيث تجاوز عددهم 14 ألفاً عام 2013، تتواجد غالبيتهم في فرنسا وإثيوبيا.

2.7 هجرة النساء

تشارك النساء في الهجرة الدولية بما يقارب الـ 50% على مستوى العالم، إلا أنه طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن هجرة النساء في الوطن العربي تنخفض عن المعدل العالمي حيث بلغت نسبة المهاجرات لبلدان الوطن العربي 36.9% من إجمالي المهاجرين عام 2000، انخفضت إلى 32.5 عام 2010، ثم إلى 31.9% عام 2013، بينما بلغت نسبة المهاجرات من إجمالي المهاجرين من بلدان الوطن العربي بالخارج 42.6% عام 2000، ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى 42.9% عام 2010، ثم انخفضت انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى 42.7% عام 2013.

2.7.1 هجرة النساء من بلدان الوطن العربي

تخفي النسبة الإجمالية لمشاركة النساء في الهجرة من بلدان الوطن العربي التباينات

تتراوح نسبة النساء من إجمالي الهجرة الدولية من بلدان العالم العربي بين 41.7% في إقليم المشرق العربي و45% في إقليم المغرب العربي طبقاً لتقديرات عام 2013.

جدول 2.10: تقدير أعداد المهاجرين من وإلى بلدان الجنوب العربي 2000-2013

	2000	2013	الفرق
المهاجرون من بلدان الجنوب العربي			
جزر القمر	39,394	108,966	69,572
جيبوتي	5,638	14,114	8,476
الصومال	1,132,138	1,974,865	842,727
السودان	442,863	1,166,611	723,748
جملة	1,620,033	3,264,556	1,644,523
المهاجرون في بلدان الجنوب العربي			
جزر القمر	13,799	12,511	-1,288
جيبوتي	110,201	123,537	13,336
الصومال	478,294	23,995	-454,299
السودان	801,883	446,707	-355,176
جملة	1,404,177	606,750	- 797,427

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

الإقليمية والتباينات بين الدول داخل الإقليم الواحد. حيث تتراوح نسبة النساء من إجمالي الهجرة الدولية من بلدان العالم العربي بين 41.7% في إقليم المشرق العربي و45% في إقليم المغرب العربي طبقاً لتقديرات عام 2013. إذا انتقلنا للتباينات بين الدول نجد أن أقل نسبة تم رصدها في مصر (33.7%) التي يغلب على هجرتها الطابع الذكوري، بينما سجلت جزر القمر أعلى نسبة للنساء بين المهاجرين (50.1%) تلتها كل من الجزائر وفلسطين بنسبة بلغت 48.8%. وربما يعزى ارتفاع نسبة النساء بين المهاجرين من الجزائر إلى طبيعة الهجرة العائلية، ليس في الجزائر فقط، ولكن بين بلدان المغرب العربي عامة. أما بالنسبة لفلسطين، لابد من الأخذ في الاعتبار أن غالبية الهجرة الفلسطينية هجرة قسرية تشمل الأُسَر عامة دون تفرقة بين الذكور والإناث (جدول 2.11).

2.7.2 هجرة النساء لبلدان الوطن العربي

تتراوح نسبة النساء من إجمالي الهجرة الدولية في بلدان العالم العربي بين 26.6% في إقليم الخليج العربي و48.2% في كل من إقليمي المشرق العربي والجنوب طبقاً لتقديرات 2013. وعلى الرغم من انخفاض نسبة النساء بين المهاجرات في الخليج العربي إلا أن الأرقام المطلقة لأعداد المهاجرات لبلدان الخليج العربي تمثل حوالي ستة ملايين امرأة مهاجرة من بين 9.7 مليون امرأة مهاجرة في بلدان الوطن العربي، أي ما يمثل حوالي 60% من إجمالي النساء المهاجرات يتواجد العدد الأكبر منهن في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (2.6 مليون و2 مليون في الدولتين على التوالي)، وتعمل النساء عادة في بلدان الخليج العربي في خدمة المنازل في القطاع العائلي (جدول 2.12).

2.8 الهجرة القسرية واللجوء

بلغ عدد اللاجئين في بلدان الوطن 7.2 مليون نسمة عام 2013 يتواجد غالبيتهم في بلدان المشرق العربي (United Nations, 2013). لذلك، يعتبر المشرق العربي إقليم لاجئين بامتياز حيث يشكل هؤلاء اللاجئين النسبة العظمى من المهاجرين في أغلب بلدان الإقليم وذلك

جدول 2.11: هجرة النساء من بلدان الوطن العربي 2000-2013

الإقليم وبلد المنشأ	عدد النساء			النسبة المئوية		
	2000	2010	2013	2000	2010	2013
المشرق						
الأردن	732 153	210 230	862 240	38.9	38.1	37.7
سوريا	027 200	063 262	331 270	40.8	40.1	39.5
العراق	151 481	627 236 1	162 090 1	42.4	47.7	47.0
فلسطين	622 330 1	532 571 1	293 775 1	49.5	48.7	48.8
لبنان	596 238	360 286	684 301	44.3	44.1	44.1
مصر	185 789	754 124 1	425 168 1	34.5	34.1	33.7
اليمن	325 187	183 292	468 308	34.0	33.9	33.4
	638 380 3	729 003 5	225 155 5	41.8	42.1	41.7
المغرب						
تونس	348 203	107 259	733 278	41.7	43.0	42.4
الجزائر	368 463	424 829	208 862	44.5	48.6	48.8
ليبيا	147 62	950 94	356 99	25.4	26.8	26.9
المغرب	374 886	425 229 1	932 311 1	45.1	45.2	45.7
موريتانيا	797 52	525 55	110 58	43.9	42.5	42.9
	034 668 1	431 468 2	339 610 2	43.2	44.8	45.0
الخليج						
الإمارات	183 36	664 64	410 67	45.6	43.9	43.8
البحرين	425 17	209 19	912 19	35.1	32.3	32.3
السعودية	159 60	417 103	066 112	41.8	42.1	42.2
عمان	524 7	740 9	091 11	46.7	45.8	46.1
قطر	249 7	999 8	224 9	46.9	46.5	46.3
الكويت	168 77	965 112	500 119	38.3	37.4	37.0
	708 205	994 318	203 339	40.6	40.1	40.0
الجنوب						
جزر القمر	550 30	932 52	558 54	46.3	50.0	50.1
جيبوتي	976 3	244 6	879 6	42.3	48.9	48.7
السودان	547 169	403 275	601 450	38.3	38.5	38.9
الصومال	857 524	746 728	007 876	48.3	45.5	45.6
	930 728	325 063 1	045 388 1	45.4	43.6	43.3
إجمالي الوطن العربي	310 983 5	479 854 8	812 492 9	42.6	42.9	42.7

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

جدول 2.12: هجرة النساء إلى بلدان الوطن العربي 2000-2013

الإقليم وبلد الإقامة الحالية	عدد النساء			النسبة المئوية		
	2000	2010	2013	2000	2010	2013
المشرق						
الأردن	868 944	1 670 338	1 732 442	49.0	49.2	49.3
سوريا	583 407	088 813	008 682	49.0	48.9	48.9
العراق	756 45	015 25	498 28	31.1	30.1	29.8
فلسطين	647 150	344 143	700 142	54.7	55.6	55.6
لبنان	608 339	297 393	644 404	49.0	47.9	47.6
مصر	232 79	067 123	642 129	46.8	43.8	43.6
اليمن	841 62	396 116	072 128	43.8	40.7	40.7
	535 030 2	877 952 2	296 958 2	48.5	48.3	48.2
المغرب						
تونس	031 18	695 16	959 17	49.8	49.7	49.2
الجزائر	952 112	625 110	674 121	45.2	45.2	45.0
ليبيا	363 198	193 241	731 257	35.5	34.5	34.1
المغرب	610 26	222 24	205 24	50.1	48.3	47.7
موريتانيا	292 26	063 37	356 37	42.0	41.6	41.4
	248 382	798 429	925 458	39.8	38.5	38.1
الخليج						
الإمارات	531 689	1 096 853	1 801 976	28.2	25.3	25.3
البحرين	530 75	997 184	543 202	30.8	27.8	27.8
السعودية	1 659 745	2 688 496	2 163 623	33.2	29.6	29.0
عمان	975 129	349 202	060 211	20.8	19.9	19.0
قطر	752 131	273 292	172 333	28.0	20.1	20.8
الكويت	172 487	723 561	699 608	32.5	30.0	30.0
	619 259 3	126 591 5	438 955 5	30.9	26.9	26.6
الجنوب						
جزر القمر	288 7	558 6	472 6	52.8	52.0	51.7
جيبوتي	872 51	281 51	965 54	47.1	44.9	44.5
السودان	835 398	074 301	762 219	49.7	49.1	49.2
الصومال	465 9	081 11	265 11	47.1	46.2	45.8
	460 467	994 369	464 292	49.4	48.5	48.2
إجمالي الوطن العربي	862 139 6	795 343 9	123 665 9	36.9	32.5	31.9

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

بسبب حساسية الموقع الجغرافي لكل من الأردن وسوريا ولبنان المتاخمة لمناطق النزاع وعدم الاستقرار السياسي بالشرق الأوسط. يمثل اللاجئون الفلسطينيون النسبة الغالبة للاجئين بالمنطقة العربية حيث بلغ عددهم قرابة 5.3 مليون لاجئ طبقاً لبيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حيث تستضيف الأردن 40% من هؤلاء اللاجئين، تليها سوريا (10%) ثم لبنان (9%) بينما يتواجد 24% من اللاجئين في قطاع غزة و17% في الضفة الغربية. تشير الإحصاءات أيضاً إلى أن 50% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون في مخيمات اللاجئين بينما تنخفض هذه النسبة إلى 18% في الأردن (UNRWA, 2014).

دفع الصراع الدائر حالياً في سوريا إلى فرار ملايين السوريين من محال إقامتهم المعتادة سواء بالنزوح إلى أماكن أخرى داخل سوريا أو اللجوء إلى دول الجوار. وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين في يناير 2014 في دول الجوار قرابة 2.5 مليون لاجئ طبقاً لإحصاءات المفوضية السامية لشئون اللاجئين يتركز غالبيتهم في لبنان والأردن وتركيا والعراق بالإضافة إلى دول شمال أفريقيا. وعلى الرغم من أنه لا توجد إحصاءات مؤكدة عن عدد النازحين داخلياً من مناطق الصراع إلا أن أعدادهم تقدر بالملايين (UNHCR, 2014). أما اليمن، فتستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين من منطقة القرن الأفريقي حيث تستضيف 215 ألف لاجئ طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة (United Nations, 2013).

بالإضافة إلى إقليم المشرق، لا تعاني الأقاليم العربية الأخرى مشكلات كبرى خاصة باللجوء والهجرة القسرية حيث لا يتجاوز عدد اللاجئين في المغرب العربي 136 ألف نسمة، وكذلك الحال بالنسبة لبلدان الخليج التي يقدر أعداد اللاجئين بها بأقل من 2000 لاجئ عام 2013، إلا أن البيانات تشير إلى أن عدد اللاجئين في إقليم الجنوب يقارب 160 ألف لاجئ يتواجد غالبيتهم في السودان (United Nations, 2013).

يعتبر المشرق العربي إقليم لاجئين بامتياز حيث يشكل اللاجئون النسبة العظمى من المهاجرين في أغلب بلدان الإقليم.

2.9 خلاصة

بناءً على العرض السابق بشأن رصد تطور حجم وتيارات الهجرة العربية بين عامي 2000 و2013، يتبين تضخم تمثيل فئة الشباب أقل من سن 25 سنة ليمثلوا نسبة كبيرة من السكان فيما يعرف بظاهرة البروز الشبابي، ولتلك الفئة تأثيراً مباشراً على سوق العمل ما يخلق ضغطاً على الخدمات الأساسية والبنى التحتية ويفرض تحدياً على الساسة لتحفيز النمو الاقتصادي بما يؤدي إلى خلق فرص عمل تستوعب القادمين الجدد إلى سوق العمل، ومن جانب آخر، تمكينهم من المشاركة في العملية

جدول رقم 2.13: اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الجوار، 2013

الدولة/المنطقة	عدد اللاجئين	النسبة المئوية
الأردن	2,110,114	40.0
لبنان	474,053	9.0
سوريا	528,711	10.0
الضفة الغربية	895,703	17.0
قطاع غزة	1,263,312	24.0
الإجمالي	5,271,893	100.0

Source: Calculated from: UNRWA (2013) UNRWA in Figures 2013," UNRWA.

السياسة واتخاذ القرار على المستوى الوطني.

وتفرض الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ومدى توفر فرص العمل، لكل إقليم من أقاليم الوطن العربي بشكل عام حجم وتيارات وطبيعة مسارات الهجرة من وإلى ذلك الإقليم. وعليه تتضح ثلاثة نماذج للهجرة في الوطن العربي: النموذج الأول يتسم بطابع هجرة «الجنوب-الشمال»، وهو من البلدان النامية إلى المتقدمة، الذي يتجلى بوضوح من خبرات بلدان المغرب العربي، حيث تهاجر الغالبية العظمى منهم إلى خارج نطاق الوطن العربي مُفضلين الهجرة إلى أوروبا. أما النموذج الثاني فيمثل هجرة «الجنوب- الجنوب» أي بين البلدان النامية كما هو واضح للعيان من خبرات بلدان الخليج العربي المستقبلة للعمالة. أما النموذج الثالث فيمثل مزيج بين النموذجين السابقين، الجزء الأكبر منه يعكس نموذج هجرة «الجنوب-الجنوب»، وفقاً لشكل الهجرة في المشرق العربي.

مازالت تيارات الهجرة متدفقة للخارج، حيث بلغ حجم الزيادة في عدد المهاجرين بين عامي 2000 و2013 حوالي 1.62 مليون مهاجر. كما يتبين جلياً بأن أكبر دول عربية من حيث عدد المهاجرين هي مصر، الجزائر، المغرب، العراق، فلسطين، اليمن، سوريا، الأردن، وأخيراً لبنان. كما تؤكد الإحصاءات المتاحة بأن 40% من المهاجرين العرب يتجهون لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحوالي 23% لبقية دول العالم المتقدم، ويبقى حوالي 31% ضمن الوطن العربي. وفي المقابل، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين في الوطن العربي من 17.1 مليون في عام 2000، إلى 28.8 مليون نسمة في عام 2010، ووصلوا لحوالي 30.3 مليون نسمة في عام 2013، حيث بلغ نصيب بلدان الخليج العربي 74% من جملة المهاجرين في الوطن العربي مقابل 20% لبلدان المشرق العربي. وبشكل عام يمكننا استنتاج ضعف الهجرة البينية في الوطن العربي، خصوصاً بين بلدان المغرب العربي والخليج العربي.

ومن بين أهم النتائج على المستوى الدولي أن هناك بلدين عربيين هما السعودية والإمارات جاءتا في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي على مستوى العالم من حيث عدد المهاجرين الدوليين بهما. ومن جهة أخرى، هناك 8 من أصل 10 أعلى دول من حيث نسبة المهاجرين الدوليين إلى السكان المواطنين تقع في الشرق الأوسط، وسبع منها هي بلدان الخليج بالإضافة إلى الأردن. وتهيمن هجرة العمالة للشرق الأوسط، خاصة المتجهة لبلدان الخليج، على تيارات الهجرة من جنوب وجنوب شرق آسيا (IOM, 2011).

كان للأحداث السياسية غير المستقرة التي شهدتها بعض بلدان الوطن العربي أثراً كبيراً على أعداد اللاجئين خاصة في بلدان المشرق العربي، مما شكل أعباءً اقتصادية على الدول المستضيفة للاجئين. من جانب آخر، تساعد الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار في الوطن العربي إلى استمرار نزوح الكفاءات من الوطن العربي على الأخص في البلدان التي تعاني من تلك الأحداث. كما تجدر الإشارة إلى حقيقة تناول الهجرة النظامية والشرعية من وإلى الوطن العربي، دون التطرق إلى الهجرة «غير النظامية» أو «غير القانونية» أو «غير الشرعية» كما يحلو للبعض تسميتها، والتي تشغل بال كثير من الساسة والمهتمين بالهجرة الدولية نظراً لعدم توفر بيانات يمكن التعويل عليها.

وعندما نتحدث عن البيانات نؤكد أن الدراسة قد اصطدمت بصعوبة توفر بيانات حديثة من مصادر الدول العربية أو منظماتها تساعد على الكشف عن حجم وتيارات الهجرة العربية تستند على واقع إقليمي وفعلي، مما برر الاعتماد على المصادر الدولية للبيانات بعلاتها.

تحتل السعودية والإمارات المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي على مستوى العالم من حيث عدد المهاجرين الدوليين بهما.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. الإدارة المركزية للإحصاء، 2013. التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت لعام 2011 ، دولة الكويت.
2. الرمضان، محمد 2013. «مسببات اختلال التركيبة السكانية وسياسة معالجتها في دولة الكويت»، مؤتمر التطور الديموغرافي في دولة مجلس التعاون الخليجي 23 - 25 إبريل 2013، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
3. جامعة الدول العربية، 2006. التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية (الأول). القاهرة.
4. جامعة الدول العربية، 2008. التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية (الثاني). القاهرة.
5. جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، 2010. التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015، جامعة الدول العربية، القاهرة.

المراجع الأجنبية

1. Docquier, Frédéric and Abdeslam Marfoul. 2006. International Migration by Education Attainment 19902000-. In International Migration, Remittances, and Brain Drain, ed. CaglarÖzden and Marurice Schiff, Palgrave Macmillan: New York; and the World Bank: Washington DC. Pp:151199-.
2. International Organization of Migration (2013) World Migration Report 2013, IOM, Geneva.
3. International Organization of Migration (2011) World Migration Report 2011, IOM, Geneva.
4. United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2013) Trends in International Migrant Stock: The 2013 Revision, (POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013), Population Division, United Nations, New York.
5. United Nations (2013) Population Facts No.22013/, United Nations, New York.
6. University of California at Davis (2013) Migration News: Middle East, Volume 20, No. 4, Department of Agriculture and Resource Economics, University of California, Davis, California.
7. Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2013) International Migration Outlook 2013, OECD, Paris.
8. World Bank (2011) Migration and Remittances Factbook 2011, World Bank, Washington DC.

تحويلات المهاجرين وأثرها على التنمية [1]

3.1 التحويلات والتنمية: نظرة عامة

قد يبدو للوهلة الأولي أن العلاقة بين التحويلات والتنمية علاقة مباشرة وواضحة المعالم. وحقيقة الأمر أنها علاقة مركبة تتأثر بالعديد من العوامل التي تحدد شكل تلك العلاقة واتجاهها وقوتها. وبشكل عام عادة ما ينظر للتحويلات على أنها إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور. وتتمثل أهمية التحويلات وأثرها على التنمية في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتى مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بل إنه في حالة القياس الدقيق لتدفقات التحويلات (لكي تتضمن التحويلات العينية وغير الرسمية) فإنها قد تفوق أيضاً حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الجدير بالذكر أن تحويلات المهاجرين تعانى من مشكلات عديدة تتعلق بالقياس وذلك كون أن الجهات المسئولة عن حساب حجم التحويلات غالباً ما تقوم فقط بحساب التحويلات التي تمر من خلال القطاع المالي الرسمي وخاصة البنوك. بل وتختلف أيضاً الجهات المسئولة، والتي غالباً ما تكون البنوك المركزية، في منهجية احتساب التحويلات التي تمر من خلال شركات تحويل الأموال، ناهيك عن التحويلات النقدية والعينية التي لا تتم من خلال الأنظمة المالية المعتمدة (Adams , 2006). الأمر الذي يعنى أن حجم التحويلات المعلن من قبل الدول أو الهيئات الدولية والإقليمية عادةً ما يكون أقل من حجم التحويلات الحقيقي. ومن ثم فإن الآثار الحقيقية للتحويلات على التنمية غالباً ما تكون أقوى من حيث التأثير وأشمل من حيث النطاق مما يتم الإعلان عنه أو دراسته. وسوف نتناول باختصار آثار التحويلات على الاقتصاد الكلى وكذلك الاقتصاد الجزئي بشكل عام.

تعاني تحويلات المهاجرين من مشكلات عديدة تتعلق بالقياس وذلك كون أن الجهات المسئولة عن حساب حجم التحويلات غالباً ما تقوم فقط بحساب التحويلات التي تمر من خلال القطاع المالي الرسمي.

3.1.1 أثر التحويلات على مستوى الاقتصاد الكلى

اتفق الخبراء والباحثين في مجال التحويلات على أن تلك التحويلات لها آثار ايجابية وأخرى سلبية على الدول المستقبلة لها سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الكلى أو الجزئي. فمن الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلى دور التحويلات في تخفيف حدة الفقر في الدول المستقبلة لها حيث أكدت بعض التقديرات أن زيادة التحويلات الرسمية بنحو 10% يؤدى في المتوسط إلى تخفيف حدة الفقر بحوالي 3.5% (Adams, et al. 2005). وفى هذا الإطار نجد أنه في بنجلاديش، على سبيل المثال، تمثل التحويلات التي تستقبلها الأسر الفقيرة نحو 50% من دخلها، خاصة في المناطق الريفية

1 - أحمد فاروق غنيم، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة (بمساعدة بحثية من الأستاذة هبة الدقن).

بل وتزداد هذه النسبة لتصل إلى 90% في بعض الدول مثل نيجيريا. وتزداد أهمية التحويلات في حالة الدول التي تشهد نزاعات سياسية أو صراعات عرقية أو دينية، نظراً لما تتمتع به تدفقات التحويلات دون غيرها من التدفقات من خصائص كالثبات النسبي وعدم التأرجح والوصول مباشرة إلى الأسر المحتاجة، هذا فضلاً عن ارتفاع قيمتها في أوقات الأزمات (House of Commons International Development Committee, 2004) .

تتسم التحويلات بالاستقرار النسبي بما يساعد حكومات الدول المستقبلة على التيقن بحجم المتوقع من التحويلات ومن ثم رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة عليها دون تخوف من سوء التقدير والتنبؤ.

وهناك جدل واسع حول قدرة التحويلات على تخفيض حدة الفقر وذلك لأن المهاجرين غالباً ما يأتوا من طبقات قادرة على توفير نفقات السفر وإيجاد فرص عمل بالخارج وهو ما يعنى أن المهاجرين وأسرهم ليسوا من الطبقات التي تعانى من فقر مدقع، الأمر الذي يشكك في أن التحويلات تفيد الفقراء (de Hass, 2005). ولكن إذا سلمنا بصحة هذا الرأي، والذي يتوقف على وضع كل حالة على حدة، فإن أثر التحويلات لا يتوقف عند الشخص أو الأسرة المستقبلة لها مباشرة بل يمتد إلى بقية الاقتصاد والمجتمع من خلال تأثير المضاعف. والمضاعف يعنى أن إنفاق التحويلات (والأموال بصفة عامة) يمتد آثاره في الاقتصاد ككل من خلال استمرارية الإنفاق لمتلقي الأموال والتي بدورها تلعب دوراً هاماً في إنتاج المزيد من السلع والخدمات إذا ما تم الإنفاق على منتجات محلية الصنع، وهو ما يكون له بالتبعية آثاراً إيجابية على تنشيط الاقتصاد ومن ثم تخفيف حدة الفقر بشكل غير مباشر، إلا إذا أنفقت هذه التحويلات والتدفقات الناتجة عنها من خلال المضاعف على سلع مستوردة مما يمكن أن يكون له آثاراً سلبية على كلٍ من الميزان التجاري وميزان المدفوعات (Appleyard, 1989; Katseli et. al, 2006; Global Commission on International Migration, 2005). ومن الجدير بالذكر أن هناك جدل حول قدرة التحويلات على التغلب على سوء توزيع الدخل في الدول المستقبلة للتحويلات، إذ أنه مع التسليم بالدور الإيجابي للتحويلات في تخفيف حدة الفقر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر فإن أثر التحويلات على تقليل الفروق بين الطبقات أمر يتوقف على متلقي التحويلات والطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها. فإذا تركز المهاجرون في الطبقات المتوسطة والغنية نجد أن توزيع الدخل قد يسوء بالرغم من تخفيف حدة الفقر بشكل عام، أما إذا تركزت الهجرة ومن ثم التحويلات في الطبقات الفقيرة فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفقر بشكل مباشر وغير مباشر. أي أن الأمر يتوقف على العديد من العوامل مثل المنطقة الجغرافية والخلفية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمهاجرين وأسرهم بما يعنى صعوبة التعميم؛ وهو ما أظهرته الدراسات التطبيقية في العديد من البلدان (de Haas, 2010; Katseli et. al., 2006).

ومن الآثار الإيجابية أيضاً للتحويلات في الدول المستقبلة لها الدور الهام الذي تلعبه في مساندة ميزان المدفوعات في تلك الدول واتسامها بالاستقرار النسبي بما يساعد حكومات الدول المستقبلة على التيقن بحجم المتوقع من التحويلات ومن ثم رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة عليها دون تخوف من سوء التقدير والتنبؤ كحال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفى هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه التحويلات في احتياطات النقد الأجنبي للدول المستقبلة لها. وهذان الأثران الهامان في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات واحتياطيات النقد الأجنبي لهما تأثيرات إيجابية على قدرة الحكومات على تمويل الواردات الأساسية وكذلك الحفاظ على أسعار صرف مستقرة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وبصفة عامة يمكننا القول بأن التحويلات تقوم بدور هام في مساعدة حكومات الدول المستقبلة لها في إدارة الاقتصاد الكلى (Ghosh, 2006).

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للتحويلات، إلا أنه من الممكن أيضاً أن يكون لها عدداً من الآثار السلبية. فقد تؤدى التحويلات إلى خلق ثقافة اعتمادية لدى الأسر المستقبلة لها، حيث يتحول أفراد الأسر المستقبلة لها إلى الاعتماد عليها دون رغبة في العمل ومن ثم تصبح النتيجة سلبية للدول المستقبلة للتحويلات كونها فقدت العمالة المهاجرة والعمالة التى كان يمكن أن تتولد من قبل ذويهم المستقبلين للتحويلات. ومن الآثار السلبية الأخرى للتحويلات الدور الذي يمكن أن تلعبه في زيادة معدلات الأسعار للسلع صاحبة النصيب الأكبر في استخدامها والتي غالبا ما تتمثل في العقارات وهو ما يسهم في حد ذاته في ارتفاع مستويات التضخم (Andrade-Eekhoff, 2004). وهو الأمر الذي أكدته بعض الدراسات التطبيقية مثل تلك التي أجريت على تحويلات المهاجرين الهنود المتواجدين في المملكة العربية السعودية وإقبالهم على شراء وبناء البيوت في منطقة كيريلا بالهند مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي بهذه المنطقة (Begum, 2009). أما عن أثر التحويلات على النمو الاقتصادي، فإن الأدلة التطبيقية لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة يمكن تعميمها، حيث تنوعت آثار التحويلات ما بين إيجابي، ومحايد وسلبي (UNDP, 2011).

ومن الأمور الأخرى المرتبطة بالآثار السلبية للتحويلات ما يثار حول دورها في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بسبب وجود العديد من الدراسات التطبيقية التي أكدت أن الغالبية العظمى من التحويلات يتم إنفاقها على أنشطة استهلاكية وليست استثمارية. الأمر الذي يشير إلى عدم مساهمة تلك التحويلات بشكل فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاديات المستقبلة لها لأنها توجه بالأساس للاستهلاك وليس الاستثمار. وهذا الأثر، وإن كان صحيحاً، إلا أنه لا يعبر عن الحقيقة بشكل كامل وذلك لسببين أساسيين: السبب الأول يتعلق بطبيعة الإنفاق الاستهلاكي والذي غالباً ما يتمثل في الإنفاق على الغذاء والملبس والصحة والتعليم وهى أمور وإن بدت استهلاكية للوهلة الأولى، إلا أنها من وجهة نظر الاقتصاد الكلى تعتبر استثمارية بالأساس لأنها ترفع من قدرات رأس المال البشري الذي يمثل القوة الدافعة لأي اقتصاد. السبب الثاني يتعلق بأسباب إنفاق التحويلات في أنشطة استهلاكية والذي قد يرجع بالأساس لعدم وجود بيئة استثمارية مناسبة وغياب القنوات القادرة على تعبئة تلك التحويلات واستثمارها (de Haas, 2010).

غالباً ما تهمل الأدبيات الآثـــار الإيـجـابـيـة للتحويلات على الدول المـرسـلـة لـهـا وذلـك بسبب تركز تلك الآثار على الدول المستقبلة.

وغالباً ما تهمل الأدبيات الآثار الإيجابية للتحويلات على الدول المرسلة لها وذلك بسبب تركز تلك الآثار على الدول المستقبلة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن التحويلات لها آثار إيجابية على الدول المرسلة لها خاصة إذا ما كانت لديها فوائض مالية. فالتحويلات تساعد هذه الدول على تصريف الفوائض المالية وما يصاحب ذلك من تخفيض الضغوط التضخمية التي قد تنشأ من بقاء الفوائض المالية في اقتصادياتها دون استخدامها في أنشطة إنتاجية. وكذلك تساعد التحويلات الدول المرسلة لها في اكتساب وضع تفاوضي (سياسي أو اقتصادي) أقوى عند تعاملها مع الدول المتلقية لهذه التحويلات (غنيم ونظير، 2010).

3.1.2 أثر التحويلات على مستوى الاقتصاد الجزئي

أما عن الآثار المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، فإن التحويلات تلعب دوراً هاماً في تكوين رأس المال اللازم للمهاجرين. فقد أوضحت الأدبيات أن تلك التحويلات تمكن المهاجرين العائدين إلى بلادهم من القيام بمشروعات اقتصادية غالباً لم تكن الفرصة سانحة لهم لإقامتها ما لم تتواجد هذه التحويلات وما لم يهاجروا بالأساس؛ وهو الأمر الذي يرجع بشكل أساسي إلى فروق الدخول بين بلدهم الأصلي والبلد الذي هاجروا

إليه. وعلى الصعيد الاستهلاكي ومن نفس المنطلق، تمكن التحويلات حائزيها وذويهم من الارتقاء بمستوى المعيشة بشكل أفضل وأسرع مقارنة بالوضع في حال غياب هذه التحويلات.

ولكن كما هو الحال بالنسبة للآثار السلبية الخاصة بالاقتصاد الكلي، فإنها أيضاً تتواجد في حالة الاقتصاد الجزئي. فالتحويلات قد تخلق نمطاً استهلاكياً لدى الأسر المستقبلة لها لا يتناسب مع قدرتهم الإنتاجية ويخلق حالة من التواكل والاعتماد الزائد على هذه التحويلات كبديل للعمل. كذلك أيضاً قد تساهم التحويلات في خلق حالة من ارتفاع الأسعار لبعض السلع (كالعقارات) وتكاليف الحياة (كتكاليف الزواج) في منطقة جغرافية معينة إذا ما ارتبطت هذه المنطقة بكثرة المهاجرين منها واعتناقهم أسلوب جديد للحياة تغلب عليه صفتي التباهي والمغالاة اعتماداً على أموال التحويلات.

وأخيراً، فقد اتفقت الأدبيات على أن الآثار السلبية للتحويلات على مستويي الاقتصاد الكلي والجزئي من الممكن تداركها أو التقليل من وقعها إذا ما توفرت البيئة الاقتصادية اللازمة لاستقطاب هذه التحويلات وتوظيفها توظيفاً جيداً، وهو الأمر الذي يتطلب تدخلاً حكومياً من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة تعمل على تعبئة وتوظيف تلك التحويلات وخلق بيئة اقتصادية موائمة من حيث التشريعات والحوافز القادرة على اجتذاب التحويلات وتوجيهها لأنشطة استثمارية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع (Taylor et. al, 1996). بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك ومنظمات المجتمع المدني والتعاونيات لها دور هام أيضاً في هذا الإطار وإن كان يأتي في الأهمية بعد الدور المطلوب من الحكومات بتوفير البيئة المناسبة (Baldwin-Edwards, 2005; Ghosh, 2006; de Haas, 2005).

تلعب التحويلات دوراً هاماً في تكوين رأس المال اللازم للمهاجرين بما يمكنهم من القيام بمشروعات إقتصادية غالباً لم تكن الفرصة سانحة لهم لإقامتها ما لم تتواجد هذه التحويلات.

قد تخلق التحويلات نمطاً استهلاكياً لدى الأسر المستقبلة لها لا يتناسب مع قدرتهم الإنتاجية ويخلق حالة من التواكل والاعتماد الزائد على هذه التحويلات كبديل للعمل.

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، وخاصة السعودية والبحرين وعمان والكويت من ضمن أكبر عشرين دولة مرسلة للتحويلات على مستوى العالم.

3.2 التحويلات من المنطقة العربية

تضمنت العديد من الدول العربية قائمة أكثر الدول المرسلة للتحويلات على مستوى العالم سواءً كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي. فنجد أن دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة وخاصة السعودية والبحرين وسلطنة عمان والكويت من ضمن أكبر عشرين دولة مرسلة للتحويلات على مستوى العالم كرقم مطلق. وتنضم إليهم لبنان إذا ما تم احتساب قيمة التحويلات المرسلة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي حيث وصلت هذه النسبة إلى 17% عام 2009 (World Bank, 2011). وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر ثاني بلد على مستوى العالم فيما يتعلق بتحويلات المهاجرين (فارس، 2006). ويوضح الشكل رقم 3.1 حجم التحويلات - من أهم الدول العربية المرسلة للتحويلات كرقم مطلق وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالي عام 2011. وقد شهدت بعض الدول العربية كلبنان والإمارات معدلات نمو غير مسبوقة للتحويلات وصلت إلى 32 و15% سنوياً على التوالي عام 2009.

وتتجه غالبية التحويلات من دول الخليج العربي إلى جنوب وشرق آسيا خاصة الهند وباكستان والفلبين وبشكل أعم إلى آسيا بالمفهوم الأوسع. وقد بلغ حجم التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي 30 بليون دولار عام 2008 ارتفعت إلى 40 بليون دولار عام 2009 بينما كان إجمالي التحويلات من الدول العربية حوالي 50 بليون دولار عام 2009. وجدير بالذكر أن حجم التحويلات الحقيقي قد يصل إلى أكثر من ذلك بكثير إذا ما تم احتساب قيمة التحويلات غير الرسمية (World Bank, 2011). وقد تميزت التحويلات من المنطقة العربية بثباتها النسبي وهو ما أكدته أرقام التحويلات بعد الأزمة المالية

شكل 3.1: حجم التحويلات من أهم الدول العربية المرسلة ونسبتها للناتج المحلى الإجمالي (2011)

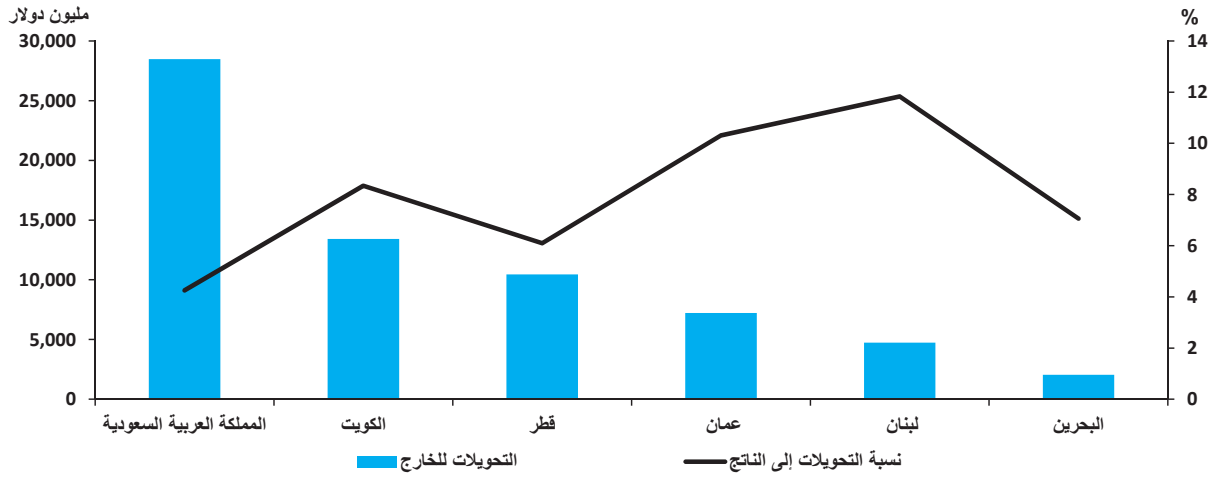

Source: World Bank, Migration and Remittances data, available online at: http://data.worldbank.org/data-catalog/migration-and-remittances. Last accessed on 25th Januray, 2014.

العالمية عام 2008 وفقاً لبيانات البنك الدولي (World Bank, 2009). حيث أكد أن التحويلات من المملكة العربية السعودية لم تتأثر، بينما انخفضت التحويلات بنحو 6% فقط في حالة دبي، وذلك بسبب إتباع دول الخليج العربي سياسات مالية توسعية إبان الأزمة ما ساعد على تنشيط أسواق العمل بها ومن ثم الحفاظ النسبي على أوضاع المهاجرين وتحويلاتهم (Ghoneim, 2011).

وقد ساعدت هذه التحويلات دول الخليج العربي على إدارة السياسات الاقتصادية الكلية وقللت من حجم الضغوط التضخمية لديها وإعادة تدوير فوائض البترول لديها كما أكدت الدراسات (غنيم ونظير، Ghoneim,:2010 2011). إلا أنه مع الاستمرار في سياسات توطين العمالة التي تقوم بها حكومات دول الخليج من خلال إحلال العمالة الوطنية محل العمالة المهاجرة فمن المتوقع أن يؤثر ذلك على حجم التحويلات وذلك بسبب تقليل حجم المهاجرين ذاتهم أو تحميلهم بتكاليف أكثر قد تقلل من التحويلات المرسلة إلى بلدانهم. ومن أمثلة سياسات التوطين المتبعة، والتي قد يكون لها أثر سلبي على التحويلات ما يلي:

ا- **رفع تكلفة تشغيل الأجانب وتحفيز تشغيل المحليين:** تستخدم دول الخليج بعض الإجراءات التي من شأنها رفع تكلفة تشغيل الأجانب، وذلك بهدف تقييد الطلب على العمالة الأجنبية. ومن أمثلة هذه الإجراءات فرض رسوم جديدة على العمالة الأجنبية وشراء تأمين صحي للمهاجر وأسرته في حالة اصطحابه عائلته كما هو الحال في الكويت وفقاً لقانون التأمين الصحي لعام 1999 وأيضاً في عمان (Yousef, 2005). وكذلك الرسوم المالية التي تفرضها معظم دول الخليج مقابل منح تصاريح عمل للعمالة الوافدة الجديدة أو مقابل تجديد إقامتها سنوياً. وفي المقابل تمارس الحكومات ضغوط على القطاع الخاص وإغرائه في نفس الوقت للالتزام بتوطين الوظائف. ومن أمثلة هذه الإجراءات إعانات التوظيف التي تخصص لإحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص وذلك من أجل تقليل الفجوة في الأجور بين القطاعين العام والخاص (جامعة الدول العربية 2006؛ Girgis, 2002).

ب- لجأت العديد من دول الخليج العربي **إلى بعض الإجراءات التي من شأنها رفع تكلفة المعيشة بالنسبة للمغتربين لديها**. وفي الوقت ذاته توفير إيرادات للدولة وذلك بهدف تخفيض قوة جذب دول الخليج للعمالة الأجنبية. ومن أمثلة هذه الإجراءات ما يلي:

رسوم الرعاية الصحية: حيث فرضت الكويت وفقاً للقانون «رقم (1) لعام 1999 الخاص بالتأمين الصحي على الأجانب المقيمين في الكويت» ضرورة الحصول على تأمين صحي كأحد شروط منحهم الإقامة بحيث يجب على المغترب الحصول على تأمين صحي له ولكل فرد من أفراد عائلته الملحقة به. وفي معظم الأحيان تكون رسوم الرعاية الصحية على نفقة العامل الأجنبي ذاته وليس صاحب العمل مع وجود بعض الاستثناءات. كما قامت السعودية بفرض تنظيم مماثل عام 2001. وفي الإمارات تم العمل بهذا النظام منذ عام 2006. كما تم فرض رسوم جديدة للعمليات الجراحية تتراوح بين 400 و500 درهم تبعاً لنوع الجراحة. وهو ما يعتبر مستوى مرتفع مقارنة بمتوسط مستويات الأجور للأجانب. وتم تحديد رسوم الكشف في العيادات بواحد دينار كويتي وهو ما يوازي 3.4 دولار ودينارين كويتين للمستشفيات 6.8 دولار، وهو ما يعتبر مرتفع جداً بالنسبة لمتوسط مستوى المرتبات التي تتراوح بين 100 - 150 دولار لنسبة كبيرة من العاملين. ومع إصدار هذا القانون عام 1999 قام العديد من المغتربين في الكويت بإعادة عائلاتهم إلى موطنهم نظراً لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف التأمين الإجباري (غنيم ونظير، 2010؛ Shah, 2008).

رسوم توثيق المؤهل الدراسي في الإمارات، والتي ارتفعت من 100 درهم (27 دولار) إلى 510 درهم (139 دولار) عام 2005. وفي السعودية يتم تحصيل مبلغ 100 ريال سعودي (26.6 دولار) من كل عامل أجنبي سنوياً لتمويل برنامج تدريبي للعمالة الأهلية (المحلية) كما يتم النظر في تطبيق نظام مماثل في الإمارات (غنيم ونظير، 2011؛ Shah, 2008).

لا تقوم الدول العربية المرسلة للتحويلات بأية سياسات مباشرة بهدف بقاء التحويلات داخلها كما أنها لا تنسق مع الدول المستقبلة للتحويلات بأي شكل.

وقد أكدت الدراسات التطبيقية على الدور الإيجابي الهام الذي تلعبه التحويلات والتدفقات المالية الأخرى من دول الخليج العربي في النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة لهذه التحويلات (Ilahi and Shendi, 2008)، وهو ما يؤكد أن هذا الدور يعطى قوة سياسية وتفاوضية للدول المرسلة للتحويلات مع الدول المستقبلة لها لم تكن لتتأتى دون هذه التحويلات.

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية المرسلة للتحويلات لا تقوم بأية سياسات مباشرة بهدف بقاء التحويلات داخلها كما أنها لا تنسق مع الدول المستقبلة للتحويلات بأي شكل. ومن الضروري التوصل إلى آلية مشتركة بين الدول العربية سواء كانت مرسلة أو مستقبلة للتحويلات على النحو الذي يسمح بإيجاد إحصاء دقيق للتحويلات ووضع برنامج مشترك في محاولة لتوجيه التحويلات من خلال قنوات رسمية لأنشطة اقتصادية منتجة (مثل التعاون بين هيئات ومكاتب البريد في الدول المرسلة وتلك المستقبلة للتحويلات).

3.3 التحويلات إلى المنطقة العربية

تعد المنطقة العربية من أكبر المناطق الجغرافية المستقبلة للتحويلات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي على مستوى العالم.

تعد المنطقة العربية من أكبر المناطق الجغرافية المستقبلة للتحويلات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي على مستوى العالم، حيث تصل نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلى العربي إلى حوالي 2.2%؛ كما ترتفع تلك النسبة في دول شمال أفريقيا لتصل إلى 3-3.5% وهى بذلك تعتبر من أعلى النسب على مستوى العالم (UNDP, 2011). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلى في العالم العربي تتقارب مع بعض المناطق الجغرافية الأخرى مثل جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد يتعدى حجم التحويلات إلى المنطقة العربية حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، بل إن قيمة

تلك التحويلات تفوق قيمة كل من الصادرات والمساعدات الإنمائية الأجنبية. الأمر الذي يوضح أهمية تلك التحويلات كمصدر هام للنقد الأجنبي وكعنصر فاعل في ميزان مدفوعات تلك الدول (الجدول 1). وتشير بعض التقارير إلى وصول تدفقات التحويلات إلى نحو 12 بليون دولار سنوياً في الدول العربية عام 1995 وارتفاعها إلى 213 بليون دولار عام 2010، بمعدل نمو قدره 213% وهو ما يمثل أربعة أضعاف ما تحصل عليه الدول العربية من مساعدات إنمائية خارجية (جامعة الدول العربية،2011UNDP,2006 ;).

وفي إطار مقارنة نمو التحويلات إلى المنطقة العربية بمثيلاتها في المناطق الأخرى، نجد أن معدل نمو التحويلات للمنطقة العربية في الفترة من 1995 إلى 2010 كان من أقل المعدلات مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى. وهو الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نصيب المنطقة العربية من إجمالي التحويلات المرسلة من 21% عام 1995 إلى 11% عام 2010 (UNDP, 2011). هذا ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2011 كان هناك ثلاثة دول عربية ضمن قائمة أكبر عشرين دولة متلقية للتحويلات على مستوى العالم وهي المغرب ومصر ولبنان (شكل 3).

وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلاد مثل الأردن والتي تمثل التحويلات بها أعلى النسب على مستوى العالم مسجلة في المتوسط 23%، وتليها دول مثل اليمن ولبنان والمغرب والتي تصل فيها النسبة إلى حوالي 10% وهي نسب تؤكد أهمية مساهمة هذه التحويلات في الاقتصاديات العربية (Baldwin-Edwards, 2005).

وتتسم التحويلات في المنطقة العربية، كما هو الحال في بقية دول العالم، بالثبات النسبي وعدم

الانخفاض بدرجة كبيرة في أوقات الأزمات. فعلى سبيل المثال، زادت التحويلات من مجلس التعاون الخليجي في عام 2008 بنحو 38%، بينما لم يتجاوز انخفاضها 3% فقط في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2009. وانخفضت التحويلات في الدول العربية المستقبلة للتحويلات بنسب بسيطة تتراوح

تتسم التحويلات في المنطقة العربية، كما هو الحال في بقية دول العالم، بالثبات النسبي وعدم الانخفاض بدرجة كبيرة في أوقات الأزمات.

شكل 3.2: التحويلات وصافي تدفقات المساعدات الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية (2011)

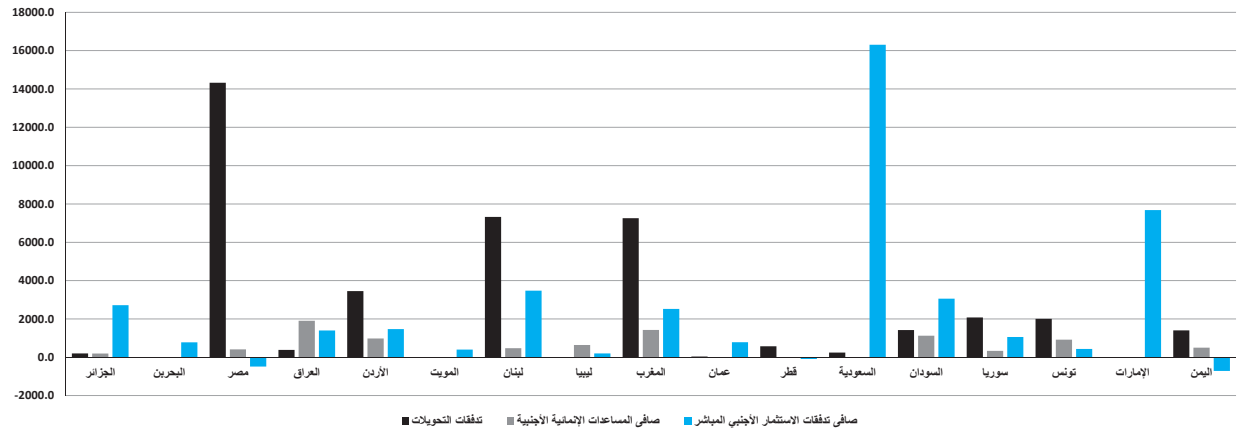

Source: World Bank, World Development Indicators, 2013, available online at: http://databank.worldbank.org/data/views/variableSelection/selectvariables.aspx?source=world-development-indicators . Last accessed on 25th Januray, 2014.

شكل 3.3: التحويلات ونسبتها من الناتج لبعض الدول العربية المتلقية لها(2011)

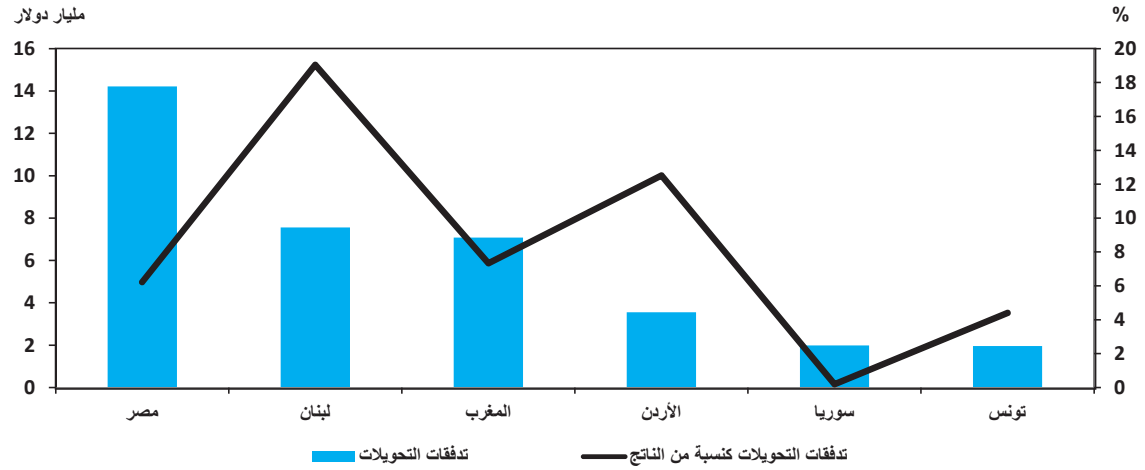

Source: World Bank, Migration and Remittances data, available online at: http://data.worldbank.org/data-catalog/migration-and-remittances . Last accessed on 25th Januray, 2014.

التحويلات في الدول العربية المتلقية لها غالباً ما تستخدم في أغراض استهلاكية، خاصة في العقارات وليس لدي هذه الدول القنوات التي تمكنها من تعبئة هذه التحويلات وتوجيهها إلى استثمارات حقيقية.

بين 1.4% و 5.2% عام 2009 إبان الأزمة المالية العالمية بينما كان من المتوقع أن تنخفض بأكثر من ذلك (Saif and Choucair, 2009). أي أن تدفقات التحويلات في المنطقة العربية بشكل عام تتسم بالثبات النسبي (Behrendt et. al, 2009; Habibi, 2009). بل إن التحويلات قد زادت في حالة بعض الدول العربية مثل تونس، حيث ارتفعت التحويلات بنحو8% خلال الفترة من يونيو 2008 وحتى يونيو 2009 (Habibi, 2009).

وقد أوضحت الدراسات السابقة أن التحويلات في الدول العربية المتلقية لها غالباً ما تستخدم في أغراض استهلاكية، خاصة في العقارات وليس لدي هذه الدول القنوات التي تمكنها من تعبئة هذه التحويلات وتوجيهها إلى استثمارات حقيقية. وحقيقة الأمر أن كافة الدول العربية المتلقية للتحويلات تعاني من هذه المشكلة، وإن كان الأمر تختلف حدته من دولة لأخرى. وفي هذا السياق فإن التحويلات ذاتها غالباً ما تقع في دائرة الاتهام كونها سبباً رئيسياً في إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الزراعة وعدم القدرة على بناء قاعدة صناعية (Taylor et. al, 1996).

وقد أظهرت الدراسات التطبيقية مجموعة من الخصائص المتعلقة بطبيعة التحويلات في المنطقة العربية. ومن هذه الخصائص تأثرها الشديد بالروابط العائلية وصافي الراتب الذي يحصل عليه المهاجر في الدولة المرسلة للتحويلات بدرجة أكبر من تأثير صافي دخل الأسرة المستقبلة للتحويلات. هذا فضلاً عن تسبب التحويلات في المنطقة العربية إلى إيجاد ما يسمى بسلسلة الهجرة، وهو ما يعني أن التحويلات واستمرار تدفقها تخلق حالة من تدفقات الهجرة التي تتم بشكل منتظم وتساهم بدورها في الحفاظ على استدامة تدفق التحويلات (van Dalen, 2005). وهناك مجموعة أخرى من الدراسات التي أثبتت أن هناك علاقة ارتباط قوية بين التحويلات والعوامل الديموغرافية في الدول العربية، حيث أثرت التحويلات على ارتفاع سن الزواج وزيادة حجم وقيمة المتطلبات المادية المرتبطة به وكذلك معدلات الإنجاب والاهتمام بالتعليم كأحد الشروط اللازمة لزيادة الرواتب بالخارج ومن ثم التحويلات (Fargues, 2006). وقد أظهرت بعض الدراسات في الحالة المصرية أن ما يقرب من 74% من التحويلات ينفق على المصروفات المعيشية اليومية يليها في الأهمية الإنفاق على شراء أو تجديد منزل (7.3%)، وأخيراً

الإنفاق على تعليم أطفال الأسرة (3.9%) (IOM, 2003). وتتباين أوجه إنفاق التحويلات في الحالة المصرية عن غيرها من الدول العربية؛ ويوضح الجدول رقم 3.1 أوجه إنفاق التحويلات في بعض تلك الدول.

وعلى الرغم من اختلاف الأهمية النسبية لكل من تلك الأوجه على مستوى الدول العربية، تظل أوجه الإنفاق المشار إليها على رأس أولويات مستخدمي تلك التحويلات. وعلى الجانب الآخر، فقد رصدت العديد من الدراسات انخفاض حجم التحويلات الموجهة لإقامة أنشطة إنتاجية واستثمارية (فارس، 2006؛ جامعة الدول العربية، 2006). إن الدراسة المتعمقة لأوجه الإنفاق من شأنها مساعدة حكومات الدول المستقبلة للتحويلات وتمكينها من إتباع الوسائل وتبني السياسات الملائمة لاستقطاب المزيد من التحويلات وتوظيفها بشكل جيد. إلا أن تباين نتائج الدراسات التي تم إجراؤها في هذا الشأن على مستوى الدول المختلفة يشير إلى صعوبة تعميم السياسات اللازمة لجذب التحويلات وضرورة التعامل مع حالة كل دولة على حدة.

وقد اختلفت الدراسات في تقييمها لأثر التحويلات على الدول المستقبلة لها حيث خلصت بعض الدراسات إلى التأكيد على إيجابية أثر التحويلات، بشكل عام، على التنمية في الدول العربية من حيث تخفيف حدة الفقر وزيادة متحصلات النقد الأجنبي ودعم ميزان المدفوعات (Page, 2002; Dahi and Damir, 2008). وحول إذا ما كانت هذه التحويلات وجهت للفقراء نجد أن طبيعة المهاجرين إلى الدول العربية تميزت بالتنوع الشديد من حيث مستويات الدخل والكفاءات وهو ما يؤكد أن الفقراء كان لهم النصيب الأكبر من التحويلات (Ghoneim, 2009). هذا بالإضافة إلى القرب الجغرافي للدول المستقبلة للمهاجرين (دول الخليج وأوروبا) من الدول المرسلة، فضلاً عن كثرة عدد المهاجرين وهو ما يمكن أن يكون سبباً في تقليل تكلفة الهجرة نسبياً، ومن ثم إتاحتها للفقراء بشكل أكبر.

إلا أن الأثر لم يخل من الجوانب السلبية، كالمساهمة في زيادة معدلات التضخم، وبالأخص بسبب الإقبال على شراء المساكن

بإلقاء نظرة سريعة على وضعية بيئة الأعمال في الدول العربية المتلقية للتحويلات، نجد أن الغالبية منها لا تتمتع ببيئة أعمال جيدة تمكنها من اجتذاب رؤوس الأموال وذلك بسبب انتشار البيروقراطية وتعقد استخراج التصاريح وارتفاع تكلفة التعاملات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية في أغلب الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي وتونس.

جدول3.1: النسبة المئوية لأوجه إنفاق التحويلات في بعض الدول العربية

الدولة	المصروفات المعيشية اليومية	المصروفات الدراسية	إنشاء منزل	إنشاء شركة	استثمار	أخرى	عدد المقابلات
الجزائر	45	13	23	3	5	11	64
مصر	43	12	18	-	15	12	31
الأردن	74	16	4	-	6	-	40
لبنان	56	24	5	5	5	5	41
المغرب	46	31	16	-	5	2	40
تونس	-	23	34	2	16	25	40
سوريا	61	11	8	-	-	20	49

Source: European Commission (2010), "Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects" Volume ,Final Report & Thematic Background Papers, European Economy, Occasional Paper No. 6, April, 2010, Brussels: European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs. Available at http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2010/pdf/ocp60_1_en.pdf . Last accessed on 25th Januray, 2014.

وبناء البيوت (Lonney, 1990). وهو ما أوضحته بعض الدراسات عن ارتفاع أسعار المنازل بسبب التحويلات في كل من لبنان والأردن (European Commission, 2010). وهنا يثار التساؤل الخاص بأسباب تركز التحويلات في أنشطة استهلاكية واستثمارية غير منتجة في الدول العربية؟ وبإلقاء نظرة سريعة على وضعية بيئة الأعمال في الدول العربية المتلقية للتحويلات، نجد أن الغالبية منها لا تتمتع ببيئة أعمال جيدة تمكنها من اجتذاب رؤوس الأموال وذلك بسبب انتشار البيروقراطية وتعقد استخراج التصاريح وارتفاع تكلفة التعاملات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية في أغلب الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي وتونس (أنظر الجدول رقم 3.2). كما يرجع ذلك أيضاً إلى الثقافة والتقاليد السائدة وعدم تطور الأنظمة المالية بشكل يساعد على جذب هذه التحويلات. وإن كان يمكن تقليل هذا الأثر السلبي من خلال خلق نظام مؤسسي يساعد على تعبئة هذه التحويلات وتوجيهها إلى استثمارات منتجة، وهو ما تفتقر إليه الكثير من الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالمدخرات الصغيرة وأساليب التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وحتى في حالة توجيه النسبة الكبرى من التحويلات إلى الاستهلاك كما هو الحال في مصر (Zohry 2006)، فإنها بلا شك تساعد على تخفيف حدة الفقر خاصة في ظل عدم وجود شبكة ضمان اجتماعي كفء في العديد من الدول العربية والتدهور المستمر في هذه الشبكات على مدى العقدين الماضيين (غنيم و نظير، Behrendt et. al, 2009؛2010).

جدول 3.2: ترتيب بعض الدول طبقاً لمؤشرات بيئة الأعمال* (2014)

الدول	مرونة بيئة الاعمال	بدء النشاط	استخراج تصاريح البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل العقارات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	سداد الضرائب	التبادل التجارى مع العالم الخارجى	تنفيذ العقود	حل المنازعات
الإمارات	23	37	5	4	4	86	98	1	4	100	101
السعودية	26	84	17	15	14	55	22	3	69	127	106
البحرين	46	99	4	52	32	130	115	7	81	122	27
عمان	47	77	69	58	21	86	98	9	47	107	72
تونس	51	70	122	55	72	109	52	60	31	78	39
المغرب	87	39	83	97	156	109	115	78	37	83	69
الكويت	104	152	133	59	90	130	80	11	112	119	94
لبنان	111	120	179	51	112	109	98	39	97	126	93
الأردن	119	117	111	41	104	170	170	35	57	133	113
مصر	128	50	149	105	105	86	147	148	83	156	146
اليمن	133	114	101	116	61	170	138	129	128	85	126
السودان	149	131	167	113	41	170	157	108	155	154	89
العراق	151	169	20	39	108	180	128	63	179	142	189
الجزائر	153	164	147	148	176	130	98	174	133	129	60
سوريا	165	135	189	82	82	180	115	120	147	179	120
ليبيا	187	171	189	68	189	186	187	116	143	150	189

Source: World Bank and IFC, Doing Business Report, 2014, available at http:///www.doingbusiness.org/ranking , last accessed on 25th January, 2014.

*تصنف الدول على مقياس من 1-189، حيث يعبر رقم 1 عن أفضل تصنيف و189 عن الأسوأ.

ومن الجدير بالذكر، اتساع دائرة آثار تلك التحويلات لتنعكس أيضاً على أسواق العمل في الدول المستقبلة لها. فعلى سبيل المثال، في حالة الأردن، قد تم استثمار معظم هذه التحويلات في أنشطة استهلاكية، وبشكل أساسي في العقارات والسلع المستوردة، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات المنتجة - ولكن بشكل محدود - وبخاصة في الزراعة، وهو الأمر الذي ترتب عليه زيادة الطلب على العمالة غير الماهرة في قطاع الزراعة والإنشاءات والتشييد (European Commission, 2010). ولكن في المقابل لم يتمكن سوق العمل الأردني من توفير العرض الكافي من العمالة لإشباع هذه الزيادة في الطلب، وهو ما يرجع إلي تركز التركيب العمري للسكان في الأردن في فئة صغار السن، بالإضافة إلى تهميش دور المرأة في قوة العمل. وبناءً عليه اتبعت الحكومة سياسات مشجعة لاستقدام العمالة غير الماهرة من الخارج منذ أواخر السبعينات. هذا فضلاً عن قيام الحكومة الأردنية تحت مظلة الوحدة العربية، بتبني سياسات هجرة وافدة غير مشروطة بالنسبة للمهاجرين من الدول العربية المجاورة، فحتى عام 1984 لم يخضع مواطني سوريا ومصر وغيرهم من مواطني الدول العربية لشرط الحصول على تصريح إقامة. كما تغاضت السلطات عن المهاجرين غير الشرعيين من العرب الموجودين في الأردن خلال تلك الفترة. في حين قامت الحكومة الأردنية بتبني سياسات مقيدة تجاه المهاجرين من الدول الأخرى غير العربية حيث خضعوا لإجراءات دخول وإقامة أكثر حدة. وقد انعكس ذلك في استحواذ العمالة العربية على النسبة الأكبر من اجمالي العمالة الأجنبية في الأردن خلال تلك الفترة (غنيم ونظير،2010). وقد أسفرت تلك السياسات عن نوع من أنواع تجزئة سوق العمل الأردني إلى جزأين مستقلين: أحدهما يسوده العمالة الوطنية ويتميز بارتفاع مستويات الأجور وباستقرار في الوظائف في كل من القطاعين العام والخاص، إلا أنه يعتمد بشكل أساسي على تحويلات العاملين في الخارج. ذلك مقارنة بالجزء الثاني الذي يتضمن قطاعات الإنشاء والزراعة وبعض الخدمات الأخرى مثل الأعمال المنزلية وتهيمن عليه العمالة الأجنبية، ويتميز بانخفاض نسبي في مستوى الأجور ومعدل دوران مرتفع للعمالة High Turnover، ويفتقر إلى وجود آليات كافية لحماية حقوق العمال، وبالتالي لم تشكل الهجرة إلى الأردن بديلاً للعمالة المحلية الماهرة المهاجرة إلى دول الخليج، ولكن كانت بديلاً للعمالة المحلية غير الماهرة في قطاعات الزراعة والمناطق الريفية والمدن وبشكل خاص العاصمة عمان (Chatelard, 2004).

وقد ساهمت التحويلات أيضاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي حيث أظهرت الدراسات أن هذه التحويلات ساعدت الكثير من المهاجرين في التغلب على المشاكل المالية لهم ولأسرهم وإن كانت لم تساهم بشكل ملحوظ في زيادة رءوس الأموال اللازمة للاستثمار المنتج (Mehdi, 2004). وقد اعتمدت العديد من الدول العربية مثل الأردن على تحويلات المهاجرين لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي (Fergany, 2001; Baldwin-Edwards, 2005). هذا بالإضافة إلى الدور الحيوي الذي لعبته تلك التحويلات لتخفيض معدلات الفقر، حيث ساهمت التحويلات في تقليل معدل الفقر في المغرب، على سبيل المثال، خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي من 23.2% إلى 19% (Khachani, 2004) وهو ما أكده أيضاً التقرير الإقليمي للهجرة العربية (جامعة الدول العربية، 2006). بل وساعدت التحويلات المهاجرين ذاتهم على اكتساب رؤوس أموال ومهارات أعلى مقارنة بأقرانهم الذين لم يهاجروا، كما في حالة مصر، وهو ما أدى إلى التأكيد على أنه حتى إذا كانت الهجرة أدت في وقت من الأوقات إلى خسارة الأيدي العاملة في البلاد المرسلة للعمالة فإنها عوضت هذه

ساعدت التحويلات الكثير من المهاجرين في التغلب على المشاكل المالية لهم ولأسرهم وإن كانت لم تساهم بشكل ملحوظ في زيادة رءوس الأموال اللازمة للاستثمار المنتج.

الخسارة مع عودة مهاجرين أكثر مهارة وتتوفر لديهم الإمكانات المادية التي قد تمكنهم من إقامة مشروعات إنتاجية استثمارية بفضل التحويلات (McCormick and Wahba, 2002; Wahba, 2004; Yousef, 2005).

3.4 الخاتمة و التوصيات

أظهرت الدراسة وجود العديد من الآثار لتحويلات المهاجرين على اقتصاديات الدول العربية سواء كانت هذه الآثار مباشرة أو غير مباشرة. وأغلب تلك الآثار كانت إيجابية. ولكن صاحبها أيضاً العديد من الآثار السلبية وإن كانت هذه الآثار يمكن تلافيها. ولتلافى الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية لابد من قيام الدول العربية بدراسة أعمق لمجموعة من الظواهر واتخاذ إجراءات جادة نوجز بعضها أدناه:

3.4.1 القيام بعدد من الدراسات حول التحويلات وآثارها الاقتصادية

هناك حاجة ملحة للقيام بالمزيد من الدراسات التي تعمل على رصد وتحليل العلاقة بين التحويلات وعدد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت الدول العربية بقوة؛ منها على سبيل المثال، العلاقة بين التحويلات والقطاع غير الرسمي. فقد أظهرت الدراسات السابقة القليلة في هذا المجال وجود علاقة قوية بين التحويلات ونمو القطاع غير الرسمي في الدول العربية (Choucri, 1986) وهو الأمر الذي لم تتطرق إليه معظم الأدبيات وذلك على الرغم من ارتباط هذه العلاقة بقضايا أخرى على قدر كبير من الأهمية. فضلاً عما يترتب عليها من آثار، مثل تدفق التحويلات إلى أنشطة غير استثمارية وأثر التحويلات على ميزان المدفوعات، وغيرها من الأمور المتعلقة بالاقتصاد الكلي؛ وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات (European Commission, 2010). كذلك أيضاً هناك ضرورة ملحة لدراسة نمط وطبيعة تدفق التحويلات من المهاجرين في الأوقات المختلفة. فقد أظهرت إحدى الدراسات المقارنة بين كل من مصر والمغرب اختلاف نمط تدفق التحويلات وفقاً لنمط وطبيعة الهجرة؛ حيث تتسم التدفقات في حالة الهجرة المؤقتة (كحال الهجرة المصرية لدول الخليج العربي) بالارتفاع النسبي والبدء في إرسالها بعد وقت قصير من وصول المهاجرين إلى الدولة المستقبلة، وذلك بعكس الحال بالنسبة للهجرة الدائمة (كحال الهجرة المغربية لأوروبا) التي غالباً ما ترتبط بتأخر المهاجرين في إرسال التحويلات، وذلك بعد استقرارهم في الدولة المضيفة (Collyer, 2004). كذلك أظهرت بعض الدراسات (European Commission, 2010) أنه قد يكون هناك علاقة بين انخفاض نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة المهاجرة والتحويلات، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسة والتحليل.

3.4.2 تحسين بيئة الاقتصاد الكلي ومناخ الاستثمار

أظهرت بعض الدراسات أن بيئة الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية المتبعة لها بالغ الأثر على جذب التحويلات كما هو الحال في الأردن (El-Sakka, 2003). كذلك أيضاً اقتصاديات شمال أفريقيا، خاصة المغرب، التي أكدت الدراسات على الأثر الحيوي لكل من معدلات النمو الاقتصادي والسياسات الخاصة بسعر الصرف وأسعار الفائدة وعجز الميزانية على تدفق التحويلات (de Haas, 2006). وبشكل عام فإن الاعتماد على التحويلات في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هو أمر محفوف بالمخاطر في حالة الاعتماد الزائد على تلك التحويلات وهو ما أوضحته بعض الدراسات التي بينت أن الاعتماد على التحويلات لتحقيق النمو في الدول العربية قد يكون إيجابياً في حالة زيادتها ولكن آثاره وخيمة في حالة نقصانها (Glytsos, 2002).

أضف إلى ذلك أن ضعف البيئة الاستثمارية في الدول العربية من ناحية واتسامها

بالبيروقراطية المعقدة وارتفاع التكاليف وعدم الشفافية من ناحية أخرى - وهو ما تم إيضاحه سالفاً باستعراض الأداء المتواضع للدول العربية في هذا الشأن - يفرض قدراً من الصعوبة حول إمكانية تعظيم الاستفادة من التحويلات. لا بد أيضاً من الاهتمام بإيجاد آلية أفضل لتسجيل التحويلات حيث تعانى الدول العربية من ضعف شديد فيما يتعلق بهذا الأمر وتتضارب طرق الدول العربية المستخدمة في تسجيل التحويلات الرسمية بشكل كبير (فارس،2006). ولا بد أيضاً من إيجاد آليات أفضل لتقدير التحويلات غير الرسمية والعينية التي وصلت بعض تقديراتها إلى حوالي 13% من إجمالي التحويلات في حالة المغرب (Hamdouch, 2010).

3.4.3 إتباع سياسات مناسبة لجذب التحويلات

اتبعت الدول العربية العديد من السياسات، منذ سبعينيات القرن الماضي، التي استهدفت في المقام الأول استقطاب التحويلات وتحويلها عن طريق القنوات الشرعية وخاصة البنوك؛ متناسية قضية أخرى لا تقل أهمية ألا وهى توظيف تلك الأموال في أنشطة إنتاجية مهمة. ففي الحالة المصرية، نجد أن السلطات المصرية اتبعت سياسات عديدة منها إجبار المهاجرين على تحويل جزء من متحصلاتهم بالنقد الأجنبي للعملة المحلية وهو ما ثبت فشله في وقت لاحق؛ كما قامت السلطات المصرية بتغيير سعر الصرف في محاولة لاستقطاب تلك التحويلات، بل وقامت بإصدار سندات خاصة للمصريين المقيمين بالخارج. ولكن لم توفق أي من هذه السياسات في تغيير سلوك المهاجرين وإقناعهم بإرسال التحويلات عبر القنوات الشرعية. وقامت السلطات المغربية بإتباع سياسات أخرى كتحفيز المهاجرين على إيداع تحويلاتهم بالبنوك المغربية من خلال إعطاء حافز يتعلق بسعر الصرف وحافز آخر يتعلق بحجم التحويلات. ولكن بالرغم من نجاح تلك السياسات إلا أنها كانت مكلفة للغاية (Collyer, 2004). وقامت معظم الدول العربية بمراجعة سياساتها الخاصة باستقطاب التحويلات وعمدت إلى إلغاء جميع القيود التي أثرت سلباً على تدفق التحويلات. فعلى سبيل المثال، فإن الحكومة المصرية لا تفرض حالياً أية قيود على التحويلات بما في ذلك نوع عملة التحويل ولا تحملها بمصاريف أو ضرائب. إلا أنه لا توجد أية منتجات بنكية خاصة من قِبَل البنوك المصرية لاجتذاب تلك التحويلات. وإن كانت بعض البنوك مثل بنك مصر والبنك الأهلي المصري - وهي بنوك عامة مملوكة للدولة - عملت على افتتاح فروع لها في بعض دول المهجر حتى يتم تسهيل إجراء التحويلات. إلا أن عزوف البنوك عن استحداث منتجات بنكية مخصصة للمهاجرين ينبع من فشل محاولاتهم السابقة في هذا الإطار لجذب التحويلات خاصة في ظل انخفاض مصاريف التحويل بشكل عام (Ghoneim 2009). وقد بدأ البريد المصري في اتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها تسهيل استلام التحويلات من قِبَل ذوي المهاجرين في مصر. هذا بالإضافة إلى استحداث عدد من المنتجات التي تهدف إلى تشجيع التحويلات وتيسير استلامها من قِبَل الأهل والأقارب. وهناك محاولات مستمرة من جانب البنوك العربية تتعلق بفتح فروع لها في أماكن تمركز المهاجرين. وفى هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى ضرورة عمل كل من الحكومات والبنوك المركزية والتجارية على مستوى كافة الدول العربية على إحياء فكرة المنتجات المالية الخاصة بالتحويلات. ولكن في ظل غياب الرؤية لدى الدول العربية فيما يتعلق بهذا الشأن، فإن البنوك لن تجد أي حافز لديها للاهتمام بالمهاجرين لأنه في هذه الحالة تتحول البنوك لقنوات لتحويل الأموال من المهاجرين لذويهم دون استفادة البنوك من هذه التحويلات وتوظيفها في أية مشروعات استثمارية. وهو بالفعل ما أدى إلى الإحلال التدريجي لمكاتب البريد محل البنوك للقيام بهذه المهمة. وفى

الوقت الحالي، تسيطر شركات تحويل الأموال على القنوات الشرعية وتتقاضى عمولات باهظة تصل إلى 12.5% من المبالغ المحولة من الدول الأوربية إلى الدول العربية. ويرجع الارتفاع في عمولات التحويل إلى السيطرة الاحتكارية لهذه الشركات وعدم اتسام تلك العمولات بالشفافية اللازمة (Corm, 2006).

وأهم ما تفتقر إليه الدول العربية، والذي قد يكون على درجة أكبر من الأهمية من محاولة استقطاب التحويلات من خلال قنوات شرعية، هو وجود عدد قليل جداً من المبادرات والمشاريع التي تعمل على تحويل تلك الأموال إلى مشروعات منتجة والاستفادة من خبرة المهاجرين وكفاءاتهم وكذلك الاستفادة من المهاجرين العائدين. ومن الأمثلة القليلة في هذا المجال هو مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل الذي أقامته الحكومة المصرية بالتعاون مع الحكومة الإيطالية عام 2001 بهدف توسيع قاعدة البيانات الخاصة بالمهاجرين وتوعيتهم بشأن استخدام أموال التحويلات في مشروعات تخدم التنمية الاقتصادية (Zohry, 2006 ; Ghoneim, 2009). وفي المغرب، يعد كل من بنك الأمل وصندوق الملك الحسن الثاني من أبرز الأمثلة الناجحة التي قامت بهدف محدد وهو استثمار أموال المهاجرين وهو ما شجع دولاً عربية أخرى للسير على نفس النهج مثل تونس وسوريا وقيامهما بمشروعات شبيهة (Ruiz and Corrons, 2007). ويوجد أيضاً في المغرب تجربة البنك الشعبي (Banques Populaires) والذي انتشر بشكل واسع من خلال العديد من الفروع في أغلبية المدن الأوروبية التي يتمركز بها المهاجرون المغاربة وقام بتقديم العديد من المنتجات المالية والتأمينية بأسعار منافسة مما ساعده على استقطاب أموال المهاجرين حيث أوضحت بعض التقديرات أنه يستحوذ على تحويل 60% من التحويلات إلى المغرب (Orozco, 2005).

أهم ما تفتقر إليه الدول العربية هو وجود عدد قليل جداً من المبادرات والمشاريع التي تعمل على تحويل تلك الأموال إلى مشروعات منتجة والاستفادة من خبرة المهاجرين وكفاءاتهم وكذلك الاستفادة من المهاجرين العائدين.

من الضروري العمل على منح المهاجرين حوافز جادة على النحو الذي يمكّن الحكومات من الاستفادة من التحويلات في التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، فإنه من الضروري العمل على منح المهاجرين حوافز جادة على النحو الذي يمكّن الحكومات من الاستفادة من تلك التحويلات في التنمية الاقتصادية؛ وهو ما اتبعته دول أخرى وحققت فيه نجاحات ملموسة مثل الهند وباكستان والفلبين من خلال حوافز ضريبية إضافية أو تفضيلات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف (House of Commons, 2004). ومن الممكن قيام تعاون مشترك بين حكومات الدول المستقبلة للتحويلات مع الدول المرسلة لها بهدف خلق آليات مشتركة تعمل على تخفيف المهاجرين مالياً وضريبياً وتحثهم على استخدام القنوات الرسمية في التحويل (de Haas, 2010). وهو بالفعل ما قامت به بعض الدول العربية مثل المغرب، حيث عمدت إلى إنشاء منظمة الهجرة والتنمية بالتعاون مع فرنسا؛ والتي قامت بدورها بتنفيذ عدد من المشاريع التنموية الناجحة باستخدام أموال التحويلات. وانتهجت الجزائر الفكر ذاته، حيث أنشأت منظمة مماثلة للقيام بنفس الدور (جامعة الدول العربية، 2006).

3.4.4 إشراك المنظمات غير الحكومية والإدارات المحلية في منظومة الاستفادة من التحويلات

من الجدير بالذكر أن دور المنظمات غير الحكومية المتعلقة بالمهاجرين وتوظيف تحويلاتهم هو أمر في غاية الأهمية (UNCTAD, 2010) وهو أيضاً ما تفتقر إليه العديد من الدول العربية، بالرغم من وجود تجارب ناجحة عديدة يمكن الاستفادة منها. كما أن دور المحليات على قدر كبير من الأهمية قد يفوق دور الحكومات المركزية ذاتها. فالمحليات على دراية أكبر وأشمل بالاحتياجات التنموية ويمكن الدخول في أنواع من الشراكة مع المهاجرين لإقامة مشروعات تنموية مشتركة تهدف إلى تنمية مجتمعاتهم الصغيرة بالتزامن مع تحقيق أرباح اقتصادية لهم. وهو الأمر الذي اتجهت العديد من الدول إلى تطبيقه مثل المكسيك، حيث كانت الحكومات المحلية الإقليمية والمركزية تشارك

المهاجرين في تحديد نوعية المشاريع التنموية وترتيب أولوياتها، ثم تقوم بالتمويل المشترك من خلال نسب معينة وقد حقق هذا المشروع نجاحات كبيرة خاصة بالاستفادة من تحويلات المهاجرين (Taylor, 2006; Orozco, 2005).

3.4.5 الاهتمام بتوفير التمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

في ذات السياق نجد أن الدول العربية لا تهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كأحد المصادر الأساسية لتعظيم الاستفادة من التحويلات. فبالرغم من رفع شعارات مثل «المشاريع الصغيرة والمتوسطة عماد الاقتصاديات العربية» ووجود قوانين منظمة لها في العديد من الدول العربية، إلا أننا نجد أن الواقع العملي أمر مختلف، إذ تعانى المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشاكل لا حصر لها تتعلق بإمكانيات التمويل وبيئة الأعمال. وهو الأمر الذي يستلزم قيام الدول العربية بتبني نظرة جديدة وشاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تقوم بالأساس على التفرقة بين تلك المشاريع، ليس فقط على أساس الحجم ولكن أيضاً على أساس القطاع الذي تنتمي إليه تلك المشاريع نظراً لكون احتياجات تلك المشاريع تختلف اختلافاً جذرياً باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه.

وفي الختام لا بد من التأكيد على أن هناك جهود مبذولة من قبل الحكومات العربية لتعظيم الاستفادة من تحويلات المهاجرين إلا أنه ما زال هناك مجالاً واسعاً لتعظيم الاستفادة من تلك التحويلات إذا ما تم التطرق بشكل جاد لما تم طرحه من جهود مكملة تتعلق بالأساس بتعبئة التحويلات وتوجيهها لاستثمارات منتجة لكي يتم تعظيم الاستفادة من المهاجرين وتحويلاتهم.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. جامعة الدول العربية (2006) التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية, إدارة سياسات السكانية والهجرة, قطاع الشئون الاجتماعية.
2. فارس, محمد الأمين (2006), «تحويلات العمال المهاجرين الى المنطقة العربية: السمات والآثار», اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص 17 أيار/مايو 2006 - بيروت, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا رقم الوثيقة 5/E/ESCWA/SDD/2006/WG.1
3. غنيم, أحمد فاروق وحنان نظير (2010), تقرير عن سياسات الهجرة فى منطقة الاسكوا, تقرير مقدم لمنظمة الإسكوا, رقم التقرير 3/E/ESCWA/SDD/2010/WG.1

المراجع الأجنبية:

1. Abenoja, Zeno Ronald R. (2004), "Promoting Greater Use of Formal Remittance Systems by Overseas Filipinos", paper presented at the 9th National Convention on Statistics (NCS), Manila, The Philippines, October 42004 ,5-. Available at http://nscb.gov.ph/ncs/9thncs/papers/banking_PromotingGreaterUse.pdf, last accessed on 25th January, 2014.
2. Adams J. R., Richard H. (2006), "Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus inthe Middle East and North Africa, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut.
3. Adams J.R., Richard H. and John Page (2005), "Do International Migration and Remittances Reduce Poverty in Developing Countries", World Development, (33)10: 16541699-.
4. Andrade-Eekhoof, Katherine E. (2004), "Think Local, Act Global: Labour Migration and Emerging Challenges of Policymaking in a Transitional World", Focal Policy Paper, Canadian Foundation for the Americas (FOCAL).
5. Appleyard, Reginald T. (1989), "Migration and Development: Myths and Reality", International Migration Review, Vol. 23, No. 3, Special Silver Anniversary Issue: International Migration an Assessment for the 90>s (Autumn, 1989), pp. 486499- Published by: The Center for Migration Studies of New York, Inc. Available at: http://www.jstor.org/stable/2546425, last accessed on 25th January, 2014
6. Baldwin-Edwards, Martin (2005), «Migration in the Middle East and Mediterranean», paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration.
7. Begum, Abdul Azeez (2009) "Gulf Migration, Remittances and Economic Impact," Journal of Social Science, (20)1:5560-.
8. Behrendt, Christina, Tariq Haq and Noura Kamel (2009), "The Impact of Financial and Economic Crisis on Arab States: Considerations on Employment and Social Protection Policy Responses", Policy Note, International Labour Office, Beirut.
9. Chatelard, Géraldine (2004) Jordan: A Refugee Haven, Robert Schuman Center for Advanced Studies European University Institute.

10. Choucri, Nazli (1986), "The Hidden Economy: A New View of Remittances in the Arab World", World Development, (14)6:697712-.

11. Collyer, Michael (2004), «The Development Impact of Temporary International Labour Migration on Southern Mediterranean Sending Countries: Contrasting Examples of Morocco and Egypt», Sussex Centre for Migration Research Working Paper T6.

12. Corm, Georges (2006), "Labor Migration in the Middle East and North Africa: A View from the Region", Report submitted to the World Bank. Available at http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/SF_background-1.pdf, last accessed on 25th January, 2014.

13. Dahi, Omar S. and Firat Demir (2008), «The Middle East and North Africa», in A.K. Dutt and J. Ros (Eds.), International Handbook of Development Economics Vol.2 (pp.522535-). Edward Elgar, 2008. Available at http://faculty-staff.ou.edu/D/Firat.Demir-1/Demir_and_Dahi_Development_in_MENA.pdf, last accessed on 25th January, 2014.

14. de Haas, Hein (2005), "International Migration, Remittances and Development: Myths and Facts", Third World Quarterly, Vol. 26, No. 8 (2005), pp. 12691284-

15. de Haas, Hein (2006), "North African Migration Systems: Evolution, Transformations and Development Linkages", Segundo Semestre Migración y Desarollo No. 66. Available at http://www.imi.ox.ac.uk/about-us/pdfs/north-african-migration-systems-evolution-transformations-and-development-linkages-english, last accessed on 25th January, 2014.

16. de Haas, Hein (2010), "Remittances, Migration and Development: Policy Options and Policy Illusions", in K. Hujo and N. Piper (eds), South-South Migration: Implications for Social Policy and Development, London and Basingstoke: Palgrave Macmillan.

17. El-Sakka, M. (2003) "Migrant Workers' Remittances and Macroeconomic Policy in Jordan," mimeo, Department of Economics, Kuwait University.

18. European Commission (2010), "Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects", Volume 1, Final Report & Thematic Background Papers, European Economy, Occasional Paper No. 6, April, 2010, Brussels: European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs. Available at http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2010/pdf/ocp60_1_en.pdf, last accessed on 25th January, 2014.

19. Fargues, Phillipe (2006), «International Migration in the Arab Region: Trends and Policies», paper presented at the United Nations expert Group meeting on International Migration and Development in the Arab Region, 1517-May, Beirut.

20. Fergany, Nader (2001), «Aspects of Labor Migration and Unemployment in the Arab Region», Almishkat Center for Research, Egypt (www.almishkat.org) (Revised) February 2001.

21. Ghoneim, Ahmed F. (2009), Background Paper on Migrants> Opportunities for Investment in Egypt Research Project, prepared for American University in Cairo (AUC), Center for Migration and Refugees Studies.

22. Ghoneim, Ahmed Farouk (2011), The Economic Impact of the Current Uprisings in the MENA Region, Study undertaken for the Western Union.

23. Ghosh, Bimal (2006), "Migrants' Remittances and Development: Myths, Rhetoric and Realities", International

Organization for Migration (IOM) and the Hague Process on Refugees and Migration.

24. Girgis, Maurice (2002), «Would Nationals and Asians replace Arab Workers in GCC» paper presented at the fourth Mediterranean Development Forum, Amman, Jordan, October, 2002.
25. Global Commission on International Migration (2005), Report on International Migration. A summary is available at: http://www.un.org/esa/population/meetings/fourthcoord2005/P09_GCIM.pdf, last accessed on 25th January, 2014.
26. Glytsos Nicholas P.(2002), " Dynamic Effects of Migrant Remittances on Growth: An Econometric Model with an Application to Mediterranean Countries", Working Paper No. 74, Centre of Planning and Economic Research
27. Habibi, Nader (2009), "The Impact of the Global Economic Crisis on Arab Countries: A Year-End Assessment", Middle East Brief No. 40, Bradeis University, Crown Center for Middle East Studies.
28. Hamdouch, Baschir (2010) "Impact of Crisis on Remittances to the Arab World", Presentation at the University Mohamed V, Rabat.
29. House of Commons, International Development Committee (2004), "Migration and Development: How to Make Migration Work for Poverty Reduction", Sixth Report of Session 20032004-, Volume I. Available at: http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200304/cmselect/cmintdev/7979/.pdf, last accessed on 25th January, 2014.
30. Ilahi, Nadeem and Riham Shendi (2008), "Do the Gulf Oil-Producing Countries Influence Regional Growth? The Impact of Financial and Remittance Flows", IMF Working Paper No. WP/08167/.
31. International Organization of Migration (IOM) (2003), Contemporary Egyptian Migration, Report undertaken jointly with Emigration Sector, Ministry of Manpower and Emigration and COOPERAZIONE ITALIANA.
32. Ionescu, Dina (2006), "Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries: Challenges for Policymakers", Paper prepared for IOM, Geneva: International Organization for Migration.
33. Katseli, Louka T., Robert E.B. Lucas, and Theodora Xenogiani (2006), "Effects of Migration on Sending Countries: What Do We Know?", OECD Development Centre Working Paper No. 250, Research programme on: Economic and Social Effects of Migration on Sending Countries, Document No. DEV/DOC(2006) 04, Paris: OECD.
34. Khachani, Mohamed (2004), "Moroccan Migration to Europe: What Impact on the Economies of Countries of Origin", in International Organization for Migration and League of Arab States (eds.), Arab Migration in a Globalized World, Geneva: IOM.
35. Lonney, Robert (1990), "Worker Remittances in the Arab World: Blessing or Burden?", The Jerusalem Journal of International Relations, Vol. 12 No. 2, pp. 2848-.
36. McCormick, Barry and Jackline Wahba (2002): "Return Migration and Entrepreneurship in Egypt". Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey and University of Southampton, 2002.
37. Mehdi, Abbas (2004), "Globalization, Migration and the Arab World", in International Organization for Migration and League of Arab States (eds.), Arab Migration in a Globalized World, Geneva: IOM.
38. Orozco, Manuel (2005), "International Financial Flows and Worker Remittances: Best Practices", Report prepared for the United Nations Population Division.
39. Page, John (2002), "Structural Reforms in the Middle East and North Africa", in 20022003/ The Arab World

Competitiveness Report, Oxford: Oxford University Press printed for the World Economic Forum.

40. Pandya, Jemini (2007), «When Investment is not just about Economics-Migrants making a difference in the development equation». Available at http://www.iom.int/jahia/jahia/featureArticleAF/cache/offonce?entryId=14589#, last accessed on 215th December, 2013
41. Ruiz, Raquel Torres and Alejandro Lorca Corróns (2007), "EU-Mediterranean Migration and Remittances: A Tool For Co-Development and Leveraging Foreign Investment", mimeo.
42. Saif, Ibrahim and Farah Choucair (2009), "Arab Countries Stumble in the Face of Growing Economic Crisis", Web Commentary, May, 2009, Carnegie Endowment for International Peace.
43. Shah, Nasra (2008), "Recent Labour Immigration Policies in The Oil-Rich Gulf: How Effective are they likely to Be?", ILO Asian Regional Programme on Governance of Labour Migration, working paper no. 3, International Labour Organisation.
44. Taylor, J. Edward, Joaquín Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Douglas S. Massey, and Adela Pellegrino (1996), "International Migration and Community Development", Population Index, Vol. 62, No. 3 (Autumn, 1996), pp. 397-418, published by: Office of Population Research.
45. Taylor, Edward J. (2006), "International Migration and Economic Development", paper presented at the International Symposium on International Migration and Development, United Nations, Population Division, Turin, Italy, 2830- June, 2006,UN/POP/MIG/SYMP/200609/.
46. Yousef, Tarik M.(2005), The Changing Role of Labour Migration in Arab Economic Integration, Centre for Contemporary Arab Studies, School of Foreign Service, Georgetown University, Washington D.C., February.
47. United Nations Conference on Trade and Development, UNTAD (2010), "Maximizing the Development Impact of Remittances", Note by UNCTAD Secretariat, Doc No. TD/B/C.I/EM.42/, Geneva: UNCTAD.
48. United Nations Development Programme (UNDP) (2011), "Remittances", Chapter 4 in Towards Human Resilience: Sustaining MDG Progress in an Age of Economic Uncertainty, New York: United Nations.
49. Van Dalen, Hendrik P., George Groenewold, and Tineke Fokkema (2005), "The Effect of Remittances on Emigration Intentions in Egypt, Morocco, and Turkey", Population Studies, Vol. 59, No. 3 (Nov., 2005), pp. 375392- Published by: Population Investigation Committee.
50. Wahba, Jackline (2004), "Does International Migration Matter? A Study of Egyptian Return Migrants", in International Organization for Migration and League of Arab States (eds.), Arab Migration in a Globalized World, Geneva: IOM.
51. World Bank (2009), Migration and Development Brief, Washington D.C.: World Bank.
52. World Bank, Migration and Remittances Fact book, (2011). Available online at: http://data.worldbank.org/data-catalog/migration-and-remittances, last accessed on 25th January, 2014.
53. World Bank and IFC, Doing Business Report, 2014, available online at: http://www.doingbusiness.org/rankings , last accessed on 25th January, 2014.
54. Zohry (2006), «Attitudes of Egyptian Youth towards Migration to Europe», report prepared for Information Dissemination on Migration Project, IOM, Cairo.

الجاليات العربية المغتربة والتنمية[1]

4.1 مقدمة

لا يجادل أحد أن هناك علاقة جدلية بين المعرفة والتنمية. هذه العلاقة تزكيها عدة تحاليل وتقارير. من أبرزها التقرير السنوي للتنمية للبنك الدولي (تقرير البنك الدولي 1998-1999) الذي نشر تحت عنوان «المعرفة في خدمة التنمية». والذي يمكن أن نقرأ فيه «أن الفقر لا ينحصر فقط في قلة المال ولكن كذلك في قلة المعرفة». ونظراً للأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع حظي باهتمام خاص منذ سبعينات القرن الماضي. والملاحظ أنه خلال العقود الأخيرة تقوّت هذه الظاهرة بشكل بيّن حيث أصبحت محور عدة مناقشات في الشمال والجنوب وفي المنظمات الدولية: الأمم المتحدة (لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لإفريقيا)، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (الفريق العامل المعني بالهجرة)، وعدة جامعات ومراكز للبحث: مركز روبرت شومان (المعهد الجامعي الأوروبي-فلورنسا)، الجامعات العربية ومؤسسات المجتمع المدني (الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة) على سبيل المثال.

ويرجع سبب اهتمام وإستقطاب هذه الكفاءات من طرف الدول المتقدمة إلى التطور النوعي الذي عرفه النظام الرأسمالي حيث أصبح إقتصاد المعرفة يشكل رافعة للتنمية. وهكذا وفي إطار هذه الرأسمالية التي تنعت بالمعرفية أصبح البحث العلمي والإبتكار التكنولوجي أكثر من أي وقت مضى عاملاً رئيسياً في إزدهار الأمم منحّيا بذلك إلى مرتبة أدنى المزايا الطبيعية (السلع المادية والعمل). كما يعكس ذلك هيمنة الإقتصاد الجديد في التجارة الدولية. في ظل هذا الواقع. إرتقت دول تفتقر إلى الموارد الطبيعية بفضل التراكم المعرفي إلى مصاف الدول المتقدمة.

وقد برز مصطلح هجرة الأدمغة في أدبيات البحث في خمسينات القرن الماضي كترجمة لفظية للمصطلح الانجليزي Brain drain وقد كان يُنعت بذلك مغادرة عدد كبير من المهندسين والعلماء البريطانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم إستعمل للدلالة على «الهجرة العلمية». في الوقت الراهن. نلاحظ إنتشار تعبيرات كثيرة لوصف هذه الظاهرة. وهي أدق في رأينا من المصطلح السابق المبني على الترجمة اللفظية التي لا تعبر عن المضمون لأن جميع العمال يتوفرون على أدمغة بينما المعني هنا هي الكفاءات والخبرات وعلى هذا يكون الأصح نعت الظاهرة بـ : الهجرة النخبوية. هجرة الكفاءات أوالمهارات. هجرة المعرفة. هجرة المثقفين. تنقل العمال المهرة أو العاملين في مجال المعرفة.

وعلى المستوى الجغرافي. فإن حركية المعرفة هذه يمكن أن تكون داخل البلد عندما تتنقل داخل الحدود الوطنية. أو بينية داخل نفس

يرجع سبب اهتمام وإستقطاب الكفاءات من طرف الدول المتقدمة إلى التطور النوعي الذي عرفه النظام الرأسمالي حيث أصبح إقتصاد المعرفة يشكل رافعة للتنمية.

1 - محمد الخشاني. الأستاذ بجامعة محمد الخامس. أكدال. الرباط.

المنطقة أو دولية. فعلى الصعيد الدولي، تكون هذه الحركية في إتجاهات مختلفة، جنوب-جنوب، على غرار الهجرة إلى دول الخليج التي تستضيف عدداً كبيراً من الأطر من البلدان النامية بما فيها الدول العربية، شمال-جنوب، ويطلق على هذه الحركية في بعض الأحيان مجازاً التعاون شمال-جنوب، الهجرة شمال-شمال بين أوروبا وكندا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية وغيرها من جهة أخرى، وأخيراً الهجرة جنوب-شمال، أساساً في إتجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. من هذه الأشكال المختلفة لتنقل المهارات، تكتسب الهجرة جنوب-شمال أهمية خاصة لما لها من تأثيرات بالغة على البلاد المرسلة وإعتباراً للمشاكل التي تطرحها.

تظل الدول العربية من أهم الدول الموفدة للكفاءات في إتجاه الدول المتقدمة ودول الخليج.

وتظل الدول العربية من أهم الدول الموفدة لهذه الكفاءات في إتجاه الدول المتقدمة ودول الخليج، علماً بأن الحركية الهجرية داخل المنطقة تتنوع بين دول مرسلة ودول مستقبلة ودول في ذات الوقت مرسلة ومستقبلة. هذه الأوضاع التي تختلف من بلد لأخر هي نتيجة مخاض تاريخي كان للتقلبات السياسية والإقتصادية دوراً كبيراً في بلورته. وسنركز هنا على الدول العربية كمجال موفد للكفاءات. إن تحليل ظاهرة هجرة الكفاءات يقتضي التطرق إلى اشكالية متعددة الأبعاد حيث يتناول هذا الفصل بالعرض والتحليل أسباب هجرة الكفاءات العربية وتقدير أعداد وخصائص تلك الكفاءات وكذلك نقل الخبرة من خلال الكفاءات العربية المغتربة، ثم ننتهي الى بعض التوصيات.

4.2 الكفاءات العربية المغتربة والتنمية

نتناول في هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل أسباب هجرة الكفاءات العربية ونقدم كذلك تقييما لحجم هجرة الكفاءات من بلدان الوطن العربي.

4.2.1 في أسباب هجرة الكفاءات العربية

تتباين أسباب هجرة الكفاءات العربية بين أسباب اقتصادية وسياسية وشخصية، منها أسباب دافعة تتعلق بالبلدان الموفدة، ومنها أسباب مستقطبة أو جاذبة تتعلق بدول الإستقبال.

4.2.1.1 الأسباب الدافعة:

تتعدد الأسباب الدافعة لهجرة الكفاءات بين أسباب مرتبطة بسوق العمل وتزايد أعداد الخريجين الحاصلين على شهادات عليا والباحثين عن العمل وكذلك عدم التكافؤ بين الكفاءات وفرص العمل، بالإضافة للعديد من الأسباب الأخرى الدافعة التي نعرضها بالتفصيل أدناه.

الأسباب المرتبطة بسوق العمل

مشكلة العمالة بشكل عام وتوظيف الخريجين من الشباب على وجه الخصوص، هو مصدر قلق كبير للبلدان العربية، فجميع هذه البلدان تقريباً تعرف نسباً عالية من البطالة، كما يبين ذلك الجدول رقم 4.1 الذي يقارن معدلات البطالة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعالم :

فمن الواضح أن معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هو تقريباً ضعف المتوسط العالمي.

ويتحمل الشباب وطأة البطالة على الرغم من أنهم أفضل تعليماً من الأجيال السابقة. ففي الشرق الأوسط، إرتفع معدل البطالة بين الشباب في عام 2011، إلى 26.2٪. أي أن أكثر من ربع الشباب عاطلون عن العمل. أما في شمال أفريقيا، فإن معدل البطالة بين الشباب كان يقرب من 29٪ عام 2000، إنخفض بعد ذلك إلى 23٪ عام 2010، ولكن تحت وطأة الأزمات السياسية والإجتماعية في المنطقة، إرتفع هذا المعدل من جديد إلى 27٪.

جدول 4.1: معدل البطالة العام ومعدل بطالة الشباب في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعالم

المجال	الشرق الأوسط		شمال افريقيا		العالم	
السنة	المعدل العام	الشباب	المعدل العام	الشباب	المعدل العام	الشباب
2000	10,5	23,8	13,6	28,8	6,3	12,8
2005	11,2	25,4	11,5	27,2	6,2	12,9
2006	10,9	25,5	10,5	25,2	5,8	12,4
2007	10,3	24,9	10,1	23,8	5,5	10,7
2008	10,4	25,7	9,6	23,0	5,6	11,9
2009	10,1	25,2	9,6	23,6	6,2	12,8
2010	9,9	25,4	9,6	23,0	6,1	12,8
2011	10,2	26,2	10,9	27,1	6,0	12,7

International Labour Office : Global Employment Trends 2012. Preventing a deeper jobs crisis. Geneva 2012. Annex 1. Global and regional table.

هناك عدة عوامل تفسر هذا الإرتفاع في معدلات البطالة. فإضافة إلى كون أغلب الدول العربية تعيش فترة متقدمة من مرحلة الإنتقال الديموغرافي تتجلى في تقلص وتيرة النمو الديموغرافي نتيجة إنخفاض معدل الخصوبة وتزايد حجم السكان النشطون المقبلون على سوق العمل. هناك عوامل أخرى تعمل في نفس الإتجاه نوجزها فيما يلي:

تزايد أعداد الخريجين الحاصلين على شهادات عليا والباحثين عن العمل

بذلت الدول العربية مجهودات جد مهمة من أجل تطوير تعليمها العالي كما يبرز ذلك معدلات التسجيل الخام في المؤسسات الجامعية (جدول رقم 4.2). وإعتباراً للتدفقات المتزايدة بإستمرار للحاصلين على شهادات التعليم العالي. فإن دول المنطقة تعاني من معدلات بطالة مرتفعة بالنسبة لهذه الفئة من السكان النشطين. وما يعقد الأمور بالنسبة للتقليص من حجم البطالة. أن هؤلاء الشباب يفضلون العمل في القطاع العام الذي يظل أكبر مشغل في أغلب البلدان العربية (14% إلى 40% من مجموع السكان النشطين). فمن نتائج بحث أنجز سنة 2009. يؤكد 80 %من حاملي الشهادات السوريين أنهم يفضلون العمل في القطاع العام وما يقرب من 60 % منهم لا يقبلون بديلاً عن ذلك. في المغرب. تظل حصيلة برامج التشغيل الذاتي

جدول 4.2: معدلات التسجيل الخام في التعليم العالي في الدول العربية الموفدة

الدول	لبنان	فلسطين	الأردن	تونس	الجزائر
المعدل	%٥,٥٢	٧,٤٥ %	%٧,٤٠	%٤,٣٤	٦,٣٠%
الدول	مصر	العراق	المغرب	اليمن	موريتانيا
المعدل	%٥,٢٨	%٥,١٥	%٩,١٢	%٢,١٠	%٨,٣

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير حول التنمية الإنسانية 2011

2 - التسجيل الخام في التعليم العالي: عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي أيا كان سنهم مقارنة مع مجموع الساكنة المتوفرة على السن القانوني لولوج سلك التعليم العالي. ويطلعنا التقرير كذلك على معدلات التسجيل في التعليم العالي في باقي الدول العربية باستثناء سورية والسودان. وتتراوح هذه المعدلات بين 55,7% في ليبيا و3,5 %في جيبوتي. وأهم المعدلات هي تلك التي نجدها في البحرين (51,2%) والإمارات العربية المتحدة (30,4%) وعمان (26,4 %).

للشباب متوسطة لأن هؤلاء يفضلون العمل في القطاع العام. هذا هو المطلب الأساسي لحاملي الشهادات الجامعية الذين يتظاهرون تقريباً يومياً أمام البرلمان المغربي. ومرد ذلك إلى الضمانة التي يوفرها هذا القطاع دون فرض انتاجية مرتفعة. وبما أن هذا القطاع أصبح غير قادر على استيعاب الأفواج الكثيرة التي تنزل إلى سوق العمل، فان حل الهجرة يظل مطروحاً.

يمثل عدم التكافؤ بين الكفاءات وفرص العمل أحد الأسباب الدافعة لهجرة الكفاءات من المنطقة العربية.

عدم التكافؤ بين الكفاءات وفرص العمل

إن تقلص قدرة التوظيف في القطاع العام، نتيجة السياسات الإقتصادية الصارمة، جعلت الوظائف المتوفرة دون حجم الطلب مما يجعل الحصول عليها يخضع لمنافسة قوية بين المرشحين. بموازاة مع ذلك، يظل معدل التوظيف منخفضاً في القطاع الخاص الذي يشتكي أيضاً من عدم التلاؤم بين التكوين وحاجيات سوق العمل. ويجدر التذكير أن معدل البطالة يظل عادة أضعف بالنسبة للأشخاص الذين يتوفرون على مستوى دراسي متواضع نظراً لوفرة فرص الشغل في الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات متميزة والتي يتقاضى فيها العامل أجوراً ضعيفة وهذا هو حال القطاعات التي لا تحتاج إلى مهارات عليا والتي تكون فيها الانتاجية ضعيفة كقطاعي الزراعة والبناء.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا الوضع يدعمه عدم وجود تنسيق وإتصال بين الجامعة والإقتصاد والسياسة العلمية والتكنولوجية، ويتفاقم هذا القصور بسبب فشل النظام المقاولاتي الذي يعرف مستوى ضعيفاً من التأطير ولا يولي أهمية كبيرة إلى مجال البحث والتنمية. ففي المغرب على سبيل المثال اذا إستثنينا المجموعات الصناعية الكبرى مثل المكتب الشريف للفوسفات أو الأومنيوم شمال افريقيا، الخ... الذين يدمجون البحث ضمن إستراتيجيتهم والذين يحاولون تنمية العلاقات مع الجامعة، فان المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل حوالي 95 %من النسيج الصناعي المغربي لا تهتم إلا نادراً بالبحث العلمي وتفتقر بذلك إلى الإبتكار.

ولكن عدم قدرة اقتصاديات المنطقة العربية على خلق ما يكفي من فرص العمل يظل متأثراً بمستوى النمو الإقتصادي حيث أن الدول العربية تصنف ضمن الدول السائرة في طريق النمو مع تباين في مستوى اقتصادياتها. ويمكن أن نضيف كذلك أسباباً أخرى دافعة:

أسباب سياسية

تتمثل الأسباب السياسية في الافتقاد لآليات الديمقراطية التى تكفل تكافؤ الفرص لكل المواطنين. فآليات «الارتقاء الاجتماعى» ليست مبنية على «حكم ذوي الجدارة» (Meritocraty) ولذا فهى بالتالى لا تقدم نفس الفرص لكل المواطنين. وينبغى أن يُضاف إلى كل ذلك الاوضاع السياسية المزرية في الكثير من الدول العربية وما يصاحبها من عنف وتقتيل.

تواضع الميزانية المخصصة للبحث العلمي

بوجه عام، فإن النفقات الكلية المخصصة للبحث تظل متواضعة، فهي تقدر بالنسبة للمغرب بـ 0.7% من إجمالي الناتج القومى. والمعدلات المسجلة في الجزائر وتونس (1%) هى قريبة من معدلات مسجلة في بلاد أخرى ذات مستوى متوسط من التقدم مثل الهند (1%)، وهذه المعدلات تظل أقل من المعدلات المسجلة في بلاد صاعدة، مثل كوريا الجنوبية (2%)، وتلك الموجودة فى البلاد المتقدمة: 2.8% في اليابان، و2.4% في الولايات المتحدة الأمريكية، و2% في بلاد الاتحاد الأوروبى.

ويمكن أن نضيف إلى مظاهر الخلل هذه عوامل أخرى، مثل ضعف وسائل التحفيز الفكرى (مختبرات، مكتبات، روابط مهنية)، والجمود البيروقراطى (بنى تراتبية جامدة في الشركات والمؤسسات العامة). هذه هى المحددات الأساسية الداخلية لعملية هجرة الكفاءات العربية.

ولكن المشروع الهجري ينطلق في الغالب تحت تأثير عوامل خارجية. فالظاهرة- كما أُشير لها من قبل- قد زادت كثافتها بواسطة طلب دولي على اليد العاملة المؤهلة خلال العقود الأخيرة.

4.3.1.2 الأسباب المستقطبة

تدفع عوامل أخرى خارجية ذات طبيعة سياسية ومهنية هذه النخبة إلى الهجرة. فيما يخص الشق السياسي، تجدر الاشارة إلى أن العجز الحاصل في الكثير من القطاعات دفع حكومات هذه الدول إلى بلورة سياسات منفتحة على توظيف هذه الكفاءات. ففي دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية تظل «ملاءمة الهجرة لحاجيات سوق العمل أولوية أساسية للسلطات العمومية» كما جاء ذلك في تقرير لهذه المنظمة[3]. من أجل توظيف هذه الكفاءات، تحدد هذه الدول لوائح للمؤهلات التي تحتاجها كأساس لاختيار المهاجرين مع تحيين هذه اللوائح باستمرار. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، تراجع اللجنة الإستشارية للهجرة (Migration Advisory Committee) على الأقل جزءاً من هذه اللوائح كل ستة أشهر. وفي ألمانيا، ومن أجل الحصول على بيانات دقيقة حول حاجيات سوق العمل، وضعت الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الإجتماعية نظاماً لرصد هذه الحاجيات. وقد ظهرت النتائج الأولى لهذا النظام في خريف 2011.

وفي دأبها للبحث عن الكفاءات، أصبحت الكثير من الدول كأستراليا والمملكة المتحدة وكندا والدانمرك وهولاندا تطبق نظام النقط وتستند في إختيارها لتلك الكفاءات على عدة معايير: خصائص الوظيفة المقصودة، الخبرة المهنية، الشهادات المحصل عليها،... هنا ، تصبح التشريعات أكثر مرونة لتلبية حاجيات سوق العمل من المهارات.

ويمكن التذكير هنا ببعض الأمثلة. فالولايات المتحدة الأمريكية تنظم توظيف هذه الكفاءات من خلال نظام التأشيرات H-1B وقد مكن ذلك هذا البلد من إستقطاب العديد من هذه النخب من مختلف الدول العربية، وتنحو كندا نفس المنحى في اختيار اليد العاملة الكفأة. وتطبق المملكة المتحدة نظام التأشيرة المسمى « Tier 1 Visa for General Highly Skilled Migrants (GHSM)) » واعتمدت السويد أحكاماً خاصة لولوج البلاد من طرف اليد العاملة المؤهلة. وتبنت سويسرا إجراءات مماثلة في المادة 23 من «القانون الاتحادي بشأن الاجانب في سويسرا» الصادر في 16 ديسمبر سنة 2006[4]. في فرنسا، يبقى الرئيس السابق ساركوزي صاحب مفهوم «الهجرة المختارة» التي تهدف إلى قلب الإتجاه السائد في هذا البلد وتوظيف اليد العاملة الماهرة التي تلقت تكويناً تقنياً وجامعياً في بلادها[5]. ففرنسا تسعى بذلك إلى رفع نسبة اليد العاملة المؤهلة من 7 % إلى 50 % وقد أعدت لذلك وثيقة جديدة للإقامة سمتها «كفاءات ومواهب» إبتداء من يوليو 2006 مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتهم العلماء والمثقفين ورجال الأعمال والفنانين والرياضيين والأطر ذوي التكوين العالي.

ولا بد من التذكير أن إستقطاب الكفاءات في الدول المتقدمة لا يقتصر فقط على المهارات العلمية ولكن يطال كذلك رجال الأعمال. فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، تمنح «البطاقة الخضراء» EB-5 للأجانب الذين يلتزمون باستثمار مليون دولار على الأقل في مشاريع تجارية ويلتزمون بخلق عشرة مناصب شغل على الأقل لفائدة مواطنين أمريكيين أو مهاجرين في وضعية قانونية دون تلك التي يستفيد منها المستثمر وعائلته. وفي ألمانيا

3- OCDE : Perspectives des migrations internationales. SOPEMI 2011, p 112.

4- http://www.admin.ch/ch/f/rs/1142.20/.fr.pdf

5- « La France veut choisir ses étrangers » in Le Matin, 23 Janvier 2006.

تمنح بطاقة اقامة للمهاجرين الذين يستثمرون على الأقل 250 ألف يورو ويخلقون على الأقل خمسة مناصب شغل. وفي فرنسا اعتمدت منذ سنة 2009 بطاقة «المساهمة الإقتصادية الاستثنائية».

هذه التدابير ساعدت على الزيادة في عدد المستثمرين الأجانب في دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية. فمعدل زيادة الأعمال في هذه البلدان من طرف الكفاءات الأجنبية يفوق قليلاً المعدل المحصل عند المواطنين (12.6% مقابل 12 %) وتساهم هذه الإستثمارات كذلك في خلق مناصب عديدة للشغل. كل هذه المبادرات توضح السياسة الانتقائية التي أصبحت تنهجها دول الإستقبال لإستقطاب الكفاءات في البلدان النامية ومنها الدول العربية.

يمثل نقص البيانات الخاصة بهجرة الكفاءات أحد العوامل التي تؤدي الى صعوبة قياس حجم تلك الظاهرة.

أما فيما يخص الأسباب المهنية، فيتعلق الأمر بمحيط جاذب في البلاد المتقدمة يتسم بظروف عمل وحياة مغرية:

- مرونة تنظيمية.
- عقلية التنافس.
- إمكانات مستقبلية في الترقى في العمل والوصول إلى فرص جديدة.
- عناصر الجذب القطاعية المرتبطة بالمهن الجديدة في مجال التكنولوجيا الجديدة.

هذه العوامل ذات الصفة المهنية يدعمها عوامل أخرى ذات صفة شخصية:

- حوافز في الأجور وأنظمة الترقي والفرص المتاحة.
- أنظمة ضمان اجتماعى جد متطورة.
- إمكانية مساعدة الأقارب والوصول إلى اختيار أفضل بشأن تمدرس الأطفال.

4.3.2 تقييم حجم هجرة الكفاءات

هناك ثلاث دول عربية تصنف ضمن العشرين دولة الأكثر إستقبالاً للهجرة في العالم: السعودية، الامارات العربية المتحدة والأردن.

هذه الدول تستقبل تدفقات هجرية من الدول العربية منها كوادر ذات كفاءات عالية. هذه الهجرة النخبوية بدأت في الدول البترولية مع الموجات الأولى للهجرة وكانت تتكون من كفاءات مصرية، لبنانية، سودانية ومغاربية عملت في مختلف القطاعات الإقتصادية. ولكن المنطقة العربية تظل من أهم المناطق الموفدة للهجرة في العالم. وتمر تدفقات هذه الهجرة عبر عدة ممرات منها أساساً: فلسطين في إتجاه- الجمهورية العربية السورية، فلسطين-في إتجاه الأردن ، مصر في إتجاه- السعودية، مصر في إتجاه- الأردن، مصر في إتجاه-ليبيا، اليمن-في إتجاه السعودية، الجزائر في إتجاه- فرنسا، المغرب- في إتجاه فرنسا، المغرب-في إتجاه اسبانيا، المغرب في إتجاه-ايطاليا.

ان المهاجرين من المنطقة العربية ينتسبون إلى عدة موجات هجرية ويتميزون اليوم بإختلاف نماذجهم المهنية، فمهاجري الجيل الأول، كما تؤكده أدبيات الهجرة، كان مستواهم الدراسي في الغالب ضعيفاً، بل وكانت نسبة الأمية فيهم مرتفعة، ضعف في التأهيل ومداخيل تنحصر في أجور العمل. بموازاة هذه النماذج التقليدية، برزت نماذج وأصناف جديدة من المهاجرين تتعاطى لأنشطة متطورة وتعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة ومجالات علمية متميزة كالمهن الحرة، علماء، مفكرون، رجال أعمال، أطباء، مهندسون، أساتذة، تقنيون وعاملون في وظائف وسطى في قطاعات الصحة والتعليم وغيرها.

اذا كنا نتوفر على معطيات إحصائية تقريبية فيما يخص حجم الهجرة بصفة عامة، فإننا نفتقر إلى معطيات رقمية حول النخب والكفاءات. فالظاهرة يصعب تقييمها ، وما يزيد في تعقيد الأمور بروز قنوات جديدة للتوظيف غير القنوات التقليدية، ويتعلق الأمر بشبكة الانترنت. فهذه الوسيلة تمكن الآن من البحث عن الكفاءات المرغوب في توظيفها أينما كانت في أجل سريع وبكلفة ضعيفة. فحسب

دراسة قامت بها مؤسسة ستيبستون (STEPSTONE)، وهو موقع متخصص في التوظيف عبر الانترنت. وللأرقام المتوفرة دلالة آنية، فان عدد السير الذاتية على الشبكة إرتفع من 25 ألف سنة 1994 الى 7.65 مليوناً سنة 2000 ثم الى 14 مليوناً سنة 2002 [6].

على كل، تظل المعطيات حول هجرة الكفاءات نادرة وعندما توجد، فإنها تظل تقريبية. فإجمالاً، يقيم في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية حوالي 20 مليون من الأشخاص ذوي الكفاءات العالية، وهو عدد يتزايد باستمرار. فمثلاً هذا العدد كان لا يتعدى سنة 1990 ، 12 مليون شخصاً[7]. وتظل المنطقة العربية من أهم مصادر هذه الهجرة. فالإحصاءات المتوفرة هي التي تنشرها هذه المنظمة ومرجعها سنة 2000، نقدمها كمؤشر لحجم هذه الهجرة. فنسبة هجرة الحاصلين على شهادات عليا مقارنة مع عدد المهاجرين إلى بلدان المنظمة تختلف من بلد إلى اخر وقد تصل أحيانا إلى مستويات عليا في بعض البلدان، فهي بالنسبة للبنان (38,6%) والمغرب (17%) وتونس (12,5%) والعراق (11,1%) وجيبوتي (11,1%) والجزائر (9,4%) والأردن (7,2%) وفلسطين (7,2%) وسوريا (6,1%).

معطيات أخرى حول هذه الكفاءات تتعلق بمنطقة جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط ومصدرها مؤسسة كريم (CARIM) التابعة للمعهد الجامعي الأوروبي بفلورنسا، وتهم أساساً بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وبلدان الخليج وتبرز هذه المعطيات التباين في مستويات المهاجرين، فهجرة المغاربيين هي الأقل مهارة وتأتي مصر وسورية والأردن في مرتبة وسطى بينما الهجرة القادمة من لبنان وفلسطين هي الأكثر كفاءة[8].

ففي المنطقة المعنية، وبصفة عامة فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا تستقطب في الغالب الكفاءات العالية، فالحاصلون على شهادات جامعية يمثلون 58% من مهاجري الجيل الأول من المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مقابل فقط 10% في أربع دول أوروبية تتوفر على احصاءات في الموضوع وهي: ألمانيا والنمسا واسبانيا وفرنسا. فمن أصل 720 ألف مهاجر من الجيل الأول من بلدان الحوض المتوسطي والحاصلين على شهادات جامعية، 320 ألفاً، أي 54% توجهوا إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما 87 % من لهم مستوى أقل من الثانوي يعيشون في أوروبا [4].

فيما يخص تأهيل هذه الكفاءات، فالمنطقة العربية تعرف هجرة قوية أساساً في قطاعين حساسين، الصحة والتعليم مما يكون له إنعكاس سلبي على الإعداد الصحي والتربوي لرأس المال البشري في الدول المرسلة. فالأطباء على الخصوص يعرفون مستوى عال للهجرة نظراً للطلب الكبير في دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، فعدد هؤلاء يصل إلى 27.265 طبيباً وهو ما يقرب من 8% من الأطباء المكونين في المنظمة.

---

6 - La Vie Economique du 14/9/2001.

ستيبستون هي البوابة الأوروبية الرائدة في مجال التوظيف عبر الأنترنيت وقد أنشئت سنة 1996 وهي الان تعمل في عشر دول أوروبية وهي: النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، لوكسومبورغ، هولاندا،النرويج والسويد. حاليا، مواقع ستيبستون ، تزار بوتيرة 3 ملايين مرة في الشهر وهي تنشر يوميا آلاف فرص التوظيف للأطر العليا وتوفر مجموعة من الخدمات بسرعة وكفاءة وفعالية وبكلفة معقولة . البوابة تمنح للمشغلين بأقصى قدر من الوضوح طلبات الاختصاصيين الذين يسعون لتوظيفهم وتمكينهم من الوصول إلى أسواق يصعب عليهم الوصول اليها بواسطة وسائل الاعلام التقليدية.

7- انظر تقرير الامين العام للأمم المتحدة حول الهجرة مايو 2006 ص 63. حسب هذا التقرير، 23 % من الأطباء وما يقرب من 20 % من الممرضين الافارقة يعملون في دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية .

8-Sous la direction de Philippe Fargues CARIM, Migrations méditerranéennes Rapport 2005. Institut Universitaire Européen de Florence. P , 48.

9- Idem p 50.

جدول 4.3: هجرة الأطباء من الدول العربية

الدول	العراق	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر	موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن
الأطباء المهاجرون	2871	7791	26	29	10860	43	800	3042	122	878
% الأطباء المكونين في البلاد	% 18,4	% 5,4	% 23,2	% 2,8	% 44,3	% 11,4	% 10,6	% 19	% 3,4	% 8,2

الدول	اليمن	فلسطين	الامارات المتحدة	المغرب	تونس	سورية	السودان	الصومال	السعودية	عمان
الأطباء المهاجرون	47	15	258	654	222	3966	1083	98	359	12
I% الأطباء المكونين في البلاد	% 1,3	% 0,7	% 3,2	% 4,7	% 3,2	% 15,4	% 17,9	% 21,9	% 1,2	% 0,4

Clemens, Michael& Ganilla Pettersson :New Data On African Health Professionals Abroad »Document de travail 95. Center for global Development. Washington DC 2006.

بالنسبة لباقي الدول:

Bhargava, Alok & Docquier,Fréderic et Moullan, Yasser : Modeling the Effect of Phisician Emigration on human Development. Voir : http://ssrn.com/abstract=1555775 ».2010 [10]

على مستوى الدول العربية، نلاحظ نسبة مهمة لهجرة الأطباء في الكثير من الدول وخاصة الجزائر التي عرفت نزيفاً من كفاءاتها إبان الأزمة السياسية والعمليات الإرهابية التي شهدتها خلال تسعينات القرن الماضي. فعدد الأطباء الجزائريين ممن تابعوا دراستهم في الجزائر ويشتغلون الآن خارج بلدهم وخاصة في فرنسا، يتعدون 6000 طبيباً حسب بعض المصادر[11] ويصلون إلى ما يقرب من 11 ألف طبيب حسب المصدر السابق. ولكن دولاً أخرى تعرف هجرة واسعة لأطبائها مثل مصر والسودان وسورية والعراق. هذه الكفاءات يتم توظيفها في قطاعات أخرى والكثير منها يعمل في أبرز مراكز البحث في الدول المتقدمة ويساهمون في الإبتكارات العلمية لهذه المراكز ويمكن إعطاء نموذج على ذلك فرنسا حيث يتواجد الباحثون العرب في مختلف المخابر للمركز الوطني للبحث العلمي.

ومن بين الدول العربية التي تعرف هجرة مكثفة إلى الخارج لبنان والأردن. ففي لبنان، تقدر نسبة الكفاءات المهاجرة بـ 40 % من حجم الهجرة وقد تفاقمت هجرة الكفاءات ابتداء من التسعينات، فبموازاة الأزمة وقلة فرص التشغيل وتقدم النظام التعليمي، كان للظروف الأمنية دور كذلك في تحفيز خريجي الجامعات على الهجرة. أما في الأردن، فتشكل الكفاءات 760 ألف مهاجر. في فلسطين، نفتقر إلى معطيات دقيقة حول هجرة الكفاءات ولكن حسب بحث ميداني أجري سنة 2007 حول العاملين في قطاع الصحة والتعليم العالي، فإن 31% من المستجوبين

على مستوى الدول العربية، نلاحظ نسبة مهمة لهجرة الأطباء في الكثير من الدول وخاصة الجزائر التي عرفت نزيفاً من كفاءاتها إبان الأزمة السياسية والعمليات الإرهابية التي شهدتها خلال تسعينات القرن الماضي.

10- Banque mondiale : Recueil de statistiques 2011 sur les migrations et les envois dee fonds. www.worldbank.org/migration

11- Pr. Moussa Achir, pédiatre à l'Hôpital Bir-Traria.in Forum Algérie du 4 /10انظر.2012/: : http:// www.algerie-dz.com/forums/archive/index.php/t-252934.html

جدول 4.4: توزيع الباحثين من أصل عربي في مختلف مخابر المركز الوطني للبحث العلمي

اسم الإدارة	عدد الوحدات	الباحثون من أصل عربي
الرياضيات - الفيزياء	316	399
الكيمياء	200	172
علوم الحياة	308	63
العلوم الانسانية والإجتماعية	347	184
البيئة والتنمية المستدامة	92	18
العلوم والمعلوميات	232	291
المعاهد الوطنية	32	-
المجموع	1.527	1.127

المصدر: جامعة الدول العربية: التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات ، نزيف أم فرص. القاهرة 2008 . ص 86 .

عبروا عن رغبتهم في الهجرة. وفي نفس السنة ومن الخلاصات الأساسية للبحث الذي أجري حول الشباب فإن ثلث العينة عبروا عن رغبتهم في الهجرة[12]. في السودان ، وإعتباراً للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الصعبة، تعتبر الهجرة هدفاً للكثير من الطلبة الذين يستثمرون في التعليم العالي وخاصة في قطاع الصحة[13].

وفي تونس، يتوفر ديوان التونسيين في الخارج على معطيات حول الكفاءات التونسية في الخارج وتوزيعها حسب المناطق والاختصاصات (جدول رقم 4.5 و 4.6). وتتميز هذه الكفاءات بتمركزها في أوروبا وعلى الخصوص فرنسا، ولكن الملاحظ هو التنوع في بلدان الإستقبال، حيث أصبح عدد كبير من هذه الكفاءات يتوجه إلى أمريكا والدول العربية. وتظل النسبة المهمة التي تختار الدول العربية مؤشراً جد ايجابي في أفق السعي وراء توحيد المنطقة واندماج اقتصادياتها.

في موريتانيا ، تقدر نسبة الكفاءات العاملة في الخارج ما بين 10.4% إلى 12 % من مجموع اليد العاملة الموريتانية الحاصلة على دبلوم جامعي وهذه الكفاءات تمثل ما يزيد عن خمس عدد المهاجرين الموريتانيين في الخارج (22 %)[14].

ومن بين الدول العربية ، تظل الجزائر حالة متميزة، فقد عانى هذا البلد من إفتقاد عدد كبير من أطره خلال التسعينات حيث غادر عدد كبير من أطر معاهد وجامعات الجزائر نتيجة عدم الاستقرار السياسي. وهكذا وحسب بعض التقديرات، فإن 70 % من أساتذة معهد الرياضيات غادروا البلد في إتجاه البلد الذي تكونوا فيه. من جهتهم، طالب عدد من المقاولات التي أرسلت أطرها للتكوين في الخارج ولم تعد، بإسترجاع مجموع النفقات التي صرفت لهم خلال مدة تكوينهم[15]. في هذا البلد، تتباين المعطيات حسب المصادر. فوزير الخارجية مراد مدلسي يتكلم عن 15.200 من الكفاءات المسجلة في القنصليات الجزائرية

12- Khawaja Mustafa : Highly_Skilled migration into, through from the southern and eastern Mediterranean and Sub Saharan Africa. Analytical : case of Palestine

13- Amna Omer Mohamed Ali : Highly skills migration : Sudan. analytical and synthetic notes CARIM 2010.

14- Mohamed Saleh : Mauritanie : migration hautement qualifiée. Note d'analyse de synthèse CARIM 2010.

15- Khelfaoui Mohcine : « Emigration des scientifiques en Algérie : origine et évolution ». Colloque organisé par l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations sur le thème : « Migration Sud-Nord : La problématique de l'exode des compétences» - Faculté de Droit Rabat Agdal- 2728- Avril 2001.

جدول 4.5: توزيع الكفاءات التونسية في الخارج حسب الاختصاص(2011)

الاختصاص	ذكور	إناث	الجملة
التعليم والبحث العلمي	1784	299	2083
الهندسة المعمارية	1810	128	1938
الطب والصيدلة	724	169	893
المعلوميات	354	26	380
المحاماة	69	20	89
رجال الأعمال	1060	45	1105
إختصاصات أخرى	1653	207	1860
الجملة	7449	894	8343

المصدر: الموقع الالكتروني لديوان التونسيين في الخارج[16]

جدول 4.6: توزيع الكفاءات التونسية في الخارج حسب بلدان الإستقبال (2011)

الدولة	عدد الكفاءات
أوروبا	4,193
أمريكا- كندا- البرازيل	1,609
الدول العربية	1,226
افريقيا	136
اسيا	68
أستراليا	11
الجملة	7,243

المصدر: الموقع الالكتروني لديوان التونسيين في الخارج[16]

في الخارج. ولكن هناك تقديرات تفوق هذا العدد وتتكلم عن 40 ألف إطار غادرت الجزائر خلال التسعينات من بينهم 10 آلاف طبيب استقروا في فرنسا وثلاثة آلاف باحث في الولايات المتحدة الأمريكية (طبقاً لتقديرات جريدة المجاهد ليوم 26 11--2009) ويمكن إعتبار تقديرات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي هذه حسب بعض الباحثين مبالغ فيها[17].

في المغرب، تتوزع هذه الكفاءات على اختصاصات متباينة في العلوم البحتة والعلوم الإجتماعية، ولكن الفئة المستهدفة أكثر من طرف دول الإستقبال هي تلك الحاصلة على شهادات في التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال وهذا ما يشرح الاهتمام المتميز بالمتخرجين من ثلاث معاهد في المغرب وهي: المعهد الوطني للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النظم والمدرسة المحمدية للمهندسين. وتفوق نسب الخريجين المهاجرين إلى الخارج في هذه المؤسسات أحياناً 50% إلى 60 %[18]. في ليبيا، نجد وضعية متناقضة، فبموازاة مع الثروة التي يتوفر عليها هذا البلد والحاجيات

16- انظر: http:// www.ote.nat.tn/index.php?id=5

17- Nasreddine Hammouda & Mohamed Saib Musette : Impact économique et socio-culturel de l'émigration sur le développement de l'Algérie. Colloque organisé par l'AMERM en partenariat avec l'Institut Goethe et la GTZ sur le thème : « L'impact de la migration sur la société marocaine ». Tanger 1516- septembre 2006.

الهائلة لتعميره على مستوى البنيات التحتية والقطاعات الإقتصادية. إلا أن معاناته مع الحصار والاضطرابات الأمنية بعد الثورة، حفزت الكثير من الأطر على الهجرة.

جدير بالذكر أن هجرة الكفاءات في كثيرٍ من الحالات تكون نتيجة التكوين والدراسة في بلدان الإستقبال. فعدد الطلبة في دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية قد بلغ 2.349.190 طالباً سنة 2009، نسبة مهمة منهم تتكون من الطلبة العرب. فالطلبة المغاربة على سبيل المثال يشكلون من حيث عددهم أهم فئة طلابية من خارج بلدان المنظمة(37.350 طالبا). في الكثير من الحالات، ينتهي الحال بهؤلاء الطلبة إلى «ذهاب بلا عودة»[19]. هؤلاء الطلبة يشكلون مصدراً مهما للكفاءات في بلدان الإستقبال.

إعتباراً لما سبق، نلاحظ أن هجرة الكفاءات هي ظاهرة تتقوى ومن المنتظر تحت تأثير الأسباب المذكورة أن تزداد انتشاراً في السنوات القادمة. وتجدر الإشارة هنا إلى بحث سبق إجراؤه حول الهجرة المحتملة في المغرب والذي تمخض عن النتائج التالية: الذين ليست لهم فكرة للهجرة (58 %)، الذين لهم ميل ضعيف إلى الهجرة (33 %) والذين لهم ميل قوي إلى الهجرة (9 %)، ومن بين هذه الفئة الأخيرة نجد أكبر نسبة من لهم مستوى تعليمي عال (13 %مقارنة مع من لهم ميل ضعيف إلى الهجرة (4 %) والذين لا يفكرون في الهجرة (8 %)[20].

4.3 نقل الخبرة من خلال الكفاءات العربية المغتربة

لقد أصبحت الهجرة مسلسلاً إنتقائياً وعلى هذا الأساس وفي اطار التطور الذي يشهده الإقتصاد العالمي، إعتباراً للعجز الذي تعرفه قطاعات إستراتيجية في سوق العمل، نلاحظ أن هناك تنافسية قوية بين الدول المتقدمة لإستقطاب الكفاءات العربية.

4.3.1 نقل الخبرة من خلال الكفاءات العربية المغتربة: مقدمة نظرية

يعتبر رأس المال الفكري رافداً أساسياً للتنمية، فهجرة الكوادر المؤهلة تمكن الدول المستقبلة من تقوية رصيدها العلمي على حساب الدول الموفدة. إن هذا «الإنتقال المعكوس للتكنولوجيا» الذي أصبح يتقوى بين بلدان الجنوب والشمال يعمق الهوة بين الدول الغنية والدول السائرة في طريق النمو. إذا كانت الحصيلة بالنسبة للفرد وأسرته مربحة، فإن هجرة الكفاءات تكون لها إنعكاسات سلبية في دول المنشأ على عدة مستويات:

- هذه الهجرة تقلص من حجم اليد العاملة المؤهلة التي يحتاجها البلد المرسل من أجل ضمان تنمية مستقلة ومستدامة. فدول المنشأ تخسر بذلك إحدى مواردها النادرة. فهجرة الكفاءات بقدر ما تشكل ربحاً للدول المستقبلة (brain - gain) ، تشكل خسارة للدول الموفدة (brain - drain)، هذه الخسارة يكون لها إنعكاس سلبي على مستوى الإنتاجية وبالتالي على مستوى دخل الفرد والتنمية في هذه البلدان.
- تكوين هذه الكفاءات مكلف جداً ويحتاج إلى وقت كبير، وكمؤشر على ذلك النفقات العمومية في قطاع التعليم التي تقترب من 10%من الناتج الداخلي الخام كما هو الحال في الأردن (9,3%) ولبنان (8,1%) وتصل هذه النسبة في السودان إلى 7,3% وفي تونس إلى 6,2% وإلى 5,8% في الجزائر و5,6%

يعتبر رأس المال الفكري رافداً أساسياً للتنمية، فهجرة الكوادر المؤهلة تمكن الدول المستقبلة من تقوية رصيدها العلمي على حساب الدول الموفدة.

18- LIBERATION (Maroc) du 302000/11/

19- Fayolle Sarah : La migration des élites scolaires marocains vers la France : Un aller simple ? Mémoire de Master en sciences sociales. Université René Descartes Paris 5, 2005.

20- European Training Foundation(ETF): Migration et competences: le rôle des compétences dans le le phénomène migratoire au Maroc. Février 2013, p 44. Voir www.etf.europa.eu

في اليمن و5,5% في المغرب و5,0 % في مصر و3,9% في العراق[21]. من أصل هذه الميزانيات الضخمة يمتص التعليم العالي سنة 2010 على سبيل المثال 1,0% من الناتج الداخلي الاجمالي في المغرب 1,6 %في تونس ، 2,6% في الجزائر و3% في ليبيا[22] .

ويصعب تحديد كلفة الكفاءات في الدول العربية نظراً لافتقادنا إلى المعطيات الاحصائية الضرورية ويتعلق الامر بميزانيات التدبير والإستثمار للجامعات والمعاهد ومدارس التكوين اضافة إلى ميزانيات المؤسسات التعليمية منذ ما قبل الدراسي حتى الجامعة. لقد حاولنا من خلال دراسة حول المغرب بالنسبة للفترة الجامعية فقط تقييم هذه الكلفة في المدارس التي تكون مهندسين في المعلوميات وهي المدرسة الوطنية للمعلوميات وتحليل النظم والمدرسة المحمدية للمهندسين وركزنا على المعهد الوطني للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يتوفر على نظام محاسبة دقيق. النتيجة أن كلفة المهندس تصل في هذا المعهد إلى 389.700 درهم وهو تقييم يقترب من ذلك الذي صرح به وزير التعليم العالي 400.000 إلى 500.000 درهم(1 دولار = 8,3 درهم تقريباً) بالنسبة للمهندس، بينما قيم الوزير تكوين طبيب اختصاصي بأكثر من مليون درهم[23].

إذا أخذنا بعين الاعتبار فقط مصاريف التدبير للمدارس الثلاثة المذكورة لإعداد المهندسين، فإن هذه الكلفة تصل إلى 250.000 درهم للمهندس الواحد. حسب تحليلنا للتطورات التي يعرفها المغرب، قيمنا معدل الهجرة في 10% من الخريجين الجدد لهذه المدارس، الذين يصلون حسب البرمجة الرسمية إلى 10 آلاف مهندس في السنة. الكلفة الجزئية لتكوين هذه الكفاءات المهاجرة تصل إلى 250 مليون درهم (حوالي 32 مليون دولار أمريكي). لتحديد الكلفة الحقيقية، يجب اضافة مصاريف الإستثمار والكلفة التي يتحملها الإقتصاد والمجتمع المغربي[24].

- إن الكفاءات (علماء، أطر، رجال أعمال) يشكلون الفئة التي تساهم أكثر في المالية العامة بواسطة الضرائب، ولهذا فان الدول الموفدة تفتقد هذه الموارد الجبائية التي يمكن أن توظف في التنمية[25].
- نظراً للفراغ الذي تتركه هذه الكفاءات، فإن الدول الموفدة تكون ملزمة أن تؤدي فواتير باهظة لخدمات خبراء دوليين لتعويض أبنائها العاملين في دول خرى.

وأخيراً، تزيد هذه الخسارة حدة اعتباراً لكون الدول العربية باندماجها المستمر في الإقتصاد العالمي وانخراطها في مناطق التبادل الحر سواء مع الاتحاد الأوروبي (الدول المتوسطية) أو مع الولايات المتحدة الأمريكية (الأردن، المغرب) تزداد حاجاتها إلى كفاءات في مختلف الاختصاصات تكون قادرة على الابداع وتمكين بلادها من قدرات تنافسية تؤهل اقتصادياتها لمواجهة هذا الانفتاح.

في ظل هذه الظروف، تبقى هجرة الكفاءات من أكبر التحديات التي تواجهها الدول العربية. ولكن أمام الخسائر التى تتكبدها الدول الموفدة والناجمة عن استنزاف الكفاءات، والذى يأخذ أحياناً شكل نزيف حقيقى، تشكل

21- PNUD: Rapport sur le développement humain 2011

22- la Banque mondiale (http://www.banquemondiale.org/

23- حديث وزير التعليم العالي لحسن الداودي للأسبوعية la VIE ECONOMIQUE du 21 septembre 2012 .

24- من أجل التفاصيل ، أنظر Khachani M. & Mohamed Bensaid : «Migration pour le travail décent, croissance économique et développement: le cas du Maroc», Rapport BIT. 2009

25 -Letiia Van Eeckhout : Débat public : L'immigration. Odile Jacob. La documentation française. 2007, p 78

هجرة الكفاءات عبئاً ثقيلاً على كاهل الدول الموفدة، يمكن استقراء عدة أفكار لمواجهة هذه الظاهرة:

- تقليص التدفقات الهجرية، ويقتضي ذلك سياسة إرادية ولكنها تظل في غالب الأحيان غير كافية لأن مفعولها على العوامل الجاذبة في دول الإستقبال يظل محدوداً.
- مبدأ التعويض ويرجع إلى سنوات السبعينات حيث اقترح الإقتصادي الأمريكي من أصل هندي جاديش باكاواتي (Bhagwati (Jadisch تطبيق ضريبة على مداخيل المهاجرين في دول الإستقبال على غرار «الضرائب البيئية ecotaxes»، لفائدة البلد الأصل، بهذه الطريقة، تعوض الخسارة الناجمة عن القيمة المضافة للمهاجر لو بقي في بلده الأصل. إلا أن هذا الإقتراح لم يلاقِ إقبالاً نظراً لصعوبة تطبيقه[26].

فى مواجهة حجم الظاهرة، تركز التفكير عن الاستراتيجية المثلى لمواجهتها. وينبغى التذكير فى هذا الصدد بنموذجين تم تنفيذهما في البلاد النامية :

النموذج الأول:

النموذج الأول مكلف، يتطلب جهداً مالياً كبيراً لأنه يفترض إعادة إنتاج نفس ظروف العمل في البلد الأصل. وهو يتمثل في تنظيم عودة حاملى الشهادات، وهو النموذج الذى اختارته دول جنوب شرق آسيا. فسياسات كوريا الجنوبية وتايوان اضافة إلى الصين مليئة بالدروس في هذا الشأن. الهدف هنا هو استعادة الإستثمار الذى بذل لإعداد هذه الكفاءات، بالإضافة إلى فائض القيمة الناتج عن الخبرة المكتسبة في بلاد الإستقبال. ولكن لكي ينجح هذا النموذج ينبغى أن تجتمع عدة شروط : هذان البلدان شهدا أثناء عدة عقود نمواً مستمراً سمح لهما بالوصول إلى مستوى متميز من التنمية الإقتصادية، وقد دعم ذلك سياسة إرادية في مجال البحث والتنمية، خلقت ظروفاً ملائمة لعودة النخب العلمية المغتربة[27].

وجدير بالذكر أنه في كوريا الجنوبية وحتى بداية سنوات الثمانينيات، 10% فقط من الطلاب كانوا يعودون إلى بلدهم بعد نهاية دراستهم العليا. لكن هذه السياسة الإرادية سمحت بقلب هذا الإتجاه بحيث أصبح ما يقرب من 70% من هؤلاء الخريجين يعودون إلى بلادهم في غضون ثلاث سنوات التي تعقب حصولهم على الدكتوراه، وحوالي 40% يعودون مباشرة بعد حصولهم على الشهادة الجامعية[28]. أما في تايوان والصين، فقد بدأت عودة ذوي الشهادات العليا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى وطنهم ابتداء من التسعينات، فمن خلال دراسة أجرتها اللجنة العلمية والتكنولوجية في بكين، وأوضحت هذه الدراسة أن 140 ألف طالب عادوا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين خلال الفترة ما بين 1996 و2000، وأن مجموعة العائدين هذه أنشأت ثلاثة آلاف مشروع اقتصادي[29]. ومكنت هذه الشبكات من إنشاء فروع للشركات الأمريكية المتواجدة في السيلكون فالي (Valley Silicon) في كل من تايوان وبكين وشانغهاي.

هذا النموذج يصعب تطبيقه في أغلب البلدان العربية لأن الشروط التي يتطلبها يصعب توفرها في هذه البلدان، اضافة إلى استمرارية عوامل الدفع التي كانت وراء هجرة هذه النخب.

26- Anne Marie Gaillard & Jacques Gaillard: Les enjeux des migrations scientifiques internationales : de la quête du savoir la circulation des compétences. L'Harmattan . 1999, p 53

27- Idem. P 13

28- Hahzong Song, cité in Gaillard ; idem, p 15

29 - عبد الباسط عبد المعطي: التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة: دروس مستخلصة من تجارب الدول النامية، جامعة الدول العربية: التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات . نزيف أم فرص، القاهرة 2008 .

بل وأن الاضطرابات التي واكبت الربيع العربي قد رسخت موقف العزوف عن العودة.

النموذج الثاني:

يعد النموذج الثانى، أكثر براجماتية، حيث يهدف إلى جعل ذوي الكفاءات المغتربين نافعين لبلدهم الأصلى حيثما يوجدون. هذه التجربة خاضتها بعض البلاد، من بينها كولومبيا (شبكة كالداس) وجنوب أفريقيا (شبكة جنوب افريقيا للكفاءات المهاجرة في الخارج) وكذا الهند من خلال العلماء ورجال الأعمال الهنود العاملون في السيليكون فالي بالولايات المتحدة الأمريكية والذين أسسوا رابطتين من أشهر روابط العلماء في السيليكون فالي (Valley Silicon): رابطة العلماء الهنود العاملين في السيليكون فالي، ومنظمة رجال الأعمال الهنود العاملين في السيليكون فالي[30]. هذا النموذج لا يفترض العودة «البدنية» ويقتضي الأمر تطوير البلد لشبكة من الباحثين المغتربين هدفها من جهة تواصل الكفاءات فيما بينهم ومن جهة أخرى توطيد العلاقات مع بلدهم حتى يستطيعوا الإسهام - حيثما يوجدون- في التنمية الإقتصادية والعلمية والتكنولوجية لبلدهم الأصل. هذه النخبة المغتربة التى سوف تكون في المواقع الأولى للصحوة التكنولوجية، وسوف تمكن الطاقات العلمية في البلد الأصلى أن تبقى على معرفة بتطور العلوم والتقنيات في البلاد المتقدمة، والذي يمكن أن يساعد على نجاح هذا النموذج هو التطورات الهائلة التي عرفها الإقتصاد والتكنولوجيا الرقمية وأساليب الاتصال. هذا النموذج يعترف ضمنياً بشرعية الحق في النجاح الفردي.

وفى هذا الإطار، تندرج بعض المبادرات التى تمت في بعض البلاد العربية سواء بواسطة السلطات العمومية أو المنظمات الدولية أو بعض المبادرات التى أطلقها المجتمع المدنى.

يمكن القول أن سياسة الدول العربية في هذا المجال تنحصر إجمالاً في بعض المبادرات لتشجيع مساهمة الجاليات المغتربة في تنمية بلادها.

4.3.2 سياسات الدول العربية لاستقطاب الكفاءات العربية المغتربة

في خضم هذا النقاش وأمام هذا الوضع، ما هي السياسات التي تتبناها الدول العربية؟ بداية، لابد من الاشارة إلى أن غالبية الدول العربية تفتقر إلى قاعدة للمعلومات حول هذه النماذج من المهاجرين على المستوى الكمي والكيفي وهو معطى أساسي في أفق بلورة سياسة فاعلة في هذا المجال. وإجمالاً، فإن أغلب الدول تفتقر إلى سياسة ممنهجة في الموضوع خلافاً لما نجده في الكثير من دول الإستقبال لإستقطاب هذه الكفاءات.

وتجدر الاشارة هنا إلى بروز وعي في الدول العربية بأهمية موضوع الهجرة سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي وخاصة هجرة الكفاءات ومؤشر ذلك إنشاء مؤسسات لإدارة هذا الملف. فأغلب الدول العربية تتوفر على وزارات أو دواوين مكلفة بجالياتها في الخارج ولكن رغم ذلك، يمكن القول أن سياسة الدول العربية في هذا المجال تنحصر اجمالاً في بعض المبادرات لتشجيع مساهمة هذه الجاليات في تنمية بلادها. وتنظم الكثير من الدول تظاهرات تستدعي لها الكفاءات العاملة في الخارج للنقاش حول الدور المحتمل للخبرات في تنمية بلادها. واذا كانت بعض هذه البلدان تشجع على العودة، فإن دولاً أخرى تتبنى عكس ذلك وتشجع على الهجرة، وتبرر ذلك بالإكراهات التي تشوب سوق العمل وكذا التحويلات المالية التي يستفيد منها البلد على إعتبار أن هذه الكفاءات غالباً ما تشغل وظائف ذات أجور عالية في بلدان الإقامة.

هذه التحويلات، إضافة إلى إعتبارها تعوض الإستثمار في تربية وتعليم هذه الكفاءات،

30 - انظر عبد الباسط عبد المعطي : المصدر السابق

فإنها تدعم الإستثمار في المشروعات التنموية. في كل هذا التقييم، يؤخذ بعين الاعتبار كذلك التكوين الاضافي الذي يمكن لهذه الكفاءات الاستفادة منه في بلدان الإقامة وكذا الرأسمال الإجتماعي المكتسب في هذه البلدان والذي يجعل هذه الكفاءات رؤوس جسور بين بلدانها وبلدان الإستقبال لصالح تنمية مجتمعاتها[31](الفصل الخامس في هذا التقرير).

نجد هذا الموقف الأخير مثلاً في دولة مثل مصر حيث تمهد الدولة لذلك بواسطة إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف[32]. فسوق العمل في مصر يظل عاجزاً عن إستقطاب العدد الكبير من خريجي الجامعات وأن فرص العمل تظل أوفر في دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ودول الخليج. إضافة إلى ذلك، يوفر هؤلاء تحويلات مالية جد مهمة تقدر بحوالي 4 % من الناتج الداخلي الخام. كذلك، تعتبر هذه السياسة هجرة الكفاءات وسيلة لتنمية المؤهلات المقاولاتية للمهاجرين المصريين. ولنفس الأسباب السوسيو اقتصادية تطبق الأردن «سياسة الباب المفتوح»[33].

أما في لبنان، الذي يعاني من نزيف من كفاءاته، حيث تمثل هجرة النخب حوالي 40 % من مجموع المهاجرين، فإن الدولة لا تتوفر على سياسة واضحة في مجال الهجرة ولكن الخطاب الرسمي يعتبر الهجرة «شيئاً إيجابياً» بالنسبة للبنان[34]. وإن كانت الدولة تقوم ببعض المحاولات لتأطير هذه الهجرة وبتنسيق مع بعض المنظمات الدولية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) وبعض الدول الأوروبية بتشجيع أطرها على الإستثمار في بلد المنشأ، إلا أن حصيلة هذه السياسة تظل متواضعة[35].

في موريتانيا، لا يستأثر موضوع هجرة الكفاءات باهتمام خاص وهنا كذلك يفتقر البلد إلى سياسة واضحة في مجال الهجرة تحدد تطوره وتسعى إلى تقنينه[36]. في تونس، ترتكز السياسة الحكومية على تشجيع الكفاءات على المساهمة في اقتصاد البلاد وبموازاة مع ذلك، تتبنى الدولة، تحت تأثير الضغط على سوق العمل، مبادرة لتأطير وتقنين هذه الهجرة من خلال الوكالة التونسية للتعاون التقني.

في فلسطين، عملت السلطة الفلسطينية منذ انشائها سنة 1994 على تشجيع عودة الفلسطينيين بما فيهم الكفاءات إلى الضفة والقطاع، وقد عملت كذلك على اصدار قانون لتشجيع الإستثمار وذلك في أفق التهيئ لانشاء الدولة الفلسطينية علماً أن الرأسمال الانساني والمالي هما ضروريان لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية. لكن بعد ما يقرب من عشرين سنة، تظل الحصيلة متواضعة وذلك بسبب الأوضاع الإقتصادية والأمنية وسياسة الاحتلال التي تنهجها السلطات الإسرائيلية وتظل هجرة المغادرة لهذه الكفاءات أعلى من هجرة العودة.

وإذا كانت الدول العربية، اعتباراً للإكراهات الإقتصادية والإجتماعية تتحاشى إتخاذ اجراءات تقنينية فيما يخص هجرة الكفاءات،

31 - عبد الباسط عبد المعطي: التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة: المرجع السابق .

32- Sika, Nadine : Highly-skilled Migration Patterns and Development : The case of Egypt : analytical and synthetic notes CARIM 2010 . انظر كذلك

Hiba Nassar : Migration of skiles : The Egyptian case. analytical and synthetic notes CARIM 2010

33- De Bel Air, Françoise: Highly- skilled migration from Jordan : a response to socio-political challenges. Analytical and synthetic notes CARIM 2010.

34- Kiwan, Fadia: l'émigration des compétences libanaises. Note d'analyse de synthèse CARIM 2010

35- Jouni Hassan : La migration hautement qualifiée au Liban. Note d'analyse de synthèse CARIM 2010.

36- El YSSA Abderrahman : La migration qualifiée en Mauritanie : enjeux et perspectives juridiques . Note d'analyse de synthèse CARIM 2010.

إلا أن أغلبها تبنت، بشراكة مع منظمات دولية أو المجتمع المدني، عدة مبادرات من أجل مساهمة هذه الطاقات العلمية والإقتصادية في تنمية بلادها.

ويظل برنامج تحويل المعرفة بواسطة المواطنين المغتربين (Transfer of knowledge through expatriate nationals) من أهم البرامج التي تم إطلاقها في المنطقة بواسطة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وكان ذلك في عام 1977. وقد عمت هذه التجربة خمسين بلداً منها سورية ولبنان والمغرب،... ومضمون هذه المبادرة هو التعرف على الكفاءات العلمية العاملة فى الخارج[37] وإقامة شبكة تسمح لهذه الكفاءات بتطوير «البحث والتنمية» لصالح بلادهم، وأن يكونوا روافع إنتقال التكنولوجيا، وأن يساهموا فعلياً بواسطة الخبرة الدولية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلدهم وتحفيزهم على العودة إلى بلادهم لفترات محدودة وعلى نحو تطوعي للمساهمة في مشاريع تنموية. هذا البرنامج تم تمويله بنسبة 50% من برنامج الأمم المتحدة للتنمية و50% بواسطة بلاد الإستقبال.

وإذا كانت حصيلة هذا البرنامج قد تمخضت عن نتائج مشجعة عبر العالم، كما هو الحال فى الصين وفى تركيا، ففى بلاد المغرب العربي كانت النتائج متواضعة. فاللقاءان اللذان تم تنظيمهما في المغرب مثلاً في إطار هذا البرنامج في عامى 1993 وعام 1994 لم يصلا إلى نتائج حاسمة. ومرد ذلك إلى غياب رؤية واضحة وأهداف محددة وتوصيات لم يعمل بها[38].

وجدير بالذكر أن بعض البرامج التي تم وضعها من طرف السلطات العمومية أو المجتمع المدني في بعض البلاد العربية تتبنى نفس الأهداف مثل وكالة تدبير حركية الكفاءات في تونس[39]، والمنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة في الخارج ((FINCOME وكذلك شبكة العلماء والتكنولوجيون العرب في الخارج والتي تعرف اختصاراً بـ(ASTA) وقد تأسست الشبكة اثر المؤتمر الأول للعلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج الذي عقد في عمان سنة 1992 وتهدف إلى التعريف والكشف عن مواقع الكفاءات في دول الإستقبال وإسهامها في مختلف المجالات العلمية. ويمكن أن نذكر كذلك شبكة التكنولوجيون والمبتكرون في الخارج Technologists and Innovators Abroad[40] (NOSSTIA)) وشبكة العلماء السوريين The Network of Syrian Scientists، و شبكة العلماء العرب المغتربين (Arab Expatriate Scientists, ou AES)[41] ، ورابطة الأساتذة الأمريكيين من أصل مصري، وإتحاد خريجي الجامعات الأمريكية من أصل عربي.

وعلى مستوى المغرب العربي تعمل عدة جمعيات في بلاد المهجر لنفس الأهداف، إضافة إلى تأسيس جمعيات لأطر متخصصة كفدرالية المهندسين المغاربيين في فرنسا، ووداية الأطباء من أصل مغاربي في فرنسا، وجمعية ثقافة وتبادل فرنسا- المغرب العربي، وجمعية قدماء المدرسة الوطنية بوليتيكنيك في الجزائر، وجمعية الأطباء الجزائريين في

37- Le document du projet TOKTEN a été signé par la PNUD et le ministère des affaires étrangères le 8 janvier 1990. La première rencontre de TOKTEN s'est tenue en juillet 1993 à Rabat et la seconde au même mois en 1994 à Casablanca.

38- Farid Asri(sous la direction) : Migrations marocaines : les competences marocaines de l'étranger: 25 ans de politique de mobilisation. Publication CCME: Etudes et Recherches . Rabat . Maroc 2012, p 105.

39- Boubakri, 2005. Statistiques sur les migrants en Tunisie, BIT - Alger.

http://aidifondation.org/index.php/201219-26-20-24-09-2012/31-59-12-15-09-/the-network-of-syrian-scientists-technologists-and-innovators-abroad-nosstia

41- Voir http://www.scidev.net/fr/science-and-innovation-policy/capacity-building/news/les-scientifiques-arabes-expatri-s-exigent-des-changements-dans-leurs-pays-d-ori.html

فرنسا، وجمعية التونسيين خريجي المدارس العليا، والجمعية المغربية للأحيائيين في فرنسا، والجمعية المغربية للأحيائيين في الولايات المتحدة الأمريكية، Moroccan Academic Research Scientists ، وشبكة المثقفين المغاربة في أوروبا، وجمعية «العلم والمعرفة» في فرنسا [42]، وغيرها من منظمات المهاجرين. رغم تواجد هذا العدد من الجمعيات، إلا أننا لا نتوفر على معطيات تمكننا من تقييم دورها في نقل المعرفة « knowlege transfer » إلى البلد الأم. ولكنها مؤسسات تستحق التشجيع حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

إن مجال تدخل الكفاءات العربية واسع. ويمكن تصور صيغ أخرى إلى جانب النموذجين المقدمين. هكذا، يمكن لنا أن نفكر في صيغة ثالثة توفق بين الاستراتجيتين أي أن تشجع على العودة وأن تحفز الراغبين في البقاء على المساهمة في التنمية الإقتصادية والعلمية للبلد الأم.

4.4 خـــــلاصـــة

نحن نعايش اليوم - في إطار موجة الرأسمالية الثالثة - عملية قلب لتراتبيات القوى الفاعلة في الإقتصاد، فالقوى الفاعلة الأكثر حسماً هي غير مادية (معرفة، معالجة المعلومات...). ولكن مفارقة العولمة هي أنها تسمح بمرور رؤوس الأموال والمشروعات والأفكار، ولكنها تقصر مرور الأشخاص على الكفاءات التي تحتاج إليها البلاد النامية بشدة.

بلا شك، تظل هجرة الكفاءات ظاهرة تتزايد على حساب البلاد الموفدة. وللتقليل من هذا النزيف، من الضروري تحسين السياق «الاجتماعي» و«المعرفي»، وخلق بيئة مهنية مشجعة. ولكن تقليل هذه التدفقات يقتضي سياسة إرادية، لكنها تظل أغلب الوقت غير كافية؛ لأنها ليس لها تأثير كبير على عوامل الجذب في البلاد المتقدمة. ولكن في مواجهة هذه الظاهرة، يظل الأساس هو بلورة آليات تجعل من هجرة الكفاءات ثروة مشتركة، ونتمكن في النهاية من الإنتقال من استنزاف العقول إلى وضع مربح للأطراف الثلاثة، بلدان الإستقبال، بلدان المنشأ والمهاجر. الفكرة الأكثر براجماتية في ظل الظروف الراهنة في الدول العربية هي التفكير في صيغة مرنة، العودة الافتراضية، دون أن يؤدى ذلك إلى العودة النهائية إلى بلد المنشأ. إن الهجرة الدائرية أو التنقلية تظل نموذجاً ملائماً من أجل إشراك هؤلاء «المواطنين من الضفتين» كما يُنعَتون في الحوض المتوسطي في التنمية الإقتصادية مع الإستمرار في تشجيع العودة النهائية في البلدان التي تعرف تطورات سياسية واقتصادية توفر شروط هذه العودة.

للتقليل من إستنزاف الكفاءات العربية، من الضروري تحسين السياق «الاجتماعي» و«المعرفي»، وخلق بيئة مهنية مشجعة.

التوصيات

من أجل تحويل « هجرة الكفاءات» إلى «ربح الكفاءات»، وإحلال مفهوم Brain Gain محل مفهوم Brain Drain وبالتالي جعل هذه النخب نافعة لجميع الأطراف، الدولة الموفدة والدولة المستقبلة والمهاجر، يقتضي ذلك تبني سياسة عمومية فاعلة في الدول المضيفة ودول المنشأ تتمحور أساساً حول الإجراءات التالية:

بناء "فهم" هجرة الكفاءات

إن بناء هذه المعرفة يظل شرطاً ضرورياً في أفق اتخاذ القرارات الفاعلة والسياسات الناجعة لمواجهة مختلف التحديات التي تطرحها الظاهرة في المنطقة. من الاجراءات التي يجب اتخاذها في هذا المجال:

- تحسين إنتاج الإحصاءات بشأن القضايا

42- Jamal Bouiyour : « Réseaux scientifiques et techniques et transfert technologique. Quelques éléments d'analyse 8à travers l'expérience marocaine ». In colloque La migration Sud-Nord : la problématique de l'exode des compétences ». Publications de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations. Imprimerie Al Karama. Rabat .2002.

المتصلة بهجرة الكفاءات.

- إنشاء وكالة/هيئة عمومية على مستوى كل بلد مهمتها تنسيق وتوفير ونشر بيانات موثوقة ومنتظمة ومستمرة حول الهجرة بصفة عامة وهجرة الكفاءات بصفة خاصة.
- تطوير الروابط وأوجه التآزر والربط الشبكي بين المؤسسات الإحصائية المهتمة بالكفاءات في مختلف البلدان العربية.
- إنشاء مراصد إقليمية للهجرة (المغرب العربي، دول الخليج، جامعة الدول العربية،...) مهمتها إنشاء بيانات كمية ونوعية حول الهجرة آخذة بعين الإعتبار البعد النوعي (ذكور وإناث) من خلال نظام للرصد الدائم لحركة هجرة الكفاءات.
- خلق بيئة مواتية لتنمية الكفاءات في بلدان المنشأ وذلك من خلال:
- إعتماد وتنفيذ سياسة تشجيع البحث من أجل التنمية وذلك بإنشاء مراكز ومعاهد للبحوث تتوفر على الموارد البشرية والتقنية والمالية الضرورية.
- توثيق الروابط بين عالم البحوث وعالم الأعمال عن طريق تشجيع إنشاء مخابر للبحوث داخل الشركات.
- وضع إستراتيجية على مستوى الجامعات تهدف إلى ملاءمة البرامج لحاجيات سوق العمل وذلك من أجل محاربة بطالة الخريجين الشباب.

الحفاظ على الروابط مع المغتربين من ذوي المهارات من خلال إنشاء آليات مؤسساتية مناسبة:

- تعزيز قنوات الاتصال بين المهارات المغتربة وبلد المنشأ أو المنطقة التي ينتمون إليها وذلك باللجوء إلى خبرة هذه الكفاءات وتسهيل تنظيم محاضرات مسافية بواسطة وسائل الاتصال المعاصرة من قبل الأكاديميين المغتربين لفائدة الجامعات في بلد المنشأ.
- إقامة روابط بين منظمات المهاجرين ذوي المهارات ومراكز البحوث في بلدان المنشأ.
- دعم شبكات الكفاءات المغتربة في الخارج.
- إعداد شراكات بين المؤسسات المكلفة بالهجرة وشبكات الكفاءات المقيمة في الخارج.

تعزيز جاذبية المنطقة العربية من أجل تشجيع وتحفيز العودة الفعلية أو الافتراضية للمهاجرين وتسهيل الهجرة الدائرية للمهارات (Brain circulation). في هذا الصدد ينبغي:

- إصلاح بيئة الأعمال (الحكامة/الحوكمة الرشيدة) واعتماد سياسات ملائمة للإدماج، علماً أن العودة تنصهر دائماً ضمن «استراتيجية مدبرة» وعليه يجب التركيز على العوامل المحفزة المرتبطة بظروف ما قبل وما بعد العودة.
- تسوية المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه الكفاءات عند عودتهم عن طريق إهتمام أكبر بتدبير مؤسسات الإدارة والعدل والضرائب والعقار وإنشاء «نظام إيكولوجي» حقيقي للأعمال لأن هناك علاقة جدلية بين الفعل الإستثماري والبيئة التي يعمل فيها المستثمر.
- تحسين آليات عمل الدولة والمقاولات من خلال تكريس مبدأ «حكم الجدارة»: إحترام الكفاءات ومحاربة المحسوبية وخطط حقيقية للتطوير الوظيفي وانفتاح المسؤولية على الشباب.

تشجيع الكفاءات على الإستثمار في بلد المنشأ، وخاصة في القطاعات التي تعتبر واعدة لتحقيق التنمية المستدامة للبلد ولاسيما من خلال:

- إنشاء بنوك مشاريع للمستثمرين المحتملين من المهاجرين.
- تسهيل اندماج المقاولين المهاجرين، علماً أن بروز هذه النخبة المزدوجة الثقافة والمتقنة للغات بلد المنشأ وبلد الإستقبال تفتح

آفاقاً جديدة لإنشاء مشاريع في إطار التعاون الثنائي.

- إشراك سيدات الأعمال في تنمية بلد المنشأ.

تدبير أمثل لهجرة الكفاءات في البلد المضيف

البلاد الموفدة يمكن أن تساهم في سد العجز الحاصل في سوق العمل فيما يخص الكفاءات في البلدان المستقبلة. من أجل ذلك، يجب إرساء سياسات متناسقة ومتفق عليها من الجانبين وتقييم أمثل لإحتياجات سوق العمل من الكفاءات في البلدان المضيفة. ولتجنب إهدار وتبذير هذه المهارات، يبقى من الضروري إتخاذ التدابير التالية:

- تسهيل الإعتراف الرسمي بمؤهلات ومهارات الكفاءات المهاجرة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يشكل « الإطار الأوروبي للمؤهلات» مرجعية لذلك بتوافق مع نظم إصدار الشهادات الوطنية.
- محاربة التبخيس المهني في البلدان المضيفة والذي يشكل خسارة في الإستثمار في التعليم لبلد المنشأ والمهاجر.
- دعوة البلدان المضيفة لتخصيص موارد مهمة، من جهة لدعم مراكز البحوث والمختبرات في البلدان الموفدة في إطار سياسة هجروية مبنية على التعاون من أجل التنمية، ومن جهة أخرى إقحام المهارات المهاجرة في التعاون الأكاديمي والعلمي مع بلدانهم الأصلية.
- إدراج حركية المهارات في إطار مختلف الإتفاقيات والمواثيق الموقعة من طرف بلدان المنشأ.
- إعتماد إتفاقيات بين البلدان الموفدة والبلدان المستقبلة للحد من هجرة المهارات العاملة في القطاعات الحساسة والإستراتيجية بالنسبة لتنمية البلدان العربية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- تفادياً للنقص الحاصل في التأطير في بعض القطاعات، العمل على تطوير تقنيات جديدة، مثلاً في مجال الطب، التطبيب عن بعد (Telemedecine) التي تمكن الطبيب من إعطاء رأيه المهني إنطلاقاً من بلد الإقامة في الخارج.

وضع إستراتيجية للتواصل والإعلام خاصة بالكفاءات المرشحة للهجرة

- إنشاء وتعزيز (اذا كانت تتواجد) لوكالات الوساطة في بلدان المنشأ والإستقبال ونسج علاقات تعاون بينها على غرار ما يمكن أن تقوم به الوكالة التونسية للتعاون التقني أو الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات في المغرب مع البوابة الأوروبية لحركية الشغل [43] (Eures).
- إعلام أفضل حول فرص العمل المتاحة في بلدان المهجر وحول الخدمات المتاحة لمطابقة هذه الفرص مع المؤهلات، مما يساعد على الحد من عدم تطابق مؤهلات المهاجرين في بلدان الإستقبال.
- توفير معلومات ضافية متاحة للجميع فيما يتعلق بإجراءات الهجرة، ظروف العيش وقواعد وإجراءات الاندماج في البلدان المضيفة.

تطوير فرص وإمكانيات التعاون جنوب-جنوب

في منطقة تعرف حركية بينية مهمة أساساً في إتجاه بلدان الخليج التي تستقطب كفاءات من المنطقة. ويمكن للخبرات العربية أن تساهم في سد العجز الحاصل في دول عربية أخرى عن طريق إرساء سياسة للتعاون في هذا المجال.

43- هذه البوابة تخبر بفرص العمل المتاحة في 32 دولة أوروبية ومعلومات ضافية حول الأنشطة المهنية في هذه البلدان. أنظر: http://ec.europa.eu/ eures/home.jsp ?

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. الأمم المتحدة (2006) تقرير الامين العام للأمم المتحدة حول الهجرة، مايو 2006، الأمم المتحدة، نيويورك.
2. جامعة الدول العربية (2008) التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات ، نزيف أم فرص. القاهرة.
3. جامعة الدول العربية (2006) التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية.
4. محمد الخشاني (2008) الهجرة النخبوية بين بلاد المغرب العربي وبلاد الاتحاد الأوروبي، التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات ، نزيف أم فرص، جامعة الدول العربية، القاهرة.

المراجع الأجنبية

1. Amna Omer Mohamed Ali (2010): Highly skills migration: Sudan, Analytical and synthetic notes, CARIM.
2. Banque mondiale : Recueil de statistiques 2011 sur les migrations et les envois dee fonds. www. worldbank.org/migration.
3. Bhargava, Alok & Docquier,Fréderic et Moullan, Yasser (2005) Modeling the Effect of Phisician Emigration on human Development. http://ssrn.com/abstract=1555775 ».2010.
4. Boubakri,Hassan : Statistiques sur les migrants en Tunisie, BIT , 2005– Alger.
5. Bouiyour,Jamal: « Réseaux scientifiques et techniques et transfert technologique. Quelques éléments d'analyse à travers l'expérience marocaine ».. In colloque La migration Sud-Nord : la problématique de l'exode des compétences ». Publications de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations. Imprimerie Al Karama. Rabat .2002.
6. Clemens, Michael& Ganilla Pettersson (2006) New Data On African Health Professionals Abroad »Document de travail 95. Center for Global Development. Washington DC.
7. De Bel Air, Françoise (2010) Highly- skilled migration from Jordan : A response to socio-political challenges, Analytical and synthetic notes CARIM .
8. El Yssa Abderrahman (2010) La migration qualifiée en Mauritanie : enjeux et perspectives juridiques . Note d'analyse de synthèse, CARIM.
9. European Taining Foundation & Association Marocaine d'Eudes et de Recherches sur les Migrations (2013) Migrations et compétences :Le rôle des compétences dans le phénomène migratoire au Maroc. ETF Publications.
10. Fargues Philippe, Migrations méditerranéennes : Rapport 2005. CARIM Institut Universitaire Européen de Florence.
11. Fayolle Sarah (2005) La migration des élites scolaires marocains vers la France : Un aller simple? Mémoire de Master en sciences sociales. Université René Descartes Paris 5.

12. Gaillard A.M,et Gaillard Jacques (1999) Les enjeux des migrations internationales. De la quête du savoir à la circulation des compétences. L'Harmattan.

13. International Labour Office (2012): Global Employment Trends 2012. Preventing a deeper jobs crisis. Geneva. Annex 1. Global and regional table.

14. Jouni Hassan (2010) La migration hautement qualifiée au Liban. Note d'analyse de synthèse CARIM.

15. Khachani M. & Mohamed Bensaid (2009) «Migration pour le travail décent, croissance économique et développement: le cas du Maroc», Rapport BIT.

16. Khachani Mohamed (2013) L'exode des compétences dans la région MENA, Conference on Migrants> Skills for Development in MENA region, organisée par l'UNFPA et l'OECD.Tunis 1314-mai.

17. Khachani Mohamed (2010) La migration des personnes hautement qualifiées : cas du Maroc. Note d'analyse de synthèse CARIM.

18. Khawaja Mustafa (2010) Highly Skilled migration into, through from the southern and eastern Mediterranean and Sub Saharan Africa: case of Palestine. Analytical and synthetic notes CARIM.

19. Khelfaoui Mohcine (2001) « Emigration des scientifiques en Algérie : origine et évolution ». Colloque organisé par l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations sur le thème : « Migration Sud-Nord : La problématique de l'exode des compétences» - Faculté de Droit Rabat Agdal- 2728- Avril.

20. Kiwan, Fadia (2010) l'émigration des compétences libanaises. Note d'analyse de synthèse CARIM.

21. Nassar Hiba (2010) Migration of skills: The Egyptian case. Analytical and synthetic notes CARIM.

22. PNUD (2011) Rapport sur le développement humain 2011, PNUD, Washington DC.

23. Shalabi Yasser (2010) Highly–skilled Migration in the occupied Palestinian Territory: Socio-political perspectives. Analytical and synthetic notes CARIM.

24. Sika Nadine (2010) Highly-skilled Migration Patterns and Development: The case of Egypt. Analytical and synthetic notes CARIM.

25. Saleh Mohamed (2010) Mauritanie : migration hautement qualifiée. Note d'analyse de synthèse CARIM.

26. Van Eeckhout, Letiia (2007): Débat public: L'immigration. Odile Jacob. La documentation française, p 78. Presse:

27. La Vie Economique du 6 avril 2001.

28. La Vie Economique du 142001/9/.

29. La Vie Economique du 21 septembre 2012.

30. Le Monde Dimanche-Lundi 1516- avril 2001.

31. Libération (Maroc) du 302000/11/. Webographie :

32. The Network of Syrian Scientists, Technologists and Innovators Abroad (NOSSTIA) http:// aidifondation.org/index.php/201219-26-20-24-09-2012/31-59-12-15-09-/the-network-of-syrian-scientists-technologists-and-innovators-abroad-nosstia

33. Sci-Dev-Net http://www.scidev.net/fr/science-and-innovation-policy/capacity-building/news/les-scientifiques-arabes-expatri-s-exigent-des-changements-dans-leurs-pays-d-ori.html

34. Forum Algérie http://www.algerie-dz.com/forums/archive/index.php/t-252934.html

35. Office des tunisiens à l>étranger http:// www.ote.nat.tn/index.php?id=5

الهجرة العائدة والتنمية [1]

5.1 مقدمة

تؤدي العلاقة المتصلة بين المهاجر وبلده إلى تطلعات العودة وإحيائها لدي المهاجر. وقد إزداد الاهتمام بالهجرة العائدة بسبب الدور التنموي الذي يمكن أن يقوم به المهاجر عند عودته إلى بلد المنشأ. علي الرغم من المحاولات المتعددة لتفسير ظاهرة الهجرة العائدة، الا ان فهمنا للهجرة العائدة مازال قاصراً. وربما يرجع ذلك إلى عدم إيلاء هذا الموضوع الإهتمام الكافي من قِبَل الباحثين والخبراء في مجال الهجرة بالإضافة إلى عدم توافر بيانات كمية موثوقة يمكن حول حجم وطبيعة تلك الظاهرة الاعتماد عليها في التحليل تلك الظاهرة. أضف إلى ذلك تعدد طرق تصنيف العودة والعائدين التي تلعب دوراً حاسماً في توجيه وتشكيل التصورات والتصنيفات والسياسات المعتمدة من قبل الحكومات.

المهاجر العائد، طبقاً لتعريف شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، هو الشخص الذي يعود إلى بلد المنشأ بصورة قسرية أو طوعية لمدة لا تقل عن عام بعد الإقامة لمدة زمنية طويلة او قصيرة بالخارج (Dumont and Spielgovel, 2007). تتعدد أسباب العودة إلا أن أهم أسباب العودة تتمثل في: عدم الاندماج في بلدان المقصد، تفضيل المهاجرين لبلدان المنشأ، تحقيق أهداف مالية محددة، توافر فرص عمل في بلدان المنشأ نتيجة اكتساب المهاجر لخبرات جديدة أثناء إقامته في الخارج، بالإضافة إلى وجود بيئة سياسية وإقتصادية وإجتماعية مناسبة في بلد المنشأ تشجع المهاجر على إتخاذ قرار العودة.

وترتبط مدة الإقامة بالخارج بطريقة غير مباشرة بالرغبة في العودة، حيث أنه كلما طالت مدة الإقامة في الخارج كلما قل التفكير في العودة أو الانتقال إلى بلد آخر، إلا أنه في حالة وصول بعض المهاجرين إلى عمر التقاعد تزيد الرغبة في العودة إلى بلد المنشأ أو على أقل تقدير يقوم المهاجر بتقسيم وقته بين الاقامة في بلد المنشأ وبلد المقصد. تزيد أيضاً فرص العودة لدى المهاجرين أصحاب المهارات العالية ولكن ذلك يعتمد علي مجال العمل والحالة الإجتماعية والإقتصادية في بلد المنشأ. من أسباب العودة ايضاً إرادة المهاجر، خاصة عندما يكون الدافع من وراء الهجرة دافعاً إقتصادياً حيث تكون الهجرة، في هذه الحالة، مجرد وسيلة لتحقيق وفورات مالية يمكن إستخدامها بشكل أفضل في بلد المنشأ، خاصة إذا كان مستوى الأسعار في بلد المنشأ أقل من نظيره في بلد المقصد. من تصنيفات المهاجرين العائدين أيضاً، المهاجرين من أجل العلم واكتساب مهارات بالخارج حيث يكتسب المهاجر - عادةً - مهارات تزيد من فرص عمله في بلد المنشأ.

تتمثل مساهمات الهجرة العائدة في التنمية في بلد المنشأ من خلال نقل الموارد من بلد المهجر أثناء فترة الهجرة وعند العودة. تشمل تلك الموارد التحويلات النقدية والعينية والمدخرات

ترتبط مدة الإقامة بالخارج بطريقة غير مباشرة بالرغبة في العودة، حيث أنه كلما طالت مدة الإقامة في الخارج كلما قل التفكير في العودة أو الانتقال إلى بلد آخر.

1 - دينا عبد الفتاح، قسم الإقتصاد، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

المالية المتراكمة خلال فترة الهجرة، والخبرات والمهارات التي قد يكتسبها المهاجر أثناء تواجده في بلد المهجر، بالإضافة الى التحويلات الإجتماعية التي تتمثل في القيم والأخلاقيات المكتسبة خلال فترة الهجرة. وتحدد الظروف الإجتماعية والإقتصادية وبيئة الأعمال في بلد المنشأ مدى مساهمة تلك الموارد في التنمية.

يتناول الفصل في بدايته عرضاً لأهم النظريات المفسرة للهجرة العائدة، نتبعه بعرض لسياسات بعض البلدان العربية لاستيعاب الهجرة العائدة، بعد ذلك ننتقل لتحليل علاقة الهجرة العائدة بالتنمية وعرض لبعض حالات بلدان المنشأ، ثم نختتم الفصل بتقديم بعض التوصيات حول الهجرة العائدة وطرق تفعيل دورها في التنمية في بلدان الوطن العربي.

5.2 الهجرة العائدة والتنمية: مقدمة نظرية

تتعدد النظريات التي تقدم مجموعة من التفسيرات حول الهجرة العائدة والعائدين وأهم دوافع العودة نتناول بعضها بالشرح والتحليل. يتم تفسير دوافع الهجرة من خلال المنظور الإقتصادي النيوكلاسيكي من خلال التفاوت في الاجور بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد من خلال توقعات المهاجرين لعوائد أعلى في بلد المقصد، بالتالي تكون العودة طبقاً لهذا التفسير ناتجة عادة عن فشل تجربة الهجرة وعدم الحصول علي النتائج المتوقعة. وطبقاً لهذا التفسير فالمهاجر لا يأمل فقط في تعظيم العائد من الهجرة، ولكن يأمل أيضاً في إطالة مدة الاقامة بالخارج لتحقيق تسوية دائمة ولم شمل الأسرة للتمتع بفارق الأجر بين بلد المنشأ وبلد المهجر. وطبقاً لهذا التفسير، فإن العودة تكون نتيجة عدم قدرة المهاجر على تعظيم منافعه من الهجرة وعدم الإستفادة من فارق الأجر بين البلد المرسل والبلد المستقبل وبالتالي تكون العودة نتيجة لفشل المهاجر.

تقدم نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة اليد العاملة (Stark, 1991) تفسيراً آخر للعودة بإعتبارها نتيجة منطقية لإستراتيجية محسوبة من قبل أسرة المهاجر لتقسيم العمل داخل الأسرة بتوظيف العمالة داخل الأسرة بطريقة تؤدي إلى تعظيم المنافع وتقليل المخاطر. وتفترض تلك النظرية أن قرار الهجرة او العمل بالخارج قراراً أسرياً لا يخص الفرد المهاجر فقط. وطبقاً لتلك النظرية، لفإن قرار العودة يكون نتيجة طبيعية لتجربة ناجحة يقوم المهاجر خلالها بتحقيق أهدافه من دخل مرتفع وإدخار تراكمي لصالح الأسرة. وعليه فإن مدة الهجرة طبقاً لتلك النظرية ترتبط بإحتياجات الاسرة من تأمين وادخار وقوة شرائية ومن ثم يرتبط قرار العودة بتحقيق تلك الأهداف (Dustmann, 2001).

يقدم المنهج الهيكلي للهجرة العائدة Structural Approach to Return Migration تفسيراً مغايراً لتلك الظاهرة ينطلق من فرضية أن الهجرة العائدة لا يجب أن يتم تفسيرها بالإعتماد فقط على تجربة الشخص المهاجر ولكن أيضاً يجب الأخذ بعين الإعتبار العوامل الإجتماعية والمؤسسية لبلد المنشأ، حيث تمثل الموارد المالية والإقتصادية العائدة إلى بلد المنشأ أمراً حاسماً في قرار العودة بالإضافة إلى برامج إعادة إدماج المهاجرين العائدين، حيث يتم تحليل نجاح أو فشل العودة من خلال مقارنة الواقع الإقتصادي على مستوى الأسرة والمجتمع مع توقعات العائدين (Cassarino, 2004). ولا يعتمد هذا المنهج على التحويلات المالية فقط، ولكن يتعداها ليشمل قوة العلاقات المحلية والتقاليد والقيم في بلد المنشأ لما لها من تأثير كبير علي قدرة العائدين علي إستثمار خبراتهم في بلادهم الاصلية. لذلك نجد أنه علي النقيض من المنهجيات سالفة الذكر، يركز النهج الهيكلي على ما اذا كان للعائد دور في تنمية مجتمعات المنشأ وهو ما يعتمد على متغيرين أساسيين هما مدة الإقامة في الخارج والتغيرات التي شهدها المجتمع خلال تلك

تتمثل مساهمات الهجرة العائدة في التحويلات النقدية والعينية والمدخرات المالية المتراكمة خلال فترة الهجرة، والخبرات والمهارات التي قد يكتسبها المهاجر أثناء تواجده في بلد المهجر، بالإضافة إلى التحويلات الإجتماعية.

الفترة، ومكان العودة داخل دولة المنشأ (ريف/حضر) الذي يؤثر على عملية إندماج المهاجرين العائدين وتوقعاتهم.

تشكل نظرية الحدود الوطنية محاولة أخرى لصياغة إطار نظري ومفاهيمي يهدف إلى فهم أفضل للروابط الإجتماعية والإقتصادية بين بلد المقصد وبلد المنشأ حيث يتم تنفيذ الانشطة الوطنية من قِبَل الاتصالات الإجتماعية المستمرة علي مر الزمان وعبر الحدود وكيف تؤثر هذه الروابط علي هوية المهاجر. طبقاً لهذه النظرية، تشكل الهجرة العائدة جزءاً من نظام دائري للعلاقات الإجتماعية والإقتصادية وتبادل المعلومات حيث تعمل تلك الآليات على المساعدة في عملية إعادة ادماج المهاجرين ونقل المعرفة والمعلومات (, 2004assarinoC) حيث يقوم المهاجرون الراغبون في العودة بالإعداد لاعادة إندماجهم من خلال زيارات دورية ومنتظمة لبلدانهم الاصلية مع الإحتفاظ بصلات قوية مع أوطانهم وإرسال تحويلات مالية لأسرهم بصفة دورية.

في تفسير آخر للهجرة العائدة تفترض نظرية الشبكات الإجتماعية والهجرة العائدة إحتفاظ المهاجرين العائدين بصلات وعلاقات قوية مع أماكن استقرار سابقة في بلدان أخرى. هذه الروابط تعكس تجربة الهجرة التي يمكن ان تيسر مبادرات العائدين في بلاد المنشأ من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين العودة التي تتأتى من خلال أنماط من العلاقات الشخصية التي قد تستمد من الخبرات السابقة للعائدين. حيث تسهم تلك الشبكات الإجتماعية في توفير الموارد والمعلومات. لذلك فإن تكوين الروابط الإجتماعية هو أمر بالغ الأهمية لدراسة الأسس التي تحدد وتحافظ علي صلات عبر الحدود. (, 2004Cassarino). إلا أن التجارب المستمدة من الخبرات السابقة للمهاجرين العائدين وحدها لا تفسر مبادرات العودة. حيث يلعب رأس المال الإجتماعي في هذه الحالة دوراً رئيسياً في تحفيز العودة.

يبين هذا السرد لأهم النظريات التي تعمل علي فهم أسباب العودة ومساهمة الهجرة العائدة في التنمية أن تفسير العودة يعتمد بشكل أساسي علي أسباب الهجرة وأهداف المهاجر وأسرته وتوافر البيئة المناسبة لإستيعاب وإدماج المهاجرين العائدين ضمن منظومة التنمية في بلد المنشأ.

5.3 سياسات استيعاب الهجرة العائدة في البلدان العربية

بدأ الاهتمام بسياسات الهجرة العائدة في بداية السبعينيات حينما واجهت بعض بلدان المقصد (بلاد الغرب) ركوداً إقتصادياً وبالتالي إنخفضت إحتياجاتهم من العمالة وبدأ بعض المهاجرين بالإتجاه للعودة إلى بلدانهم الاصلية. من هنا بدأ الإهتمام بصياغة سياسات تنظم العودة من قبل بلدان المقصد والمنشأ. وتجتذب السياسات الخاصة بالعودة حالياً إهتماماً متزايداً، وتركز السياسات الخاصة بالعودة على مجالين أساسيين. يختص المجال الأول بالادارة الفعالة لبرامج الهجرة المؤقتة أو الموسمية والدائرية بينما يختص المجال الثاني بالمساعدات المقدمة للمهاجرين من أجل العودة الطوعية. وهناك العديد من السياسات التي تتخذها بعض الحكومات والمنظمات الدولية لتسهل وتيسر عودة المهاجرين ومساعدتهم على إتخاذ قرار العودة. وهناك سياسات أخرى تتبعها بلدان المنشأ لتسهيل إجراءات العودة وإعادة الاندماج في المجتمع والإستفادة من العائدين بأحسن صورة ممكنة. وحيث أن المجال لا يتسع لسرد السياسات الداعمة للعودة في البلدان المستقبلة، فسوف يقتصر التحليل على سياسات البلدان العربية بخصوص الهجرة العائدة من خلال عرض نماذج لبعض تلك السياسات.

تعتمد العودة بشكل أساسي علي أسباب الهجرة وأهداف المهاجر وأسرته وتوافر البيئة المناسبة لإستيعاب وإدماج المهاجرين العائدين ضمن منظومة التنمية في بلد المنشأ.

المغرب

تنامى إهتمام المغرب خلال السنوات السابقة بالهجرة العائدة والتنمية، وتتولي الوزارة

المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ملف الهجرة والتواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج وتضع ضمن إستراتيجيتها «التكفل بتنفيذ الإجراءات التي من شأنها المساهمة في تأمين أفضل الظروف لإعادة إدماج المهاجرين في المغرب عند العودة النهائية». وتتضمن خطة عمل الوزارة تشجيع مساهمة مغاربة العالم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للمغرب، والنهوض باستثمارات المغاربة المقيمين بالخارج، وتوفير الوسائل والإمكانيات التي تشجع ظهور جيل جديد من المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك تعبئة الطاقات المغربية المقيمة بالخارج واستخدام كفاءاتهم العلمية والمهنية من أجل دعم اندماج المغرب في اقتصاد المعرفة وصياغة إستراتيجية خاصة بتعبئة الكفاءات، وتشجيع إطار للشراكة بين الجمعيات المغربية المقامة بالخارج ومثيلاتها بالمغرب المحلية بغرض إنشاء مشاريع التنمية المحلية بالمغرب (الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة 2014).

من أجل تسهيل الوصول للمعلومات المتعلقة بتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، أنشأت المغرب شبكة للكفاءات الوطنية بالخارج مستهدفة ذوي الكفاءات من الجالية المغربية بالخارج كوسيلة لتجميع كل المعلومات المتعلقة بالخطط والبرامج الوطنية التي يتم تنفيذها بالمغرب، والمعلومات المتعلقة بفرص الأعمال والاستثمار، وكذا المعلومات المرتبطة ببرنامج تعبئة الكفاءات المغربية.

تونس

يتوافر لدى تونس عدة مؤسسات تهتم بالتواصل مع التونسيين بالخارج، علي رأس هذه المؤسسات وزارة الشؤون الإجتماعية، ومن ضمن المؤسسات التي تشرف عليها الوزارة «ديوان التونسيين بالخارج» الذي أنشيء عام 1988. يهتم الديوان بصفة خاصة بالمهام المتعلقة بالتونسيين بالخارج وتصميم وتنفيذ برنامج الدعم الإجتماعي للتونسيين في بلدان الإقامة، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ البرامج التي تضمن حماية حقوق ومكتسبات التونسيين ببلدان الإقامة، والدفاع عن مصالحهم وصيانة كرامتهم مع تيسير إندماجهم الفاعل والإيجابي في مجتمعات الإقامة، والحفاظ على مقومات هويّتهم وتعزيز إنتمائهم لوطنهم ووقايتهم من مخاطر التهميش والعزلة والإنصهار السلبي، والتواصل مع مختلف شرائح الجالية التونسية، وكذلك تفعيل مساهمة التونسيين بالخارج في المسيرة التنموية، وإعادة ادماج المهاجرين العائدين إلى تونس في الاقتصاد الوطني.

وتهتم تونس، كغيرها من الدول، بالكفاءات الوطنية بالخارج، حيث يعمل ديوان التونسيين بالخارج على ربط الصلة بالكفاءات التونسية بالخارج من خلال العديد من البرامج مثل إنشاء لجنة ربط الصلة بالكفاءات التونسية المقيمة بالخارج، كما يقوم بالعديد من الأنشطة التي من شأنها تعريف رجال الأعمال التونسيين بالخارج بآخر المستجدات والحوافز وكذلك فرص الإستثمار المتاحة وأفكار المشاريع القابلة للإنجاز من خلال التعاون مع منظمات رجال الأعمال التونسيين المقيمين بالخارج. وتقدم تونس كذلك بعض الحوافز التي تشجع على العودة المؤقتة والدائمة مثل: التشريعات المشجعة على الإستثمار، ومنح التونسيين المقيمين بالخارج الإعفاء من المعاليم الجمركية بالنسبة للتجهيزات والمعدات الخاصة ببعث المشاريع الإقتصادية دون اشتراط العودة النهائية، وتمكين أصحاب الأعمال التونسيين المقيمين بالخارج من توظيف مدخراتهم في نطاق تخصيص الشركات العمومية ومن اقتناء الأسهم المعروضة أو الإكتتاب فيها بالبورصة، وكذلك تمكين التونسيين المقيمين بالخارج من التمتع بامتيازات المقيم وغير المقيم عند الإستثمار وبعث المشاريع، وكذلك دعم حضور المؤسسات

المصرفية التونسية بالفضاء الأوروبي والمغاربي (وزارة الشؤون الإجتماعية 2014).

مصر

صدر قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم 111 لسنة 1983، الذي كان يهدف وقتها إلى تحرير حركة هجرة المصريين بعد سنوات طويلة من الإنغلاق. وقد تضمن القانون عدة نصوص تتعلق برعاية الدولة للمصريين في الخارج والعمل على تدعيم صلاتهم ببلد المنشأ من خلال إقامة مؤتمرات للمصريين بالخارج ودعم إنشاء الإتحادات والنوادي والروابط المصرية في دول المهجر والعمل على الحفاظ على اللغة والثقافة العربية والتراث الوطني. أما فيما يتعلق بحقوق المصريين في الخارج فقد نص القانون على إعفاء عائد إستثمار الودائع التي يودعها المهاجرون المصريون في البنوك العاملة في مصر من كافة الضرائب والرسوم، كما نص القانون على معاملة رأس المال الذي يشارك به المصري المهاجر أو غيره من المصريين العاملين بالخارج في مشروعات أو أعمال استثمارية داخل البلاد على أساس تمتعه بكافة المزايا المقررة لرأس المال الأجنبي الذي يعمل في نفس المجال (قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج 1983).

ونظراً لأن النسبة الغالبة من الهجرة المصرية هي هجرة عمل لدول لا تسمح للعمالة المهاجرة بالإقامة الدائمة أو التجنس، فإن سياسات الهجرة المصرية أهملت إلى حد كبير تشجيع العودة من أجل التنمية لأن العودة في تلك الحالة هي المآل الحتمي للمهاجرين المصريين، ويظل الإهتمام الأكبر للحكومة المصرية في العوائد المباشرة من الهجرة وهي التحويلات المالية للمهاجرين. وعلى الرغم من أن قانون الهجرة المصري قد نص على الإستفادة من خبرة وكفاية العلماء وذوى الخبرة من المصريين المقيمين بالخارج في مجالات التنمية والإنتاج بالوطن، إلا أن واقع الحال يشير الى إفتقار الدولة المصرية لخطة منهجة للإستفادة بهذه الكفاءات.

العراق

في إطار إهتمام العراق بالكفاءات العراقية التي إضطرت للهجرة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، أنشأت العراق وزارة الهجرة والمهجرين عام 2009. وتعمل الوزارة على تسهيل عودة الكفاءات العراقية في الخارج وإدماجهم في المؤسسات العراقية المناظرة لتخصصاتهم. ومن ضمن المشاريع التي تنفذها الوزارة «مشروع التواصل مع الكفاءات العراقية في الخارج». ويهدف هذا المشروع إلى بناء قاعدة بيانات للكفاءات والطاقات العراقية المتواجدة في الخارج والتعرف على أهم المشكلات التي تواجههم والمعوقات التي تحول دون عودتهم، وكذلك تشجيع الكفاءات العراقية المهاجرة على إستثمار مهاراتهم وكفاءاتهم في تنمية العراق وتحديد القطاعات التي يمكن أن يساهموا فيها ووضع الآليات المناسبة لتفعيل دورهم في تنمية بلد المنشأ (وزارة الهجرة والمهجرين 2014).

ربما يكون من المبكر الحكم على تجربة العراق في تشجيع الكفاءات العراقية بالخارج على العودة، إلا ان وجود مثل هذا الكيان التنظيمي على مستوى وزارة يعكس في حد ذاته إهتماماً على مستوى السياسة العامة للدولة بملف الكفاءات العراقية المهاجرة. ويبقى، بعد مد جسور التواصل مع الكفاءات العراقية بالخارج، العمل على توفير بيئة داعمة لإدماج وإستيعاب تلك الكفاءات في منظومة التنمية.

يتضح من هذا التحليل لتوجهات بعض الدول العربية ان سياسات الحكومات حول الهجرة العائدة تختلف بإختلاف تيارات الهجرة وظروفها حيث نلحظ إهتماماً أكبر في بلدان المغرب العربي بالهجرة العائدة نظراً لطبيعة الهجرة من بلدان المغرب إلى أوروبا التي يغلب عليها طابع الهجرة الدائمة، بينما يتضاءل

يتضاءل الإهتمام بالهجرة العائدة في الحالة المصرية نظراً لطبيعة هجرة العمل المصرية إلى بلدان لا تسمح بالإقامة الدائمة والتجنس، في حين نلحظ إهتماماً أكبر في بلدان المغرب العربي بالهجرة العائدة.

الإهتمام بالهجرة العائدة في الحالة المصرية نظراً لطبيعة هجرة العمل المصرية إلى بلدان لا تسمح بالإقامة الدائمة والتجنس. أما بالنسبة لظروف الهجرة، فحالة العراق تعكس رغبة الحكومة العراقية في إستعادة كفاءاتها المهاجرة في ظل الظروف السياسية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة.

5.4 الهجرة العائدة والنشاط الإقتصادي

يسعى المهاجرون عادة إلى الإستفادة من تجربة الهجرة من أجل إكتساب المهارات والموارد اللازمة التي تمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية عند العودة.

تتأثر مساهمة المهاجرين العائدين في النشاط الإقتصادي بعدة عوامل أهمها المدخرات المالية للمهاجر والخبرة المكتسبة ومدة الإقامة بالخارج. وتلك العوامل تؤثر تأثيراً مباشراً على إعادة الإندماج الإجتماعي والإقتصادي للمهاجر العائد في بلد المنشأ. إذا ما تمت عملية إعادة الاندماج في المجتمع الاصلي بصورة سلسة وميسرة للعائد واسرته يتشجع العائد علي البقاء بصورة دائمة والإستثمار في وطنه لضمان الحفاظ علي مستوى معيشي لائق. اما اذا كانت عملية اعادة الاندماج بالنسبة للعائد او ابنائه صعبة وشعروا بغربة ورفض وسط هذا المجتمع فعادة ما يتم تأجيل اية إستثمارات لحين التأكد من ان العودة سوف تكون نهائية. أضف إلى ذلك بنية بيئة الأعمال في بلد المنشأ والعوامل الإجتماعية والسياسية (De 2003, Souza).

من أهم الصلات بين الهجرة والتنمية عودة المهاجرين إلى بلدان المنشأ حاملين معهم خبرات إكتسبوها أثناء إقامتهم بالخارج وأموالاً إدخروها أثناء تلك الفترة.

وقد أثبتت الدراسات ان المهاجرين يحاولون الإستفادة من تجربة الهجرة من أجل إكتساب المهارات والموارد اللازمة التي تمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية عند العودة. وتؤثر مدة الإقامة بالخارج على الخبرات المكتسبة للمهاجر التي يمكن توظيفها في بلد المنشأ. فإذا كانت تلك المدة قصيرة (سنة او سنتين) فإن المهاجر العائد عادة ما يكتسب خبرة قليلة لإستخدامها في التحديث والتطوير في بلد المنشأ. أما إذا كانت مدة الهجرة طويلة، قد يؤدي ذلك إلى شعور العائد بالغربة في مجتمعه الاصلي او يكون المهاجر العائد قد بلغ من العمر ما يجعل مشاركته في المجتمع الاصلي هامشية إلى حد كبير. وبذلك تكون المدة المثلى هي المدة الكافية التي تؤثر علي المهاجر وتجعله يكتسب الخبرة ليكون لديه من الوقت والطاقة لإستثمار المهارات والمعرفة في وطنه (Cassarino, 2008).

من أهم الصلات بين الهجرة والتنمية عودة المهاجرين إلى بلدان المنشأ حاملين معهم خبرات إكتسبوها أثناء إقامتهم بالخارج وأموالاً إدخروها أثناء تلك الفترة (Wahba, and McCormick 2001). على الرغم من أهمية التحويلات المالية للمهاجرين، إلا أن الدراسات الميدانية أثبتت أن جزءاً كبيراً من تلك التحويلات يتم توجيهه الى الإنفاق الإستهلاكي من خلال أسر المهاجرين لتلبية إحتياجات أسرة المهاجر وتحسين الظروف المعيشية من خلال الإنفاق على المأكل والملبس وخدمات التعليم والصحة. من أوجه الإنفاق الهامة أيضاً الإنفاق على السكن من خلال تجديد المنازل القائمة أو بناء مساكن جديدة وشراء أراضٍ للبناء وأراضٍ زراعية (Zohry, 2013).

وعلى الرغم من أهمية أوجه الإنفاق سالفة الذكر في الإرتقاء بالمستوى المعيشي لأسرة المهاجر العائد وتحسين مستوى خدمات الصحة والتعليم بما يسهم في تنمية رأس المال البشري في دولة المنشأ، إلا أن أوجه الإنفاق تلك تؤثر بدرجة كبيرة على المبلغ المتبقى للإنفاق في الأنشطة الإستثمارية التي يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى إستمرارية تحقيق دخل مرتفع للأسرة وتسهم في التنمية الإقتصادية في بلد المنشأ. أضف الى ذلك معوقات التمويل التى تشهدها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تقف حائلاً دون تمويل مشاريع المهاجرين العائدين في العديد من البلدان العربية (الفصل الثالث من هذا التقرير).

بالإضافة إلى التحويلات والمدخرات المالية التي يعمل العائد على استقدامها اثناء العودة، هناك ايضاً التحويلات الإجتماعية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اقسام رئيسية: القسم الاول يختص بالقيم والمفاهيم والمعتقدات فيما يتعلق بالمسؤوليات تجاه العائلة والاقارب والمجتمع بصورة عامة. القسم الثاني يختص بتطبيق المفاهيم والقيم في مجتمعات بلدان المقصد ونقلها مع المهاجر العائد. اما القسم الثالث فهو رأس المال الإجتماعي والعلاقات الإجتماعية التي تكون هامة اثناء الاقامة في بلد المقصد وكيفية الإحتفاظ بها والإستفادة منها عند العودة (Levitt and Lamba-Nieves 2010). ويمكن للتحويلات الإجتماعية أن تلعب دوراً داعماً للتحويلات المالية من خلال نقل القيم والمفاهيم المحفزة لبيئة الأعمال في بلد المنشأ. كما أنها يمكن أن تساهم في دعم شبكات التواصل والدعم الإجتماعي للمهاجرين العائدين بما يؤدي الى تعزيز رأس المال الإجتماعي. وعلى الرغم من أهمية التحويلات الإجتماعية إلا أن الأبحاث في مجال الهجرة والعودة والتنمية تخلوا من الاشارة إلى هذا النوع من التحويلات ومدي أهميتها حيث يكون التركيز الاكبر علي التحويلات المالية والمدخرات والمهارات الفنية المكتسبة.

تسهم إستثمارات المهاجرين العائدين في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال خلق فرص عمل في بلدان المنشأ التي تعاني عادة من معدلات بطالة مرتفعة. حيث يقوم المهاجر العائد عادة بإستثمار جزء من مدخراته بعد الوفاء بالحاجات الآنية للأسرة في المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وقد أوضحت دراسة حول الهجرة العائدة سوق العمل في مصر أن غالبية العائدين الذين سبق لهم العمل في القطاع الحكومي أو القطاع العام قبل الهجرة لا يعودوا اليه مرة أخرى عند العودة ويفضلوا ان يكونوا اصحاب اعمال. أكّدت الدراسة أيضاً على أهمية الخبرات المكتسبة بالخارج على رأس المال البشري المتمثل في خيارات المهاجرين العائدين بالنسبة لطبيعة الأعمال والأنشطة الإقتصادية التي يؤسسونها بعد العودة وإنعكاس ذلك على إرتفاع دخولهم مقارنة بمتوسط الدخول السائدة في بلد المنشأ (Wahba, 2011). وقد أوضحت دراسة أخري حول الحالة المصرية أن قدرة مشروعات المهاجرين العائدين على الإستمرار والبقاء أكبر مقارنة بمشاريع غير المهاجرين بسبب الخبرة التي إكتسبها المهاجرون العائدون خلال مدة الإقامة بالخارج (Bertoli and Marchetta, 2012).

يقوم المهاجر العائد عادة بإستثمار جزء من مدخراته بعد الوفاء بالحاجات الآنية للأسرة في المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أوضحت دراسة ميدانية حول الهجرة العائدة ببلدان المغرب العربي Migration de Retour au Maghreb (MIREM) إن متوسط مدة إقامة المهاجرين العائدين في الخارج بلغت 15 عاماً. أوضحت الدراسة أيضاً أن معظم العائدين من الرجال في الفئة العمرية 41-49. وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج نستعرض أهمها في النقاط التالية (Cassarino, 2008):

1. بمقارنة الحالة الوظيفية قبل وبعد الهجرة، أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة اصحاب الاعمال إرتفعت بعد العودة بنسبة 15%.
2. بلغت نسبة المهاجرين العائدين الذين تلقوا دعماً من الهيئات العامة في دولة المنشأ أقل من 10%.
3. تنامت فرص الإندماج الإقتصادي والإجتماعي لدي العائدين عودة طوعية مقارنة بالذين إضطروا للعودة الذين واجهوا صعوبات في الإندماج.
4. أوضحت الدراسة العلاقة الإيجابية بين مدة الإقامة في الخارج وقدرة المهاجر العائد على الإستثمار في بلد المنشأ.
5. أكدت الدراسة على أهمية الإصلاحات السياسية والإقتصادية في بلد المنشأ وخيارات العودة.
6. أوضحت الدراسة أن غالبية المهاجرين لم يكونوا عاطلين عن العمل قبل الهجرة وأن الهدف من الهجرة كان بالأساس الحصول

على دخل أعلى والحياة في ظل ظروف معيشية أفضل.

7. تمثل التحويلات المالية عاملاً داعماً لإعادة إندماج المهاجر العائد في بلد المنشأ، ذلك بالإضافة الى دعم الأسرة والشبكات الإجتماعية في بلد المقصد وبلد المنشأ.

البلدان العربية بحاجة إلى المزيد من العمل على الإستفادة من الهجرة العائدة وما يمكن أن تساهم به في دفع عجلة الإقتصاد في البلدان العربية.

نستخلص من العرض السابق لحالتي مصر ودول المغرب العربي أن البلدان العربية بحاجة الى المزيد من العمل على الإستفادة من الهجرة العائدة وما يمكن أن تساهم به في دفع عجلة الإقتصاد في البلدان العربية وتذليل العقبات التي تحول دون الإندماج الإقتصادي والإجتماعي للمهاجرين العائدين لتعظيم منافع الهجرة العائدة. ونستعرض فيما تبقى من هذا الفصل بعض التوصيات الخاصة بهذا الخصوص.

5.5 الخاتمة والتوصيات

منذ بداية الستينيات شهدت دول شمال افريقيا هجرة عمالة كبيرة الحجم بالأخص إلى أوروبا تلتها موجات هجرة كثيفة الى بلدان الخليج العربي بدأت في منتصف السبعينات تلبية للطلب المرتفع على العمالة بعد إرتفاع أسعار البترول الذي أعقب حرب 1973 وشروع دول الخليج في تطبيق مشروعات عملاقة للتنمية للإستفادة من الوفورات التي حققتها تلك الطفرة في أسعار البترول. من جانبها قامت حكومات الدول المرسلة بتشجيع وتسهيل الهجرة لإحداث نوع من التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل وخفض معدلات البطالة والإستفادة من تحويلات المهاجرين، حتى أن بعض الدول جعلت الهجرة جزءاً من إستراتيجيات النمو ودعم الإقتصاد الوطني. وعلى الرغم من تقديرنا للدور المحوري الذي تلعبه التحويلات في توفير تدفقات مالية لبلد المنشأ تساعد في دعم الإقتصاد الوطني وتساهم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية لأسر المهاجرين، ودورها كذلك في تخفيف الضغط على سوق العمل وتخفيض معدلات البطالة وكذلك نقل الخبرة من خلال الجاليات المغتربة، إلا أن الهجرة في حد ذاتها لا يمكن التعويل عليها في دفع جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأجل الطويل نظراً لأنه من خلالها يفقد الوطن كفاءاته التي أنفق في إعدادها موارد الدولة في مجالات الصحة والتعليم والتكوين (الفصل الرابع من هذا التقرير).

إن توافرت للهجرة العائدة الوسائل المناسبة في بلد المنشأ، يمكن لها أن تعمل كقوة دافعة للاقتصاد الوطني.

إن الهجرة العائدة، إن توافرت لها الوسائل المناسبة في بلد المنشأ، يمكن أن تعمل كقوة دافعة للاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في النشاط الإقتصادي بما يؤدي لتوفير فرص عمل وإستثمارات جديدة في بلد المنشأ. ولتعزيز دور الهجرة العائدة في بلدان المنشأ نوصي بما يلي:

أولا: في مجال الدراسات والمعلومات:

1. لابد للدول العربية ومراكز الأبحاث والدراسات إيلاء أهمية خاصة بدراسة أبعاد تلك الظاهرة لأن البيانات المتاحة حالياً لا تقدم صورة شاملة ودقيقة عن الخصائص الإجتماعية والديموغرافية للعائدين كما انها لا تسمح بفهم دقيق وتحليل ظاهرة الهجرة العائدة والصلة بين الهجرة العائدة والتنمية في بلدان المنشأ.

ثانيا في مجال سياسات وبرامج الإستفادة من الهجرة العائدة:

2. على قدر اهتمام بلدان المنشأ بالهجرة الدولية وهجرة الكفاءات، يجب على الحكومات العربية النظر للهجرة العائدة بعين الاعتبار وصياغة سياسات لتنظيمها والعمل على الإستفادة منها وتعظيم اسهامها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد. في هذا السياق، يجب على البلدان العربية الاهتمام بصياغة سياسات وبرامج عملية للإستفادة من الهجرة العائدة، ليس فقط بتوفير معلومات عن بيئة الإستثمار

والأعمال في بلد المنشأ ولكن بتقديم الدعم الفني والمالي للراغبين في إقامة مشاريع إستثمارية.

3. لتعظيم الإستفادة من الهجرة العائدة يجب على الحكومات العربية العمل من خلال جالياتها المغتربة لتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن بيئة الإستثمار في بلد المنشأ والنظم والإجراءات المتبعة والتسهيلات التي تمنحها الدولة للمهاجرين العائدين حتى يتم تأهيلهم بشكل مناسب قبل إتخاذ قرار العودة. ويمكن ان يتم ذلك من خلال القنصليات والسفارات وروابط وجمعيات الجاليات في دول المهجر.
4. من أجل تشجيع المهاجرين العائدين على الإستثمار في بلد المنشأ نقترح إنشاء وحدات متخصصة ودعم ما هو قائم منها لمتابعة الأنشطة الإقتصادية التي ينشئها المهاجرون العائدون وتذليل الصعاب التي قد تواجهها وتسهيل الاجراءات والتصاريح اللازمة للبدء في إستثمارات جديدة وكذلك التعريف بمشروعات المهاجرين العائدين والنماذج الناجحة منها.
5. كما سلف الذكر في الفصل الثالث من هذا التقرير والخاص بالتحويلات المالية للمهاجرين، يجب على الحكومات العربية تشجيع المهاجرين العائدين على إستثمار جزء أكبر من تحويلاتهم في أنشطة إقتصادية على أن تتولى مؤسسات تمويل متخصصة مساعدة المهاجرين العائدين في إنشاء مشروعات إقتصادية مع منحهم تسهيلات إئتمانية مناسبة خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. المؤسسة الأوروبية للتدريب (2009) «إسهامات تنمية الموارد البشرية في سياسة الهجرة في مصر»..
2. مشروع يوروميد للهجرة (2008) التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الاورومتوسطية، مشروع يوروميد للهجرة، الإتحاد الأوروبي، بروكسيل.
3. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة (2014) خطة العمل، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، الرباط 12.02.2014 /http://arabic.marocainsdumonde.gov.ma.
4. وزارة الشؤون الإجتماعية (2014) البوابة الإجتماعية: التونسيون بالخارج، وزارة الشؤون الإجتماعية، تونس. http://www.social.tn/index.php?id=52&L=1 12.02.2014
5. وزارة الهجرة والمهجرين (2014) مشروع التواصل مع الكفاءات العراقية المهاجرة، وزارة الهجرة والمهجرين، بغداد. http://www.momd.gov.iq/Default.aspx 11.02.2014.

المراجع الأجنبية

1. Bertoli, Simone, & Francesca Marchetta (2012) «Return Migration and the Survival of Entrepreneurial Activities in Egypt," World Development, 40(10): 19992013-.
2. Cassarino, Jean-Pierre (2004), "Theorising return migration: a revisited conceptual approach to return migrants" European University Institute
3. Cassarino, Jean-Pierre (2008), "Return migrants to the Maghreb countries: Reintegration and development challenges". European University Institute.
4. Dumont, Jean-Christophe and Gilles Spielvogel (2008) "Return migration: A new perspective" International migration outlook
5. Dustmann, Christian (1995), "Return migration, uncertainty and precautionary savings" Journal of development economics volume 52
6. Dustmann, Christian (2001), "Why go back? Return motives of migrant workers"
7. Dustmann, Christian and Oliver Kirchkamp (2002), "The optimal migration duration and activity choice after re-migration" Journal of development economics, volume 67.
8. Dustmann, Christian (2003), "Children and return migration" Population economics volume 16.
9. Entzinger, Han (1978), "Return migration from west European to Mediterranean countries" International Labor Organization.
10. European Migration Network, (2007) "Return migration," European Commission, Brussels.
11. Levitt, Peggy and Deepak Lamba-Nieves (2010), «It>s Not Just About the Economy, Stupid»: Social Remittances Revisited. Washington, D.C.: Migration Policy Institute.
12. Stark, Oded and Simon Fan (2007), "Losses and gains to developing countries from the migration of educated

workers: An overview of recent research and new reflections." World Economics, volume 8 No. 2 April-June 2007.

13. United Nations Volunteers Program, TOKTEN "Transfer of Knowledge Through Expatriate Nationals"
14. Wahba, J. (2011) Return Migration and Labor Market Outcomes in Egypt, University of Southampton, UK.
15. Zohry, Ayman (2007), "Migration and development in Egypt" prepared for project on migration as a potential and risk
16. Zohry, Ayman (2013) Assessment of International Migration in the Arab Region, Background paper prepared for the «Regional Conference on Population and Development in the Arab States: Development Challenges and Population Dynamics in a Changing Arab World,» Cairo, 2426- June.

الخاتمة

على الرغم من أن العلاقة بين الهجرة والتنمية علاقة مركبة ومتشابكة تتأثر بالعديد من العوامل التي تحدد طبيعة تلك العلاقة وإتجاهها وقوتها، إلا أنه يمكن القول أن محتوى هذا التقرير قد أماط اللثام عن بعض جوانب تلك العلاقة وأبعادها المختلفة بما يساهم في فهم أفضل للعلاقة بين الهجرة والتنمية من أجل توظيف أفضل للهجرة والمهاجرين والجاليات المغتربة والمهاجرين العائدين في دفع جهود التنمية في المنطقة العربية والعمل على إشراك الكفاءات العربية المغتربة في عملية التنمية في الوطن العربي. وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها بعض البلدان العربية من أجل توظيف الهجرة لصالح التنمية في العالم العربي، إلا أنه مازال أمام البلدان العربية المزيد من الفرص لتحقيق مكاسب أكبر من خلال توظيف أفضل للهجرة بغية تعظيم منافعها التنموية والحد من آثارها السلبية.

وقد خلص التقرير في فصوله المختلفة للعديد من المقترحات والتوصيات التي تساعد صانعي السياسات في البلدان العربية في هذا المجال. وربما يكون من المفيد في تلك الخاتمة التأكيد مرة أخرى على بعض التوصيات الهامة التي تضمنها التقرير:

أولاً: فيما يتعلق ببيانات الهجرة في المنطقة العربية

نظراً لندرة البيانات المقارنة حول الهجرة العربية، اعتمد الخبراء المشاركون في هذا التقرير على البيانات الدولية المتاحة من خلال منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي والمصادر الدولية الأخرى. ومن هنا تبرز أهمية توفير بيانات مقارنة حول الهجرة العربية من خلال الدول العربية أولاً، ثم من خلال المنظمات العربية المتخصصة، مما يتيح لمستخدمي تلك البيانات فرصة أكبر لإلقاء الضوء على كافة مناحي الهجرة العربية وتشابكاتها التنموية بدلاً من الاعتماد على البيانات الدولية التي يعتريها العوار. لذلك فلابد للمنظمات العربية المتخصصة العمل مع البلدان العربية لتوفير البيانات الخاصة بالهجرة والتنمية وإتاحتها للباحثين ومتخذي القرار.

في هذا السياق، لابد من إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مجال دراسات الهجرة في الجامعات والمعاهد البحثية العربية. أضف إلى ذلك أهمية إنشاء مراصد عربية للهجرة سواء على مستوى العالم العربي من خلال الهيئات العربية المتخصصة أو من خلال مراكز إقليمية تهتم بجمع وتحليل بيانات الهجرة في الأقاليم المختلفة مراعاة للخصوصية التي تتميز بها تلك الأقاليم. كما يجب العمل على رفع الحظر المفروض على بيانات الهجرة في بعض البلدان العربية لأنه إن لم تقدم البلدان العربية ذاتها تلك البيانات، تضطر الهيئات الدولية المعنية بدراسات الهجرة إلى إنتاج تقديرات حول حجم الهجرة العربية قد تكون مجافية للواقع كما هو الحال الآن.

ثانياً: فيما يتعلق بتحويلات المهاجرين

عدم قيام البلدان العربية بتوفير بيانات دقيقة ومحدثة حول الهجرة يؤدي إلى قيام الهيئات الدولية المعنية بدراسات الهجرة بإصدار تقديرات حول حجم الهجرة العربية قد تكون مجافية للواقع كما هو الحال الآن.

على الرغم من توافر بيانات قيمة حول تحويلات المهاجرين من خلال البلدان العربية والمؤسسات الدولية، إلا أن المنطقة العربية تعاني من شح في الدراسات المعمقة التي تهدف إلى رصد وتحليل العلاقة بين التحويلات وعدد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت الدول العربية بقوة؛ منها على سبيل المثال، العلاقة بين التحويلات والقطاع الاقتصادي غير الرسمي. لذلك فإن الدول العربية مطالبة بتحفيز المراكز البحثية المتخصصة على دراسة أثر التحويلات وإجراء دراسات معمقة حول أثر التحويلات على الاقتصاديات الوطنية.

من أجل تعظيم الاستفادة من تحويلات المهاجرين، يتعين على البلدان العربية تحسين بيئة الاقتصاد الكلي ومناخ الاستثمار.

كما يتعين على البلدان العربية تحسين بيئة الاقتصاد الكلي ومناخ الاستثمار من أجل تعظيم الاستفادة من تحويلات المهاجرين، حيث أكدت الدراسات على الأثر الحيوي لكل من معدلات النمو الاقتصادي والسياسات الخاصة بسعر الصرف وأسعار الفائدة على تدفق التحويلات. كما أنه لابد أيضاً من العمل على إيجاد آلية أفضل لتسجيل التحويلات حيث تعاني الدول العربية من ضعف شديد فيما يتعلق بهذا الأمر وتتضارب طرق الدول العربية المستخدمة في تسجيل التحويلات الرسمية بشكل كبير.

من الضروري أن تعمل كل من الحكومات والبنوك المركزية والتجارية على مستوى كافة الدول العربية على إحياء فكرة المنتجات المالية الخاصة بالتحويلات، وذلك لكسر سيطرة شركات تحويل الأموال.

يتعين على الدول العربية أيضاً إتباع سياسات مناسبة لجذب التحويلات والعمل على توظيف تلك الأموال في أنشطة إنتاجية مهمة تساهم في دفع عجلة الإقتصاد الوطني وتعمل على توفير فرص عمل، وكذلك إلغاء كافة القيود التي قد تؤثر سلباً على تدفق التحويلات، وتوفير منتجات بنكية خاصة من قِبَل البنوك الوطنية لاجتذاب تلك التحويلات وإستثمارها، وكذلك العمل على فتح فروع للبنوك العربية في أماكن تمركز المهاجرين لتسهيل عملية التحويل لبلد المنشأ. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى ضرورة عمل كل من الحكومات والبنوك المركزية والتجارية على مستوى كافة الدول العربية على إحياء فكرة المنتجات المالية الخاصة بالتحويلات، وذلك لكسر سيطرة شركات تحويل الأموال التي تتقاضى عمولات باهظة تقلل من العائد الكلي للتحويلات. من الضروري أيضاً العمل على منح المهاجرين حوافز جادة لكي تتمكن الدول المستقبلة من الاستفادة من تلك التحويلات في التنمية الاقتصادية.

يتعين على البلدان العربية تدعيم الشراكات بين الكفاءات المغتربة والمؤسسات والهيئات الوطنية المناظرة لمجالات تخصصهم بالخارج بما يساهم في نقل المعرفة والتقدم التقني والمعرفي.

ثالثاً: فيما يتعلق بالجاليات المغتربة والتنمية

من أجل تعظيم الإستفادة من الجاليات المغتربة في دعم التنمية في البلدان العربية، يجب العمل على تحسين السياق «الاجتماعي» و«المعرفي»، وخلق بيئة مهنية مشجعة في البلدان العربية، وبلورة آليات تجعل من هجرة الكفاءات العربية ثروة مشتركة، حتى نتمكن من الإنتقال من استنزاف العقول إلى وضع مربح للأطراف الثلاثة (بلدان المقصد وبلدان المنشأ والمهاجر) من خلال الحفاظ على روابط قوية مع المغتربين من ذوي المهارات عن طريق إنشاء آليات مؤسساتية مناسبة تساعد على تعزيز جاذبية المنطقة العربية من أجل تشجيع وتحفيز العودة الفعلية أو الافتراضية للمهاجرين وتسهيل الهجرة الدائرية للمهارات، وكذلك تشجيع الكفاءات على الإستثمار في بلد المنشأ وتطوير فرص وإمكانيات التعاون بين البلدان العربية.

يتأتي ذلك من خلال بناء فهم أفضل لهجرة الكفاءات من خلال توفير قواعد البيانات الخاصة بالكفاءات المغتربة وتطوير الروابط والصلات بين تلك الكفاءات وبلدان المنشأ، وكذلك تدعيم الصلات بين روابط الجاليات المغتربة والحفاظ على صلات قوية مع المغتربين من ذوي المهارات وكذلك الربط الشبكي من خلال شبكات ووسائل الإتصال الحديثة، والعمل على تدعيم الشراكات بين الكفاءات المغتربة والمؤسسات والهيئات الوطنية المناظرة لمجالات تخصصهم بالخارج بما يساهم في نقل المعرفة والتقدم التقني والمعرفي في بلد المنشأ. أضف

إلى ذلك ضرورة العمل على تشجيع الكفاءات على الاستثمار في بلد المنشأ وإقامة علاقات تجارية وإقتصادية، وخاصة في القطاعات التي تعتبر واعدة لتحقيق التنمية المستدامة في بلد المنشأ ووضع إستراتيجيات وطنية للتواصل مع الكفاءات المغتربة.

رابعاً: فيما يتعلق بالهجرة العائدة والتنمية

ضرورة التأكيد على الدور التنموي الذي يمكن للهجرة العائدة أن تلعبه، إن توافرت لها الوسائل المناسبة في بلد المنشأ. حيث يمكن للهجرة العائدة أن تعمل كقوة دافعة للاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي من خلال إستثمارات جديدة في بلد المنشأ بما يؤدي إلى توفير فرص عمل ويساهم في تخفيض معدلات البطالة. ولتعزيز دور الهجرة العائدة في بلدان المنشأ لابد من إيلاء أهمية خاصة بدراسة أبعاد تلك الظاهرة، حيث أن البيانات المتاحة حالياً لا تقدم صورة شاملة ودقيقة عن الخصائص الإجتماعية والديموغرافية للمهاجرين العائدين. كما أنها لا تسمح بفهم دقيق وتحليل معمق لظاهرة الهجرة العائدة والصلة بين الهجرة العائدة والتنمية في بلدان المنشأ. كما يتعين على الدول العربية صياغة سياسات وبرامج عملية للإستفادة من الهجرة العائدة، ليس فقط بتوفير معلومات عن بيئة الإستثمار والأعمال في بلد المنشأ، ولكن أيضاً بتقديم الدعم الفني والمالي للراغبين في إقامة مشاريع إستثمارية في بلد المنشأ عند العودة.

ولتعظيم الاستفادة من الهجرة العائدة يجب على الحكومات العربية العمل على تزويد جالياتها المغتربة بالمعلومات اللازمة عن بيئة الإستثمار في بلد المنشأ والنظم والإجراءات المتبعة والتسهيلات التي تمنحها الدولة للمهاجرين العائدين حتى يتم تأهيلهم بشكل مناسب قبل إتخاذ قرار العودة. أضف إلى ذلك ضرورة إنشاء وحدات متخصصة، ودعم ما هو قائم منها، لمتابعة الأنشطة الإقتصادية التي ينشئها المهاجرون العائدون وتذليل الصعاب التي قد تواجهها وتسهيل الإجراءات والتصاريح اللازمة للبدء في إستثمارات جديدة وكذلك التعريف بمشروعات المهاجرين العائدين والنماذج الناجحة منها وتقديم الحوافز اللازمة لتشجيع المهاجرين العائدين على إستثمار جزء أكبر من تحويلاتهم في أنشطة إقتصادية إستثمارية.

وأخيراً وليس آخراً، يجب التأكيد على أهمية التعاون بين البلدان العربية في مجال الهجرة من أجل العمل على زيادة الآثار التنموية للهجرة بإعتبارها محركاً هاماً للتنمية، والعمل على دمج الهجرة في خطط التنمية للإستفادة، ليس فقط بتحويلات المهاجرين، ولكن أيضاً بالخبرات البشرية المتراكمة للمهاجرين. كما يجب التأكيد أيضاً على ضرورة إرساء سياسة للتعاون في مجال هجرة الكفاءات العربية تعمل على إستقطاب الكفاءات العربية لسد العجز الحاصل في دول عربية أخرى، خاصة في بلدان الخليج العربي، بديلاً عن هجرتها للخارج.

يمكن للهجرة العائدة أن تعمل كقوة دافعة للاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في النشاط الإقتصادي من خلال إستثمارات جديدة في بلد المنشأ بما يؤدي إلى توفير فرص عمل ويساهم في تخفيض معدلات البطالة.

الملحق الإحصائي
المواطنون والأجانب في البلدان العربية ومنها
وفقاً لآخر البيانات الوطنية والدولية المتاحة

المملكة الأردنية الهاشمية

جدول رقم (1) : السكان طبقاً للجنسية (أردنى/غير أردنى) والعمر، تعداد 2004

فئات العمر	أردني	غير أردني	المجموع	نسبة غير الأردنيين
0-4	614,195	36,136	650,331	5.6
5-9	611,850	31,021	642,871	4.8
10-14	582,362	27,767	610,129	4.6
15-19	528,221	31,617	559,838	5.6
20-24	481,441	58,752	540,193	10.9
25-29	396,422	59,839	456,261	13.1
30-34	349,760	49,409	399,169	12.4
35-39	290,713	32,713	323,426	10.1
40-44	219,663	21,737	241,400	9.0
45-49	157,328	13,128	170,456	7.7
50-54	118,722	9,518	128,240	7.4
55-59	106,752	6,969	113,721	6.1
60-64	93,974	4,813	98,787	4.9
65+	158,638	6,333	164,971	11.4
غير مبين	1,325	2,521	3,846	65.5
الإجمالي	4,711,366	392,273	5,103,639	7.7

المصدر: تعداد السكان لعام 2004، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

جدول رقم (2) : المهاجرون الدوليون فى الأردن طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
فلسطين	2 114 224
العراق	401 130
مصر	276 950
سوريا	57 847
سريلانكا	10 873
بنجلاديش	10 122
إندونيسيا	9 073
الصين	8 069
الهند	5 147
بلدان أخرى	32 322
الإجمالي	2 925 780

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (3): الأردنيون فى الخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
السعودية	168 827
الإمارات العربية المتحدة	141 490
الولايات المتحدة الأمريكية	76 309
فلسطين	55 929
الكويت	36 242
قطر	28 613
ليبيا	20 005
البحرين	13 040
إندونيسيا	10 465
ألمانيا	10 312
عمان	10 249
كندا	8 892
مصر	8 402
العراق	8 308
المملكة المتحدة	7 311
أستراليا	5 825
بلدان أخرى	29 096
الإجمالي	639 315

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

دولة الإمارات العربية المتحدة

جدول رقم (4) : تقديرات السكان دولة الإمارات العربية المتحدة 2006-2010

السنة	إماراتيون	غيرإماراتيين	الجملة	نسبة غير الإماراتيين
2006	851,164	4,161,220	5,012,384	83.0
2007	877,741	5,341,265	6,219,006	85.9
2008	904,857	7,168,769	8,073,626	88.8
2009	933,381	7,266,615	8,199,996	88.6
2010	947,997	7,316,073	8,264,070	88.5

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (5) : الإماراتيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	الإمارات العربية المتحدة
الكويت	23 268
فرنسا	23 083
قطر	18 370
الهند	12 209
كندا	12 079
فلسطين	10 931
الولايات المتحدة الأمريكية	9 647
المملكة المتحدة	9 308
عمان	8 897
البحرين	8 371
أستراليا	5 890
ليبيا	2 722
مصر	1 143
نيوزيلاندا	7 888
الإجمالي	153 806

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة ، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (6) : المهاجرون الدوليون في دولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	الإمارات العربية المتحدة
الهند	2 852 207
بنجلاديش	1 089 917
باكستان	953 708
مصر	711 894
الفلبين	477 139
إندونيسيا	320 684
اليمن	201 451
السودان	154 968
الأردن	141 490
سريلانكا	106 394
سوريا	60 926
الكويت	60 802
فلسطين	52 503
تركيا	44 268
المملكة المتحدة	33 856
لبنان	24 948
جنوب السودان	19 082
إرتريا	17 404
الولايات المتحدة الأمريكية	15 526
إثيوبيا	12 256
الصومال	11 669
تايلاند	10 085
بلدان أخرى	453 804
الإجمالي	7 826 981

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة ، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جمهورية القمر المتحدة

جدول رقم (7) : القمريون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
مايوت	56 791
فرنسا	36 089
مدغشقر	5 510
ليبيا	4 212
ريونيون	2 375
مصر	1 769
الجزائر	955
تنزانيا	586
إرتريا	190
جنوب أفريقيا	101
بلدان أخرى	388
الإجمالي	108 966

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (8) : المهاجرون الدوليون في جمهورية القمر المتحدة طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
مدغشقر	9 607
ريونيون	850
فرنسا	482
تنزانيا	145
كينيا	76
بلدان أخرى	1 351
الإجمالي	12 511

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة ، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

مملكة البحرين

جدول رقم (9) : سكان مملكة البحرين طبقاً للجنسية (بحريني/غير بحريني) والعمر، تعداد 2010

فئات العمر	بحريني	غير بحريني	المجموع	نسبة غير البحرينيين
0-4	32,477	12,760	45,237	28.2
5-9	30,277	12,288	42,565	28.9
10-14	29,842	9,049	38,891	23.3
15-19	30,522	6,800	37,322	18.2
20-24	28,259	38,110	66,369	57.4
25-29	24,671	102,158	126,829	80.5
30-34	21,096	90,272	111,368	81.1
35-39	16,561	74,034	90,595	81.7
40-44	16,048	55,329	71,377	77.5
45-49	15,839	36,464	52,303	69.7
50-54	13,324	26,267	39,591	66.3
55-59	10,504	12,540	23,044	54.4
60-64	6,489	3,529	10,018	35.2
65+	11,330	1,575	12,905	12.2
الإجمالي	287,239	481,175	768,414	62.6

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، تعداد 2010، المنامة.

جدول رقم (10) : سكان مملكة البحرين طبقاً لمجموعات الجنسية، تعداد 2010

مجموعات الجنسية	العدد	النسبة
بحريني	287,239	37.4
عرب مجلس التعاون	4,283	0.6
عرب آخرون	32,149	4.2
آسيوي	433,756	56.4
أفريقي	1,576	0.2
أوروبي	6,264	0.8
أمريكا الشمالية	2,237	0.3
أمركيا الجنوبية	241	0.0
دول أقيانوسيا	669	0.1
الإجمالي	768,414	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، تعداد 2010، المنامة.

جدول رقم (11): البحرينيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
بنجلاديش	29 603
فلسطين	8 589
المملكة المتحدة	6 021
الإمارات	3 584
الولايات المتحدة الأمريكية	2 848
كندا	1 958
فيتنام	1 465
أستراليا	1 435
ليبيا	949
الكويت	919
قطر	725
عمان	538
مصر	398
نيوزيلاندا	373
الأردن	370
سويسرا	303
الجزائر	215
أيرلندا	186
فرنسا	153
لبنان	137
قبرص	126
هولندا	121
الفلبين	112
بلدان أخرى	585
الإجمالي	61 713

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (12): المهاجرون الدوليون في مملكة البحرين طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الهند	262 855
بنجلاديش	100 444
باكستان	87 892
مصر	65 607
الفلبين	43 971
إندونيسيا	29 553
اليمن	18 564
السودان	14 281
الأردن	13 040
سريلانكا	9 804
الإمارات	8 371
سوريا	5 614
الكويت	5 603
بلدان أخرى	63 758
الإجمالي	729 357

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

الجمهورية التونسية

جدول رقم (13) : التونسيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
فرنسا	394 748
إيطاليا	115 588
ألمانيا	26 813
السعودية	12 163
سويسرا	10 984
كندا	9 187
الولايات المتحدة الأمريكية	9 055
المملكة المتحدة	9 032
الإمارات	5 315
السويد	4 603
هولندا	4 479
بلجيكا	4 407
النمسا	3 298
ليبيا	3 024
أسبانيا	2 680
الكويت	1 361
اليونان	1 358
مصر	1 269
قطر	1 074
النرويج	1 022
بلدان أخرى	35 628
الإجمالي	657 088

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (14) : المهاجرون الدوليون في الجمهورية التونسية طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الجزائر	11 775
المغرب	6 218
فرنسا	3 305
ليبيا	2 093
إيطاليا	1 384
بلدان أخرى	11 751
الإجمالي	36 526

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جدول رقم (15) : الجزائريون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
فرنسا	1 455 780
أسبانيا	60 110
كندا	38 088
إيطاليا	24 601
المملكة المتحدة	20 889
الولايات المتحدة الأمريكية	17 772
المغرب	17 637
ألمانيا	13 406
تونس	11 775
بلجيكا	9 987
سويسرا	9 455
هولندا	4 046
ليبيا	3 520
موريتانيا	3 505
السنغال	3 222
مدغشقر	2 953
السويد	2 831
بنجلاديش	1 913
مصر	1 478
أستراليا	1 392
النرويج	1 303
أيرلندا	1 241
النمسا	1 153
بلدان أخرى	58 993
الإجمالي	1 767 050

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (16) : المهاجرون الدوليون في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
المغرب	101 451
فلسطين	63 544
الصومال	23 215
العراق	15 208
السعودية	7 878
سورية	6 165
اليمن	4 750
ليبيا	4 665
الأردن	4 532
السودان	3 205
إندونيسيا	2 901
لبنان	2 457
الكويت	2 399
الولايات المتحدة الأمريكية	2 196
ماليزيا	1 760
روسيا	1 609
المملكة المتحدة	1 606
ألمانيا	1 561
إيطاليا	1 486
فرنسا	1 116
المغرب	1 087
الهند	1 075
بلدان أخرى	14541
الإجمالي	270 407

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جمهورية جيبوتي

جدول رقم (17) : الجيبوتيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
فرنسا	6 491
إثيوبيا	3 827
ليبيا	1 397
كندا	598
مصر	587
الجزائر	317
السويد	245
أستراليا	139
إيطاليا	106
هولندا	102
سويسرا	100
بلدان أخرى	205
الإجمالي	14 114

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (18) : المهاجرون الدوليون في جمهورية جيبوتي طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الصومال	102 305
إثيوبيا	13 549
اليمن	292
بلدان أخرى	7 391
الإجمالي	123 537

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

المملكة العربية السعودية

جدول رقم (19) : السكان طبقاً للجنسية (سعودي/غير سعودي) في التعدادات السكانية 1974-2010

السنة	سعوديون	غير سعوديين	الإجمالي	نسبة غير السعوديين
1974	6,218,361	791,105	7,009,466	11.3
1992	12,310,053	4,638,335	16,948,388	27.4
2004	16,527,340	6,150,922	22,678,262	27.1
*2010	18,707,576	8,429,401	27,136,977	31.1

المصدر: محسوب من التعدادات السكانية

* بيانات أولية

جدول رقم (20) : تقديرات السكان طبقاً للجنسية (سعودي / غير سعودي)، 2004-2013

السنة	سعوديون	غير سعوديين	الجملة	نسبة غير السعوديين
2004	16,443,987	6,119,899	22,563,886	27.1
2005	16,854,157	6,475,427	23,329,584	27.8
2006	17,270,181	6,851,709	24,121,890	28.4
2007	17,691,336	7,249,962	24,941,298	29.1
2008	18,115,550	7,671,475	25,787,025	29.7
2009	18,543,246	8,117,611	26,660,857	30.4
2010	18,973,615	8,589,817	27,563,432	31.2
2011	19,405,685	8,970,670	28,376,355	31.6
2012	19,838,448	9,357,447	29,195,895	32.1
2013	20,271,058	9,723,214	29,994,272	32.4

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية

جدول رقم (21) : السعوديون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الولايات المتحدة الأمريكية	63 906
المملكة المتحدة	35 511
ليبيا	34 773
فلسطين	21 864
كندا	15 842
مصر	14 604
أستراليا	13 868
الجزائر	7 878
الإمارات	7 247
تركيا	6 622
الهند	4 560
الأردن	4 385
بنجلاديش	3 102
فرنسا	2 296
السويد	2 169
إندونيسيا	1 979
الكويت	1 856
أيرلندا	1 819
هولندا	1 714
لبنان	1 623
قطر	1 466
المغرب	1 343
فنزويلا	1 311
السنغال	1 096
ألمانيا	1 027
عمان	1 004
بلدان أخرى	10 936
الإجمالي	265 801

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (22): المهاجرون الدوليون في المملكة العربية السعودية طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الهند	1 761 857
باكستان	1 319 607
بنجلاديش	1 309 004
مصر	1 298 388
الفلبين	1 028 802
اليمن	461 042
إندونيسيا	379 632
السودان	234 564
الأردن	168 827
سريلانكا	147 032
سوريا	139 437
الكويت	134 184
فلسطين	120 161
تركيا	101 310
لبنان	57 098
إرتريا	39 834
الولايات المتحدة الأمريكية	35 535
المملكة المتحدة	31 361
جنوب السودان	28 883
إثيوبيا	28 048
الصومال	26 708
تايلاند	23 077
المغرب	20 174
نيبال	17 918
أفغانستان	16 883
نيجريا	14 678
تونس	12 163
تشاد	11 007
بلدان أخرى	93 219
الإجمالي	9 060 433

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقاً لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جمهورية السودان

جدول رقم (23) : السودايون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
جنوب السودان	407 925
السعودية	234 564
الإمارات	154 968
تشاد	107 385
الكويت	39 693
قطر	31 337
إثيوبيا	21 636
اليمن	21 518
أوغندا	21 285
الولايات المتحدة الأمريكية	20 990
البحرين	14 281
ليبيا	14 143
أستراليا	12 678
عمان	8 466
كندا	6 707
مصر	5 941
كينيا	5 847
المملكة المتحدة	5 197
بلدان أخرى	24 319
الإجمالي	1 158 880

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

.جدول رقم (24) : المهاجرون الدوليون في جمهورية السودان طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
إرتريا	144 170
جنوب السودان	83 655
تشاد	75 799
إثيوبيا	62 431
نيجريا	15 275
افريقيا الوسطى	13 830
مصر	13 827
كينيا	2 661
ليبيا	1 604
الهند	1 315
أوغندا	1 281
الصين	1 145
بلدان أخرى	29 714
الإجمالي	446 707

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

الجمهورية العربية السورية

جدول رقم (25) : السوريون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013.

أهم الدول المستقبلة	العدد
السعودية	139 437
الولايات المتحدة الأمريكية	76 439
الإمارات	60 926
الأردن	57 847
ألمانيا	44 344
السويد	28 067
ليبيا	27 214
كندا	21 977
لبنان	21 411
فرنسا	17 069
الكويت	15 605
فنزويلا	12 729
قطر	12 320
مصر	11 430
المملكة المتحدة	10 035
أستراليا	9 938
إسرائيل	9 649
تركيا	7 939
اليونان	7 500
هولندا	7 499
رومانيا	7 479
الجزائر	6 165
البحرين	5 614
إيطاليا	5 503
بلدان أخرى	59 610
الإجمالي	683 746

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (26) : المهاجرون الدوليون في الجمهورية العربية السورية طبقاً للجنسية، 2013.

أهم الدول المرسلة	العدد
العراق	759 225
فلسطين	242 399
الصومال	2 538
أفغانستان	1 791
بلدان أخرى	388 274
الإجمالي	1 394 227

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جمهورية الصومال

جدول رقم (27) : الصوماليون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013.

أهم الدول المستقبلة	العدد
كينيا	517 666
إثيوبيا	457 483
اليمن	219 888
ليبيا	102 471
جيبوتي	102 305
الولايات المتحدة الأمريكية	98 548
المملكة المتحدة	93 181
السويد	44 856
مصر	43 038
السعودية	26 708
هولندا	25 403
النرويج	23 278
الجزائر	23 215
كندا	22 951
جنوب أفريقيا	18 999
أوغندا	14 036
إيطاليا	11 961
الإمارات	11 669
الدنمارك	10 389
فنلندا	10 093
بلدان أخرى	43 059
الإجمالي	1 921 197

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (28) : المهاجرون الدوليون في جمهورية الصومال طبقاً للجنسية، 2013.

أهم الدول المرسلة	العدد
إثيوبيا	2 046
بلدان أخرى	22 547
الإجمالي	24 593

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جمهورية العراق

.جدول رقم (29) : العراقيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
سوريا	759 225
الأردن	401 130
الولايات المتحدة الأمريكية	181 590
لبنان	148 470
السويد	130 449
ألمانيا	93 844
إيران	81 922
المملكة المتحدة	73 726
ليبيا	67 123
أستراليا	51 779
هولندا	42 011
كندا	38 980
مصر	28 192
النرويج	24 763
الدنمارك	21 974
الجزائر	15 208
تركيا	13 163
اليمن	10 327
بلدان أخرى	134 786
الإجمالي	2 318 662

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

.جدول رقم (30) : المهاجرون الدوليون في جمهورية العراق طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
إيران	15 611
فلسطين	14 954
مصر	11 544
تركيا	9 776
الأردن	8 308
سوريا	4 981
السودان	3 048
اليمن	1 608
لبنان	1 223
بلدان أخرى	24 727
الإجمالي	95 780

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

سلطنة عُمان

.جدول رقم (31) : العمانيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
فلسطين	9 371
المملكة المتحدة	5 222
ليبيا	1 661
أستراليا	1 318
الولايات المتحدة الأمريكية	1 288
كندا	1 217
بلدان أخرى	3958
الإجمالي	24 035

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (32) : المهاجرون الدوليون في عمان طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الهند	644 704
بنجلاديش	148 314
باكستان	117 208
مصر	41 365
إندونيسيا	35 027
الفلبين	21 669
سريلانكا	14 091
الأردن	10 249
الإمارات	8 897
السودان	8 466
العراق	5 759
المملكة المتحدة	5 613
بلدان أخرى	50 670
الإجمالي	1 112 032

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

دولة فلسطين

جدول رقم (33): السكان في الأراضي الفلسطينية طبقاً للعمر الجنسية، تعداد 2007.

فئة العمر	الجنسية					المجموع
	فلسطينيون	أردنيون	عرب آخرون	أخرى	غير مبين	
0-4	547,231	2	9	12	1	547,255
5-9	497,024	10	5	7	-	497,046
10-14	494,103	25	12	7	-	494,147
15-19	436,881	43	6	20	-	436,950
20-24	328,312	39	37	74	-	328,462
25-29	269,565	114	99	273	3	270,054
30-34	230,674	77	78	338	1	231,168
35-39	190,087	50	44	199	4	190,384
40-44	167,260	26	43	123	-	167,452
45-49	125,677	13	45	75	1	125,811
50-54	89,570	6	61	69	3	89,709
55-59	67,401	10	54	65	-	67,530
60-64	51,610	3	29	43	-	51,685
65+	110,972	8	26	69	1	111,076
غير مبين	54,019	5	2	198	6,291	60,515
المجموع	3,660,386	431	550	1,572	6,305	3,669,244

المصدر: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007، الأراضي الفلسطينية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول رقم (34) : الفلسطينيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013.

أهم الدول المستقبلة	العدد
الأردن	2 114 224
لبنان	549 341
ليبيا	280 475
سوريا	242 399
السعودية	120 161
مصر	95 528
الجزائر	63 544
الإمارات	52 503
الولايات المتحدة الأمريكية	43 407
العراق	14 954
الكويت	13 448
قطر	10 617
كندا	7 457
المملكة المتحدة	5 146
بلدان أخرى	26 998
الإجمالي	3 640 202

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (35) : المهاجرون الدوليون في فلسطين طبقاً للجنسية، 2013.

أهم الدول المرسلة	العدد
إسرائيل	63 142
الأردن	55 929
السعودية	21 864
مصر	18 524
الكويت	17 179
الإمارات	10 931
قطر	10 151
عمان	9 371
البحرين	8 589
الولايات المتحدة الأمريكية	7 858
سوريا	4 691
لبنان	3 324
اليمن	1 473
بلدان أخرى	23 491
الإجمالي	256 517

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

دولة قطر

جدول رقم (36): القطريون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013.

أهم الدول المستقبلة	العدد
فلسطين	10 151
الولايات المتحدة الأمريكية	2 249
كندا	1 600
ليبيا	1 387
بلدان أخرى	4 525
الإجمالي	19 912

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (37) : المهاجرون الدوليون في قطر طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الهند	576 776
بنجلاديش	220 403
باكستان	192 860
مصر	143 960
الفلبين	96 487
إندونيسيا	64 849
اليمن	40 737
السودان	31 337
الأردن	28 613
سريلانكا	21 516
الإمارات العربية المتحدة	18 370
سوريا	12 320
الكويت	12 296
فلسطين	10 617
تركيا	8 952
المملكة المتحدة	6 846
لبنان	5 045
بلدان أخرى	108 971
الإجمالي	1 600 955

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

دولة الكويت

جدول رقم (38) : سكان الكويت طبقاً للجنسية (كويتي/غير كويتي) والعمر، ديسمبر 2013.

فئات العمر	كويتي	غير كويتي	المجموع	نسبة غير الكويتيين
0-4	164,483	156,459	320,942	48.7
5-9	158,377	136,935	295,312	46.4
10-14	136,383	100,231	236,614	42.4
15-19	131,612	84,910	216,522	39.2
20-24	114,471	167,390	281,861	59.4
25-29	101,842	411,326	513,168	80.2
30-34	86,458	447,175	533,633	83.8
35-39	75,711	386,623	462,334	83.6
40-44	66,465	305,603	372,068	82.1
45-49	57,563	227,299	284,862	79.8
50-54	45,381	140,823	186,204	75.6
55-59	35,392	84,071	119,463	70.4
60-64	24,328	41,352	65,680	63.0
65+	44,033	32,448	76,481	42.4
الإجمالي	1,242,499	2,722,645	3,965,144	68.7

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الكويت.

جدول رقم (39) : سكان الكويت طبقاً لمجموعات الجنسية، ديسمبر 2013.

مجموعات الجنسية	العدد	النسبة
كويتية	1,242,499	31.3
عربية	1,106,630	27.9
آسيوية	1,500,011	37.8
أفريقية	76,703	1.9
أوروبية	14,641	0.4
أمريكا الشمالية	21,522	0.5
أمركيا الجنوبية	1,432	0.0
أسترالية	1,706	0.0
الإجمالي	3,965,144	100.0

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الكويت.

جدول رقم (40): الكويتيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
السعودية	134 184
الإمارات	60 802
الولايات المتحدة الأمريكية	26 397
فلسطين	17 179
المملكة المتحدة	14 049
كندا	12 688
قطر	12 296
ليبيا	10 587
الهند	6 193
البحرين	5 603
أستراليا	4 637
مصر	4 446
الجزائر	2 399
السويد	1 702
الدنمارك	1 371
هولندا	1 117
بلدان أخرى	7 621
الإجمالي	323 271

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013,).

جدول رقم (41) : المهاجرون الدوليون في الكويت طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الهند	730 558
بنجلاديش	279 169
باكستان	244 281
مصر	182 342
الفلبين	122 214
إندونيسيا	82 139
اليمن	51 598
السودان	39 693
الأردن	36 242
سريلانكا	27 251
الإمارات	23 268
سوريا	15 605
فلسطين	13 448
تركيا	11 339
بلدان أخرى	168 906
الإجمالي	2 028 053

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

الجمهورية اللبنانية

جدول رقم (42): اللبنانيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
الولايات المتحدة الأمريكية	126 355
أستراليا	96 800
كندا	87 536
ألمانيا	67 031
السعودية	57 098
فرنسا	47 249
السويد	25 244
الإمارات	24 948
المملكة المتحدة	17 755
الدنمارك	12 704
البرازيل	12 502
ليبيا	10 849
إيطاليا	7 047
الكويت	6 390
فنزويلا	6 111
سويسرا	6 088
قطر	5 045
بلدان أخرى	67 180
الإجمالي	683 932

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (43): المهاجرون الدوليون في الجمهورية اللبنانية طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
فلسطين	549 341
العراق	148 470
مصر	102 507
سوريا	21 411
سريلانكا	4 025
بنجلاديش	3 747
إندونيسيا	3 358
الصين	2 987
الهند	1 905
السعودية	1 623
الفلبين	1 239
باكستان	1 049
بلدان أخرى	8 059
الإجمالي	849 721

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

دولة ليبيا

جدول رقم (44): المهاجرون الدوليون في ليبيا طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
فلسطين	280 475
الصومال	102 471
العراق	67 123
السعودية	34 773
سوريا	27 214
اليمن	20 957
مصر	20 590
الأردن	20 005
السودان	14 143
إندونيسيا	12 806
لبنان	10 849
الكويت	10 587
الولايات المتحدة الأمريكية	9 690
ماليزيا	7 766
روسيا	7 103
المملكة المتحدة	7 090
ألمانيا	6 891
إيطاليا	6 559
بلدان أخرى	88 882
الإجمالي	755 974

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جمهورية مصرالعربية

جدول رقم (45) : السكان طبقاً للجنسية (مصري/غير مصري) والعمر، تعداد 2006

فئات العمر	مصري	غير مصري	المجموع	نسبة غير المصريين
0-4	8,255,404	8,064	8,263,468	0.10
5-9	9,181,964	8,439	9,190,403	0.09
10-14	9,467,835	8,912	9,476,747	0.09
15-19	8,320,248	10,499	8,330,747	0.13
20-24	6,078,656	15,121	6,093,777	0.25
25-29	5,249,113	11,854	5,260,967	0.23
30-34	4,824,639	11,569	4,836,208	0.24
35-39	4,615,786	9,205	4,624,991	0.20
40-44	3,821,425	8,498	3,829,923	0.22
45-49	3,215,393	6,522	3,221,915	0.20
50-54	2,427,502	5,863	2,433,365	0.24
55-59	1,787,204	3,817	1,791,021	0.21
60-64	1,678,025	3,146	1,681,171	0.19
65+	2,424,467	4,185	2,428,652	0.17
الإجمالي	71,347,661	115,694	71,463,355	0.16

المصدر: تعداد السكان لعام 2006، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة

جدول رقم (46): المهاجرون الدوليون في جمهورية مصر العربية طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
فلسطين	95 528
الصومال	43 038
العراق	28 192
السعودية	14 604
سوريا	11 430
اليمن	8 803
ليبيا	8 648
الأردن	8 402
السودان	5 941
إندونيسيا	5 380
بلدان أخرى	67482
الإجمالي	297 448

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013 ,).

جدول رقم (47) : المصريون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
السعودية	1 298 388
الإمارات	711 894
الأردن	276 950
الكويت	182 342
الولايات المتحدة الأمريكية	171 985
قطر	143 960
إيطاليا	103 111
لبنان	102 507
البحرين	65 607
كندا	47 302
أستراليا	44 079
عمان	41 365
فرنسا	30 413
المملكة المتحدة	30 289
إسرائيل	21 469
ليبيا	20 590
فلسطين	18 524
نيجريا	18 263
ألمانيا	14 437
السودان	13 827
النمسا	13 309
هولندا	12 526
العراق	11 544
اليمن	11 086
اليونان	11 026
بلدان أخرى	53 834
الإجمالي	3 470 627

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013 ,).

المملكة المغربية

جدول رقم (48): المغاربة بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
فرنسا	927 737
أسبانيا	745 674
إيطاليا	425 188
هولندا	173 489
ألمانيا	93 844
بلجيكا	91 090
الولايات المتحدة الأمريكية	69 126
كندا	46 056
المملكة المتحدة	23 080
السعودية	20 174
سويسرا	17 229
الإمارات	8 815
السويد	8 339
تونس	6 218
النرويج	5 825
الدنمارك	5 477
بلدان أخرى	204 302
الإجمالي	2 871 663

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013 ,).

جدول رقم (49) : المهاجرون الدوليون في المملكة المغربية طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الجزائر	17 637
فرنسا	4 961
جنوب السودان	2 950
إيطاليا	2 080
ليبيا	1 569
سوريا	1 553
السودان	1 534
السعودية	1 343
اليمن	1 134
الأردن	1 000
بلدان أخرى	15 010
الإجمالي	50 771

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

جدول رقم (50) : الموريتانيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
السنغال	40 955
نيجريا	34 196
فرنسا	16 168
مالي	14 488
أسبانيا	10 654
ساحل العاج	8 993
جامبيا	2 770
الكونغو	2 335
بلدان أخرى	5 032
الإجمالي	135 591

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (51) : المهاجرون الدوليون في الجمهورية الإسلامية الموريتانية طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
السنغال	45 775
مالي	16 358
جويانا	6 635
الجزائر	3 505
فرنسا	3 018
غينيا بيساو	2 575
بنين	1 188
بلدان أخرى	11 152
الإجمالي	90 206

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة , POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

الجمهورية اليمنية

جدول رقم (52): السكان طبقاً للجنسية (يمني/غير يمني) والعمر، تعداد 2004

فئات العمر	يمني	غير يمني	المجموع	نسبة غير اليمنيين
0-4	2,927,487	10,660	2,938,147	0.36
5-9	3,046,792	7,772	3,054,564	0.25
10-14	2,861,833	6,930	2,868,763	0.24
15-19	2,468,357	7,793	2,476,150	0.31
20-24	1,881,212	10,449	1,891,661	0.55
25-29	1,461,724	9,349	1,471,073	0.64
30-34	958,992	7,985	966,977	0.83
35-39	900,588	7,193	907,781	0.79
40-44	721,646	6,165	727,811	0.85
45-49	580,373	4,337	584,710	0.74
50-54	495,541	3,286	498,827	0.66
55-59	285,669	1,797	287,466	0.63
60-64	323,262	1,357	324,619	0.42
65+	672,461	1,898	674,359	0.28
غير مبين	11,353	900	12,253	7.35
الإجمالي	19,597,290	87,871	19,685,161	0.45

المصدر: تعداد السكان 2004، اليمن.

جدول رقم (53) : المهاجرون الدوليون في الجمهورية اليمنية طبقاً للجنسية، 2013

أهم الدول المرسلة	العدد
الصومال	219 888
السودان	21 518
مصر	11 086
العراق	10 327
إثيوبيا	4 686
فلسطين	3 740
سوريا	2 933
جنوب السودان	2 650
بلدان أخرى	37 855
الإجمالي	314 683

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

جدول رقم (54) : اليمنيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013

أهم الدول المستقبلة	العدد
السعودية	461 042
الإمارات	201 451
الكويت	51 598
الولايات المتحدة الأمريكية	50 126
قطر	40 737
ليبيا	20 957
البحرين	18 564
المملكة المتحدة	16 629
مصر	8 803
الجزائر	4 750
ألمانيا	2 164
الأردن	2 074
العراق	1 608
كندا	1 570
فلسطين	1 473
المغرب	1 134
السويد	1 034
لبنان	37 520
الإجمالي	923 234

المصدر: الأمم المتحدة (2013) إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013 ,).

إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة - القطاع الاجتماعي - جامعة الدول العربية
الأمانة العامة - ميدان التحرير، القاهرة - هاتف : 25752966 20+ - 25750511 20+ (3915 - 3965) :ext
email: aemigrant.dept@las.int
www.poplas.org